الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور "مولاي الطاهر - سعيدة"

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في شعبة علوم اقتصادية - تخصص: طرق الكمية في تسيير

بعنـــوان:

أثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية (حالة الجزائر)

إعـــداد الطـــالبة:

عمراني حياة

تحت إشراف:

بومدين محمد أمين

أعضاء اللجنة المناقشة:

الأستاذ.....رئيسا

الأستاذ.....مشرفا

الأستاذ.....ممتحنا

الأستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2012-2013

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور "مولاي الطاهر - سعيدة"

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في شعبة علوم اقتصادية - تخصص: طرق الكمية في تسيير

بعنـــوان:

أثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية (حالة الجزائر)

إعـــداد الطـــالبة:

عمراني حياة

تحت إشراف:

بومدين محمد أمين

أعضاء اللجنة المناقشة:

الأستاذ.....رئيسا

الأستاذ.....مشرفا

الأستاذ.....ممتحنا

الأستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2012-2013

الشكر والتقدير

في البداية أشكر وأحمد الله عز وجل على توفيقه للوصول إلى إنجاز هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام إلى الأستاذ المحترم "بومدين محمد أمين"

الذي قبل الإشراف على هذا العمل ولم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات لكي أصل

إلى أهدافي، جعله الله في ميزان حسناته.

كما أتقدم بالشكر لكل من الأساتذ "رملي" والأستاذ "بن سكران" والذين مدوا لي يد المساعدة .

إهداء

إن الحمد لله نحمده ونستغفره ونشكره، على جميع النعم والصلاة

والسلام على سيدي الخلق وأفضل المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي إلى اللذان تعهدان بالرعاية، إلى أعز ما أملك في هذا الوجود،

إلى من سهرت وتعبت وقدمت كل شيء لديها أمي الغالية.

إلى الذي ساهم بكل إمكانياته في سبيل نجاحي أبي الكريم أطال الله في عمره.

إلى من كانوا السند بالدرجة الأولى والمعين جميع إخوتي: هواري، موسى، قادة، وخاصة خليفة.وأخواتي: فاطيمة وإيمان. كما أهديها إلى جدي: زين عمار.

وإلى كل صديقاتي.

إلى كل دفعة طرق الكمية في التسيير 2012- 2013 . وإلى كل من نساهم قلمي ولكن لن ينساهم قلبي.

الملخص:

يهتم هذا الموضوع بدراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي حيث نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة عوامله وكيفية استدامته، و الجزائر إحدى الدول التي تحاول إيجاد مكانة لها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية للخروج من مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق و الذي أدى إلى تحرير التجارة الخارجية.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة هذا أثر مستخدمين بذلك نموذج قياسي التكامل المشترك و دالة الإنتاج خلال الفترة الزمنية من 1990-2012. والنتائج المتحصل عليها تبين وجود علاقة طرديه مابين درجة الانفتاح الكليا لنمو الاقتصادي ، عكس درجة الانفتاح خارج المحروقات و الصادرات خارج المحروقات .

الكلمات المفتاحية: درجة الانفتاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي، تحرير التجاري ،الصادرات ،الواردات، تجارة الخارجية.

Résumé :

Cette recherche a pour objet l'étude de l'effet de l'ouverture économique sur le développement économique. En effet, cette ouverture économique occupe une place importante d'où la nécessité de connaitre ses facteurs et sa pérennité. Dans ce cadre, l'Algérie tente de s'adapter aux changements économiques internationaux pour sortir de cette étape de transition à l'économie de marché ce qui a libéré le commerce international.

L'objectif de cette étude, est de connaitre cet effet à travers l'utilisation du modèle économétrique **« Cointégration »**et la fonction de la production pendant la période 1990-2012 et les résultats obtenus montrent l'existence d'une relation positive entre l'ouverture globale et la croissance économique, contrairement au degré d'ouverture hors hydrocarbures et aux exportations hors hydrocarbures.

Mots clés : L'ouverture économique, la croissance économique, les exportations, les importations , le commerce extérieur, la libéralisation du commerce.

الفهرس

المقدمة العامة ..... أ
الفصل الأول : الانفتاح الاقتصادي 1
مقدمة..... 1
المبحث الأول :الإطار العام للتجارة الخارجية 3
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية..... 3
- تعريف التجارة الخارجية 3
- نشأتها..... 4
- أسباب قيام التجارة الخارجية..... 5
- عوامل تطور التجارة الخارجية 6
- أهمية التجارة الخارجية..... 7
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لتجارة الخارجية..... 8
- نظريات الكلاسيكية (التقليدية)..... 8
- المدرسة التجارية..... 8
- مدرسة الطبعين..... 9
- نظريات النيوكلاسكية 16
- نظرية وفرة عوامل الإنتاج ل(هيكشر-أولين)..... 16
- لغز ليوتتيف 1953..... 19
- نموذج الفجوات التكنولوجية ودورة المنتج..... 20
- النظريات الحديثة للتجارة الخارجية..... 21
- نظرية تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج..... 21
- نظرية هيكل الحماية التجارية..... 22
- نظرية ليندر 1961..... 22
- الدينامكية العاملة لتبادل الدولي عن جونسن..... 23
- نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة..... 24
- نظرية اقتصاديات الحجم..... 24
المطلب الثالث : السياسات التجارة الخارجية..... 25
- التطور التاريخي لسياسات التجارية 25
-السياسة التجارية قبل الحرب العالمية الأولى(السياسة التجارية ما بين الحرية والتقييد) 25

- السياسة التجارية بعد الحرب العالمية الأولى(السياسة التجارية المقيدة)..... 26
- السياسة التجارية بعد الحرب العالمية الثانية(الاتجاه نحو التحرير)..... 26
- ماهية السياسة التجارية..... 27
- ماهية السياسة التجارية..... 27
- أهداف السياسة التجارية..... 28
- الأدوات و الأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية..... 28
المطلب الرابع: السياسات التجارية بين الحرية والتقييد..... 31
- السياسة التجارية وحجج أنصار تحرير التجاري..... 32
- السياسة التجارية و حجج المعارضين لتحرير التجاري..... 32
المبحث الثاني : تحرير التجارة الخارجية..... 33
المطلب الأول : ماهية تحرير التجارة الخارجية..... 33
- المقصود بتحرير التجارة الخارجية..... 34
- مفهوم تحرير التجارة الخارجية 34
- أشكال تحرير التجارة: هناك أربعة أشكال لتحرير التجارة..... 34
- أسباب تحرير التجارة الخارجية..... 35
- شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية..... 36
- مزايا التحرير التجاري..... 36
المطلب الثاني :المنظمات الدولية وتحرير التجارة الدولية..... 37
- الخلفية التاريخية لمحاولات تحرير التجارة الخارجية..... 37
- ميثاق هافانا لإنشاء هيئة دولية لتجارة..... 38
- أهداف الميثاق..... 38
- اتفاقية الجات..... 39
- المبادئ الرئيسية للجات..... 40
- جولات الجات..... 40
- صندوق النقد الدولي و البنك الدولي..... 41
- منظمة التجارة العالمية..... 41
- مهام المنظمة 42
- هيكل المنظمة..... 44
المطلب الثالث : الآثار الايجابية لاتفاقات تحرير التجارة..... 45

المطلب الرابع الآثار السلبية لاتفاقات تحرير التجارة 45
الخاتمة..... 47
الفصل الثاني : النمو الاقتصادي 49
مقدمة 49
المبحث الأول : الإطار العام للنمو الاقتصادي..... 50
المطلب الأول :ماهية النمو الاقتصادي..... 50
- تعريف النمو الاقتصادي..... 50
- عوامل النمو الاقتصادي وتأثيراتها..... 51
-عوامل النمو الاقتصادي..... 51
- تأثيرات العوامل على النمو الاقتصادي..... 54
المطلب الثاني : الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (التفريق بين النمو 55
الاقتصادي والتنمية الاقتصادية)..... 34
- طبيعة التغير..... 55
- ديناميكية التغير..... 56
المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي..... 57
- الدخل..... 57
- معايير الاجتماعية 60
- معايير هيكلية..... 61
المطلب الرابع: معوقات التي تواجه تحديد معدل النمو الاقتصادي.... 62
المبحث الثاني : نظريات وإشكالية النمو لأهم المدارس الاقتصادية..... 63
64
المطلب الأول : النظرية التقليدية في النمو الاقتصادي..... 64
- ادم سميت..... 64
- دافيد ريكاردو David Ricardo 1772-1823..... 65
- روبرت مالتوس Robert Malteuse 1796..... 66
- كارل ماركس Karl Marx..... 68
المطلب الثاني : النظرية الكلاسيكية المحدثة..... 71
- ألفريد مارشال Alfred Marchal..... 73
- نظرية شوم بيتر في النمو الاقتصادي Josef Schumpeter..... 73
- نظرية النمو الكيترية..... 75

المطلب الثالث : نماذج نمو الاقتصادي..... 77
- نموذج هاورد دومار : Harrod Domar..... 77
- نموذج سولو (Solow)..... 80
- نموذج صوان :Swan..... 81
- نموذج المراحل النمو لرستو Rostow..... 84

المطلب الرابع : نظرية النمو الجديدة (الداخلية)..... 88
خاتمة..... 90
الفصل الثالث : دراسة قياسية لدرجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي 92
مقدمة 99
المبحث الأول : التجارة الخارجية في الجزائر..... 93
المطلب الأول : مسار سياسة التجارة الخارجية في الجزائر 93
- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية(1962_1969) 93
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية1970_1989 95
- مرحلة تحرير التجارة الخارجية منذ 1990 99

المطلب الثاني: الهيكل السلعي..... 105
- تحليل بنية الصادرات 105
- تحليل بنية الواردات..... 111

المطلب الثالث التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية.. 116
- بالنسبة للصادرات..... 118
- بالنسبة للواردات..... 118

المطلب الرابع :الميزان التجاري في الجزائر..... 119
المبحث الثاني : اتجاهات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر. 119
المطلب الأول :الاتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي 120
- المرحلة الأولى : 1989/05/31الي1990/05/30 120
- المرحلة الثانية :من 1991/06/31الي 1962/03/30 120
- المرحلة الثالثة : من ابريل1994_إلى مارس1995 121
- مرحلة الرابعة : من 31مارس1995 _01ابريل 1998 121

المطلب الثاني الشراكة الأوربية الجزائرية (الاورو_جزائرية) 121
- التعاون الاور_جزائري قبل مؤتمر برشلونة 122

- مؤتمر برشلونة و مسار العلاقات الاور_جزائرية 122

المطلب الثالث :علاقة الجزائر بمنظمة العالمية للتجارة OMC 122

- تقديم طلب الانضمام 123
- الاهداف التي تسعى إليها الجزائر من خلال انضمامها إلى المنظمة التجارة العالمية 124

المطلب الرابع: انعكاسات و مراحل المفاوضات للإنظمام إلىOMC. 124

- مراحل المفوضات للانضمام إلى omc 124
- انعكاسات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية 126

المبحث الثالث :الدراسة القياسية للجزائر..... 127

المطلب الأول: التحليل النظري للنموذج..... 128

المطلب الثاني: دراسة العلاقة..... 130

الخاتمة 141

الخاتمة العامة..... 143

قائمة المصادر والمراجع..... 146

الملاحق..... 151

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول1-1	يمثل مثال افتراضي لشرح نظرية التكاليف المطلقة	10
الجدول1-2	يمثل مثال افتراضي لشرح نظرية النفقات النسبية	12
جدول1-3	يمثل جولات الجات	40
الجدول3-1	تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية لصادرات و الواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1969/1963 الوحدة 10^6دج	94
الجدول3-2	: تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية لصادرات و الواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1989/1970 الوحدة 10^6دج	98
الجدول3-3	: تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية لصادرات و الواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة 2012/1990 الوحدة 10^6دج	102
الجدول3-4	لتوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الاقتصادية الشريكة للجزائر في التجارة الخارجية 1992-2012 الوحدة 10^6 DA	115
الجدول3-5	التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية الشريكة للجزائر في التجارة الخارجية 1992-2012 الوحدة 10^6 DA	116
الجدول 3-6	يمثل متغيرات الدراسة	129
الجدول3-7	اختبار إستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المفسرة و المتغير التابع عند(0)I	134
الجدول 3-8	اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المفسرة و المتغير التابع عند(1)I	134
الجدول3-9	نتائج اختبار معنوية الثابت و الاتجاه العام لسلاسل الزمنية للمتغيرات	135
الجدول 3-10	يمثل نتائج اختبار الأثر	137
الجدول 3-11	يمثل نتائج اختبار القيمة العظمى	138
الجدول 3-12	تقدير درجة الانفتاح الكلية	139
الجدول 3-13	تقدير درجة الانفتاح خارج المحروقات	139
الجدول 3-14	تقدير النموذج الثالث	139

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1-1	جوهر نظرية توافر عناصر الإنتاج	18
الشكل1-2	رسم بياني يوضح دورة المنتج	20
الشكل1-3	يمثل هيكل المنظمة العالمية	42
الشكل3-1	تطور الصادرات الجزائرية 1963_1969	105
الشكل 3-2	تطور الصادرات الجزائرية 1970_1989	106
الشكل3-3	تطور الصادرات الجزائرية 1990- 2002	107
الشكل3-4	تطور الصادرات الجزائرية 2002- 2008	108
الشكل 3-5	التطور الصادرات من 2009إلى 2012	109
الشكل 3-6	تطور الواردات الجزائرية 1963_1969	110
الشكل 3-7	تطور الواردات الجزائرية 1970_1989	111
الشكل3-8	تطور واردات الجزائرية من 1990_2002	112
الشكل3-9	تطور واردات الجزائرية من2003_2008	113
الشكل 3-10	التطور الواردات الجزائرية من2009 إلى 2012	114
الشكل رقم3-11	تطور الميزان التجاري خلال فترة الدراسة	118

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق 01	اختبار جذر الوحدة **lnl**	151
الملحق 02	اختبار جذر الوحدة lnopen1	152
الملحق 03	اختبار جذر الوحدة lnx/pib	153
الملحق 04	اختبار جذر الوحدة lnk	154
الملحق 05	اختبار جذر الوحدة LNPIB	154
الملحق 06	اختبار جذر الوحدة LN OPEN 2	155

مقدمة

مقدمة عامة:

نظرا لأهمية البالغة التي تكتسيها التجارة الخارجية أو التبادل الدولي في تسيير النشاط الاقتصادي، ودورها في النمو الاقتصادي من حيث كونها أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية، وتجهيزات الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى فهي وسيلة لتصريف الإنتاج الموجه للتصدير، كما أنها تعتبر مصدرا مهما للعملة الصعبة حيث تهدف الدولة من خلال إصلاح سياستها التجارية إلى إنهاء العزلة التجارية لإنتاجها المحلي في الأسواق العالمية، وتحسين كفاءة حصصها التصديرية والاستيرادية في إطار من الحرص، كي لا يتم الأضرار بالقطاع الإنتاجي، ويتم الحفاظ على التوازن المالي من خلال سعر الصرف حتى لا تحدث هزات تضخمية.

لهذا فإن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها، وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية، ضرورية لنجاح عملية النمو الاقتصادي. لعل اهتمام الدول النامية بالتجارة الخارجية نابع من سعيها الكبير إلى التخلص من مظاهر التخلف الاقتصادي الذي تعانيه، ودفع عجلة النمو ورفع تنافسية الاقتصاد، وإكسابه قوة ذاتية كفيلة وكافية لاستمراره

وصموده في ظل المنافسة العالمية المتأتية من الاقتصاديات المتقدمة عن طريق التجارة الخارجية.

إن النمو الاقتصادي كظاهرة عامة، هو وسيلة لتحقيق مختلف الأغراض، لهذا فإن معظم الدول تسعى إلى تعظيم معدل التوسع، أو على الأقل تحسينه بإدخال كل الشروط التي تفرضها التنمية الاقتصادية.

في خضم التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها العالم، نجد الجزائر -سعيا منها للانخراط في الاقتصاد العالمي -تشهد هي الأخرى تحولات اقتصادية شاملة بتعبئة وتوجيه قطاعاتها الاقتصادية لمقتضيات الانتقال إلى الاقتصاد السوق، بالاعتماد على ترشيد واقتصاد ثروتها النفطية من ناحية، والنهوض بالقطاعات التجارية والإنتاجية من ناحية أخرى، وتشجيع وتوسيع دائرة الصادرات خارج المحروقات، ولعل السياسة الاقتصادية

ونموذج التنمية المتبع له آثاره التي دفعت إلى التغيير الذي وصلت إليه الجزائر اليوم.

عرف الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، وخاصة في نهاية الستينات وبداية السبعينات تغييرات جذرية من خلال إتباع إستراتيجية شاملة للتنمية، تميزت خصوصا باستثمارات ضخمة وبمعدل عال للاستثمارات و حققت نتائج معتبرة، بنمو سريع للناتج الحقيقي، نمو الاستهلاك و الدخل الحقيقي الفردي ...الخ .هذا المجهود الاقتصادي قد سمح بإنشاء عدة قواعد صناعية، و إذا أردنا تجسيد ذلك ببعض الأرقام، فإنه يمكن للاستثارة إلى أن هذه الإستراتيجية التنموية لعبت فيها التجارة الخارجية دورًا مهما، سواء من ناحية الواردات أو من ناحية الصادرات .الواردات التي تتكون أساسا من السلع التجهيز و المنتجات النصف المصنعة، كانت ضرورية لعمل الجهاز الإنتاجي، و ظلت دائمًا تشكل نسبة كبيرة من الدخل الوطني .إلا أن هذا النمو الاقتصادي كان من

النوع التوسعي، بمعنى أنه يرتكز أساسًا على حقن مكثف أكثر فأكثر لرؤوس الأموال، و اليد العاملة و ليس من النوع ألتكثيفي الذي يرتكز على التنمية الإنتاجية.

الجزائر كسائر الدول النامية تحاول إيجاد مكانا لها في ظل هذه التحولات الاقتصادية العالمية خاصة وأنها لازالت في مرحلة التحول من الاقتصاد المخطط التي عاشت في ظله أكثر من ثلاثة عقود إلى اقتصاد السوق الذي يقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، هذا التحول جاء بعد ظهور سلبيات النظام السابق والذي تجلى في الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والتي عصفت باقتصادها إلى حافة الهاوية، إذ كانت كافة المؤشرات الاقتصادية آنذاك تشير إلى قرب حدوث كارثة، وهو ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية قصد الحصول على مساعدات مالية وتقنية، غير أن هذه المساعدات كانت مصحوبة بمجموعة من الاشتراطات كان على الجزائر تطبيقها والتي تمثلت في الشروع في الإصلاحات الاقتصادية

التي مست كافة القطاعات ومنها قطاع التجارة الخارجية الذي مر بعدة مراحل كانت تهدف في كل مرة إلى تحريره من القيود التي كانت مفروضة في ظل الاقتصاد المخطط .واليوم وفي إطار التحرر الاقتصادي تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك التجاري الأول لها، هذا الاتفاق جاء ليدعم العلاقات الأورو جزائرية المتميزة منذ السنوات الأولى للاستقلال وتجسيدا لمحاور مؤتمر برشلونة من خلال إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الطرفين في آفاق 2017 ، آما يتجسد موقف الجزائر هذا من خلال محاولتها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشاء هذه الأخيرة، رغبة منها في دعم الإصلاحات الاقتصادية القائمة ومواصلة تحرير التجارة الخارجية تماشيا مع مبادئ المنظمة.

ومما لاشك فيه أن هذه الخطوات التي أقدمت عليها الجزائر سواء توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في حال حدوثه، سيترتب عليها آثار وانعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني على المدى القصير، المتوسط والطويل، وهو ما يتطلب انتهاج سياسات اقتصادية فعالة تقوم على تهيئة الاقتصاد الوطني لهذه التحديات المستقبلية.

طرح الإشكالية :

سنتطرق في هذا الموضوع إلى العلاقة بين النمو والانفتاح الاقتصادي في الجزائر من أجل ذلك يتطلب منا الجواب على السؤال التالي : هل الانفتاح الاقتصادي يؤثر

على النمو الاقتصادي؟ وينبثق من الإشكال المطروح عدة أسئلة الفرعية

التالية:

- ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي؟
- هل توجد علاقة متبادلة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؟

- كيف يتم تأثير التجارة الدولية على الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي طبيعة التجارة الخارجية في الجزائر وضعيتها في التجارة العالمية؟
- هل الإجراءات المتبعة في سياسية التجارة تتماشى و مسار النمو الاقتصادي ؟

فرضيات الدراسة :ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة انطلقنا من عدة فرضيات وهي :

1. هناك علاقة وثيقة بين المبادلات الخارجية، والنمو الاقتصادي ويمكن التعبير عنها في صورة علاقات دالية بين المتغيرات الاقتصادية.
2. على اختلاف أهداف السياسات الاقتصادية خلال مراحل التنمية في الجزائر، فقد عرفت السياسة التجارية عدة تغيرات و تطورات خلال الفترة الممتدة ما بين 1963 إلى 2012.
3. يمكن تحليل ودراسة مختلف سياسة التجارية للجزائر وتوزيعها في مجموعات متجانسة تعكس السياسات الحكومية التي تعاقبت خلال مراحل الدراسة.
4. وجود علاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد

أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا لهذا الموضوع يرجع لعدة أسباب نذكر منها:

- الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الجانب الكمي ، وبإلمام منا رأينا أن نكتب في هذا الموضوع بشكل متواضع.
- يعتبر من المواضيع الحيوية و المهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها و دراستها.

أهداف الدراسة

1. شرح وتحليل التداخل بين السياسة التجارية و نمو الاقتصادي
2. محاولة إبراز دور وأثر التجارة الخارجية في دفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحليل هذا التأثير
3. ومحاولة التأكد من وجوده بطريقة كمية انطلاقا من المعطيات الإحصائية المتوفرة، وباستخدام طرق وأساليب القياس الاقتصادي تحاول تصوير العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث.

حدود الدراسة:

حددت الدراسة في إطار مكاني و زماني، حيث حصرت الدراسة في الجزائر قصد

1. توضيح مسار السياسة التجارية في الجزائر (واقع وآفاق).
2. التعرض للتوجهات الجزائر للتحرير التجاري .

أما في الإطار الزماني تستدعي الدراسة الأخذ بالإحصائيات التجارة الخارجية من 1963الى 2012

صعوبات البحث:

من الصعوبات التي وجهناها في هذا البحث هو قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان في مكتبتنا سواء في الجانب النظري وهذا في كل من النمو الاقتصادي و التجارة الدولية، وإن كان هناك بعض المراجع باللغة العربية ولكنها غير تقنية هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فيما يخص الجانب التطبيقي فقد وجهتنا عدة صعوبات من بينها عدم وجود مجلات في ميدان النماذج القياسية في مكتبتنا بالإضافة إلى نقص الكتب في هذا الميدان وتطبيقاته؛ دون أن ننسى الصعوبة التي تلقيناها في الحصول على المعطيات الإحصائية من أجل القيام بهذا البحث.

المنهجية الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية، موضوع البحث، و تحليل أبعادها، جوانبها، ونتائجها وللإجابة على أسئلة البحث وإثبات صحة الفرضيات ، اعتمدنا في موضوعنا على المنهج التحليلي الوصفي التي تساعدنا في تحديد الجانب النظري واعتمدنا للإجابة على الفرضيات المطروحة على مجموعة من البحوث والمراجع المتعلقة بالموضوع، وانتقلنا فيه من العام إلى الخاص بدراسة حالة الجزائر .ومن خلال طرح أهم تطورات الظاهرة المدروسة وربطها بالأحداث المتزامنة معها بالاعتماد على جملة من الإحصائيات والبيانات، وباستخدام طريقة التكامل المشترك لبرنامج EVIEWS.7.

دراسات السابقة :

من بين الدراسات السابقة الذي تناولنها في هذا الموضوع، والتي تتعلق ب هاو ببعض أجزاءه،أو ببعض أجزائه الأساسية و التي تمكنا من الحصول عليها، هي مايلي:

1ـــ دراسة رملي محمد ،دراسة العلاقة بين الصادرات و الواردات وأثرها على سعر الصرف دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ،في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية علوم تجارية وعلوم التسيير جامعة معسكر ، الجزائر ،2009-2010، وأبرزت نتائج الدراسة أن الصادرات لاتتأثر بسعر الصرف على عكس الواردات التي تتأثر به

2- دراسة صواليلي صدر الدين ، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه ، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم تجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006 ، وأبرزت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية مابين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي باستخدام نماذج بانيل ل26 دولة نامية

هيكل الدراسة:

للوصول إلى هدف الدراسة قمنا بتقسيم المذكرة إلى ثلاث فصول، يتضمن الفصل الأول الانفتاح الاقتصادي ومختلف النظريات التجارة الخارجية ، وخلال الفصل الثاني تناولنا النمو الاقتصادي ، أما الفصل الثالث قمنا بعرض مسار التجارة الخارجية في الجزائر ومراحل الانضمام دخولها إلى اقتصاد السوق، وقمنا بتطبيق طريقة التكامل المشترك على المتغيرات الاقتصادية الكلية المقترحة.

الفصل الأول

مقدمة:

لقد تميز العقد الأخير من القرن العشرين في المجال الاقتصادي بإقبال متزايد لمعظم البلدان النامية على الانفتاح الاقتصادي ولما يشهده العالم اليوم من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم نظرا لتوسع التعاملات التجارية بينها وتضاعفها مما أدى نشوء تكتلات اقتصادية دولية تسعى إلى رفع الحواجز الجمركية والقيود أمام التبادل الدولي استنادا إلى مبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل، فتم وضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن لهذه المبادلات التجارية، وبمرور الزمن تعاظمت أهمية هذه العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الإجمالي للدول، واقتصادياتها خاصة، فجاء هذا القطاع محتلا الدور الحيوي والمؤثر في النشاط الاقتصادي، كونه يعتبر أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لإطراف التجارة.

تعتمد الدول في تطبيق سياساتها في مجال توطيد علاقاتها الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسات التجارية، والتي تتراوح دوما بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية، حسب طبيعة توجه الدول الاقتصادي.

وبناءا على ما تم ذكره سابقا تم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول :الإطار العام للتجارة الخارجية

المبحث الثاني: تحرير التجاري

المبحث الأول: الإطار العام للتجارة الخارجية

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، ولذلك نظرا لأهمية التبادل التجاري الخارجي فلا يستطيع أي دولة أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى.

مطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

1.تعريف التجارة الخارجية:

يقصد بالتجارة الخارجية" عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل" ، وبالرغم من أن التجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل [1]

وتعرف أيضا بأنها "فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية" [2].

- ونتيجة لتباين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق ومصطلح التجارة الخارجية بمعناها الواسع، لذلك ينبغي التفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير منظورة، في حين يشمل اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كل من: [3]

- الصادرات والواردات المنظورة (السلعية)

- الصادات والواردات غير المنظورة (الخدمية)

- الهجرة الدولية، أي تنقلات الأفراد بين الدول العالم المختلفة.

- تنقلات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة

1 د عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ، مصر، 2002، ص 12.

2 د موسى مطر وآخرون ، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 13.

3 د حسام داود- مصطفى، سلمان- عماد الصعيدي وآخرون،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ، 2005 ، ط3، ص227.

فالصادرات: هي السلع وخدمات وأصول رأس المالية تباع إلى الدول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها وتزيد من الدخل الفعلي، والإنتاج.

أما الواردات: فهي السلع والخدمات والأصول الرأسمالية التي يتم شراءها من الخارج حيث تمثل الواردات سحبا من الداخل والناتج الحقيقيين.

وأمام هذا التباين في المفاهيم اتجه معظم الكتاب في استخدام التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف العمليات التبادل التجاري والخارجي سواء في صور السلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون من عنصرين أساسين هما الصادرات والواردات بصورتهما المنظورة والغير منظور

2.نشأتها:

عرف الإنسان التجارة منذ قدم التاريخ نفسه، فقد ورد في التاريخ القديم كثيرا عن قيام العلاقات التجارية بين الدول في العصور القديمة، مثل قيام التجارة بين المصرين القدماء والبلاد المجاورة لها وقيام العرب بالتجارة مع غيرهم من شعوب العالم في العصور الجاهلية وقد بدأ الاهتمام بالتجارة الخارجية في العصور الحديثة والاستفادة من التقسيم الدولي للعمل والتخصص على أوسع نطاق ممكن فالعالم لا يعيش في عزلة بل تعتمد الدول العالم على بعضها البعض[1].

وظهرت التجارة بأوسع اتجاه لها منذ 1965 واستمرت في التوسع حتى الوقت الحاضر أصبحت عالمية في محتواها ودوافعها واتجاهاتها وفي الحقيقة أن التجارة الحديثة تأسست في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وقبل هذه الفترة كانت التجارة مقتصرة على أقاليم معينة من العالم مثل إقليم البحر الأبيض المتوسط وبعض أقطار الشرق الأقصى، الوطن الغربي وظهور التجارة الخارجية كانت نتيجة عاملين: [2]

[1] علي حافظ المنصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1990، ص 09.

[2] د. محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسات الرؤية،الإسكندرية، 2009، ص07.

- الاستعمار السياسي: الذي كان مؤولا عن تحديد طرق التجارة ومفعولها في المبادلة وكيفية الحصول على الطاقة ومواد الخام.

- الثورة الصناعية: والتي لا يزال تأثيرها بارزا في معظم أنحاء العالم حيث أدت على ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة لصناعة من الدول الأخرى وضرورة التصريف المنتجات التامة الصنع في الأسواق الخارجية ثم زاد اتساع حجم ونطاق التجارة الخارجية نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات، والذي جعل العالم وكأنه سوق واحد، يتم فيها تبادل المنتجات ببعضها البعض الأخرى، وبالتالي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحداث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي، وبالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم .

3- أسباب قيام التجارة الخارجية:

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية: [1]

- عدم القدرة على إتباع فلسفة الاكتفاء الذاتي بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية كالاختلاف الكبير في أنواع الأراضي داخل حدود كل دولة وكذلك اختلاف المناخ، لذلك نجد الدولة نفسها مضطرة للإسترداد بعض السلع التي لا تستطيع إنتاجها.

- التخصص الدولي: تكتفي كل دولة بالتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها ظروفها وإمكاناتها الاقتصادية لإنتاجها بتكاليف أقل وبكفاءة التي عالية.

- اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن الجزائري يفضل منتجات الأجنبية حتى ولو توفر بديل الجزائري، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

- اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد التفاوت في تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا لقيام التجارة بينها وخاصة في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، فالإنتاج الواسع يؤدي على تخفيض مستوى التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدول ثانية.

1 د حمدي عبد العظيم، نفس المرجع ، ص14.

- اختلاف ظروف الإنتاج: بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب التخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي لا يتوفر إلا في المناخ الصحراوي (الخليج العربي).

- التفاوت في القوة البشرية: يختلف معدل النمو السكان من دولة إلى أخرى، فبعض الدول وبالذات الدول المتخلفة تعاني من ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وبالتالي يتوفر لديها الأيدي العاملة، والبعض الأخرى وبالذات في الدول المتقدمة تعاني من نقص نسبي في القوة البشرية، وعلى ذلك يؤثر حجم الطاقة البشرية في نوعية التخصص لدى دول العالم.

- التفاوت في كمية رؤوس الأموال: يعتبر رأس المال من العوامل المكتسبة التي تؤدي إلى تفاوت في الإنتاج بين الدولة والأخرى.

- نفقات النقل: تلعب نفقات النقل دورا هاما في التجارة الدولية فهي أحد العوامل المؤثرة في التوطن الدولي للصناعة، حيث يساعد النقل على قيام التخصص الدولي، وذلك بتوسيعه لدائرة السوق أمام منتجات الدول الأخرى، ولولا النقل لبقي نظام الإنتاج بالوضع البدائي الذي كان عليه في الأزمنة القديمة، حيث لم تكن تتبادل مع العالم الخارجي إلا ما خف حمله، ولهذا تؤثر مصاريف النقل في تخصص الدولي، فبعض الدول يمكنها أن تتخصص في إنتاج سلع معينة لكن ارتفاع تكلفة النقل هذه السلع للعالم الخارجي يفقدها ميزة التخصص[1]

4. عوامل تطور التجارة الخارجية:

وتتمثل عوامل تطور تجارة الخارجية في :[2]

- دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي.

- ظهور مؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية

- ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدول مثل تدهور معدلات تبادل دولية واتجاهات في غير صالح الدول النامية، والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها.

[1] د علي حافظ منصور، نفس المرجع السابق، ص ص20. 21.

[2] د محمد أحمد السيرتي، نفس المرجع، ص 6.

- عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية، حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واحدة وسوق دولي واحد.

5. أهمية التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية ،الاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

المجال الاقتصادي: تسعى التجارة الخارجية في مجال الاقتصادي إلى: [1]

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية ، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية إستعابه، والإستفاذة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرق الأجنبي.

- تساعد في الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي التي تقوم عليه.

- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة الرأس مال الأجنبي، يلعب دورا في زيادة الاستثمار و بناء مصانع و إنشاء البنية خاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

-نقل تكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات.

-تعتبر مؤشرا على القدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير، ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من أثار على الميزان التجاري.

المجال الاجتماعي: تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي: [2]

-زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك.

-تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغير في البنية الاقتصادية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، بدون سنة ، مصر، ص32.

2 أحمد محمد ألسيرتي نفس المرجع –ص10

-الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

-إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا.

-إقامة علاقات ودية وعلاقات صداقة مع الدول أخرى المتعامل معها.

-المجال السياسي: تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق التالي:

-تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.

-العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، و بذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة و مسالك التجارة العابرة للحدود.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

1.النظريات الكلاسيكية (التقليدية)

1-1- المدرسة التجارية: (Mercantilism) [1] ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من دول أوربا وبدأت مجموعة من الناس أطلق عليهم التجاريين يكتبون مقالات [(2)]عن التجارة الدولية ويدافعون عن فلسفة اقتصادية عرفت بالمذهب التجاري وتتلخص أراء التجاريين في أن ثروة الدولة تقاس، كما تقاس ثروات الأفراد، بما لديها من نقود، من ذهب وفضة، والوسيلة رئيسية للحصول على هذه المعادن النفيسة للدولة التي لا تمتلك مناجم ذهب ولا فضة. هي التجارة الخارجية، ولا يأتي ذلك إلا إذا تحقق فائض في الصادرات عن الواردات، ومن هنا كان من المنطقي ألا تثور أمام التجاريين مشكلة التوازن الخارجي، فطالما كانت فكرتهم الأساسية هي زيادة حقوق الدولة عن ديونها فإن ميزان التبادل الخارجي يجب أن يكون غير متوازن مع ضرورة أن يكون اختلاله لصالح الدولة، ومن هنا انطوت أراء التجاريين على مختلف القيود والعقبات في التجارة الخارجية وكانت دعوتهم إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبالذات في التجارة الخارجية[3]، وهكذا نلاحظ أن التجاريين يحسبون ثروة الأمة بما يتوافر

1 د. زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة على بعض القضايا، دار الجامعية، مصر، بدون سنة ، ص46.

2 د علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي. نظريات وسياسات- دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2010 ،ط 2، ص33.

1 د. زينب عوض الله ، نفس المرجع، ص46.

لديها من ذهب وفضة في حين أننا في عصر حاضر نقيس ثروات الأمم بما يتوفر لديها من سلع وخدمات لإشباع حاجيات الإنسانية[1].

- **نقد مدرسة التجاريين:** لم يكن للمذهب التجاري نظرية مفصلة ومنسقة في التجارة الدولية، بل كانت مجموعة لأراء مختلفة لكتاب اقتصاديين وسياسيين وتجار في دول أوربا وقد تبين فيما بعد أن تفسير آراء التجاريين للتجارة الدولية خاطئة لعدة أسباب منها: [2]

1- أنه إذا كانت الصادرات ذات شأن عظيم بالنسبة لنشاط الإنتاجي في الاقتصاد القومي فإن الواردات لا تقل عنها أهمية بالنسبة للإنتاج والاستهلاك المحلي.

2- المعاملات الاقتصادية الدولية لا تقتصر على الصادرات والواردات المنظورة بل هناك عمليات غير منظورة لها تأثير مماثل على ميزان المدفوعات مثل خدمات الشحن، والتأمين والبنوك وغيرها.

3- لا تستطيع جميع الدول أن تتبع سياسة التجاريين (سياسة زيادة الصادرات عن الواردات في آن واحد.

4- بعض الدول تحقق مكاسب على حساب أخرى .

1-2- مدرسة الطبيعيين : (Physiorats) [3]والتي نادت بحرية النشاط الاقتصادي وفقا لقوانين الطبيعية والقاعدة المعروفة "دعه يعمل دعه يمر" الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطها الاقتصادي بحرية بعيدا عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين، أمثال سميث وديكارت، وميل الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية.

1-2-1- أدم سميث والتكاليف المطلقة: (1723-1790): يرى سميث أن مبرر قيام التجارة الدولية يرتكز في وجود مزايا مطلقة للدول في إنتاج السلع المختلفة، حيث يجب أن تتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة التي لديها ميزة مطلقة في إنتاجها. ومعنى الميزة المطلقة أن الدولة يمكنها إنتاج كميات

2د علي عبد الفتاح ، ابو شرار، نفس المرجع، ص34

3 د. زينب عوض الله، نفس المرجع، ص46

3 د علي حافظ منصور ، نفس المرجع، ص 29.

من السلعة أكبر من غيرها باستخدام الحجم نفسه من الموارد أو عناصر الإنتاج [1] فالتجارة الدولية في رأي آدم سميث، تقوم بوظيفتين هامتين: فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن الحاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر، وثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق[2].

مثال : إذا كانت مصر وأثيوبيا تنتجان القمح والقطن بالنسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-1 يمثل مثال افتراضي لشرح نظرية التكاليف المطلقة.

السلعة / الدولة	القمح (إردب)	القطن(ق)
مصر	12	4
إثيوبيا	4	8

المصدر: د جلال جويدة القصاص ، النقود و البنوك و التجارة الخارجية ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، ط1، 2010 ،ص211.

- نلاحظ هنا أن مصر لديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح عن إثيوبيا حيث النسبة = 12: 4 أي = 3: 1، ولكن إثيوبيا لديها ميزة مطلقة في إنتاج القطن عن مصر حيث تبلغ النسبة= 4:8 أي 2: 1

وبالتالي فإن مصلحة مصر أن تتخصص في إنتاج القمح لأن لديها ميزة مطلقة في إنتاجه، بينما من مصلحة إثيوبيا أن تتخصص من إنتاج القطن حيث لديها ميزة مطلقة في إنتاجه.

[1] د.جلال جويدة القصاص ، النقود والبنوك و التجارة الخارجية دار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2010 ،ط1 ، ص211 .

[2] د، زينب عوض الله .نفس المرجع، ص47

- انتقادات التي وجهت لنظرية الميزة المطلقة:[1]

- لا يبين السبيل إلى التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأية مزايا مطلقة، فهل هذا يعني أن الدول التي تتمتع بإنتاجية ضعيفة محكوم عليها بالعزلة [(2)] .

- لا يرى سميث داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالثانية تعد امتداد للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض.

- اعتبار آدم سميث إن نفقة الإنتاج السلعة تتمثل في كمية العمل، المبذول أي أن العمل هو العنصر الإنتاج الوحيد وأهمل عناصر أخرى.

- اعتقاد سميث التفوق المطلق كأساس لتخصص الدولي وأهمل التفوق النسبي.

1-2-2- ديفيد ريكاردو والنفقات النسبية (1772-1823):[3]

يرى ريكاردو أن الميزة النسبية هي أساس التبادل في التجارة الدولية، أي أن الدولة إذا كانت تنتج سلعتين يجب أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بالميزة المطلقة في إنتاج سلعتين ،وتقوم نظرية على الافتراضات التالية:

- المنافسة الكاملة، والتوظف الكامل، والحركية التامة لعناصر الإنتاج داخليا. وتماثل الأذواق، وجود دولتين فقط في التبادل التجاري، وجود سلعتين فقط، ثبات مستوى التقدم التكنولوجي ، تبادل دولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة واحدة بوحدة.()

[1] د.زينب عوض الله ، نفس المرجع، ص48.

[2] د.مجدي محمود شهاب ،الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعية الجديدة ،الإسكندرية ، مصر، 2007، ص31 .

[3] د. محمد أحمد السيرتي، نفس المرجع، ص 31.

مثال: إذا كانت إنتاجية مصر وإثيوبيا من القمح والقطن كما في الجدول التالي:

الجدول 1-2 يمثل مثال افتراضي لشرح نظرية النفقات النسبية

السلعة / الدولة	القمح(إردب)	القطن(قنطار)
مصر	120	60
إثيوبيا	10	20

المصدر :د جلال جويدة القصاص ، نفس المرجع ،ص212

فإن من المصلحة مصر رغم أنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج سلعتين أن تنتج القمح لأنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاجه أو تنتج أثيوبيا القطن.

-كيفية تحديد الميزة النسبية:

إنتاجية القمح في مصر مقارنة بأثيوبيا $\frac{\mathbf{120}}{\mathbf{10}}$=12

إنتاجية القطن في مصر مقارنة بأثيوبيا $\frac{\mathbf{60}}{\mathbf{20}}$= 3

إذ من مصلحة مصر أن تنتج القمح لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر من ميزتها في إنتاج القطن، حيث تبلغ النسبة:

قمح : القطن

12 : 3

أي 4: 1

وتترك لأثيوبيا التخصص في إنتاج القطن لأنها تتمتع فيه بميزة نسبية أكبر من القمح، وهذا بناء على التكلفة الفرصة البديلة.

حساب تكلفة الفرصة البديلة:

أ- حساب تكلفة الفرصة البديلة في مصر:

مصر إما أن تختار بين أن تستخدم الفدان الواحد من الأرضي الزراعية في إنتاج 120 إردبا من القمح، أو في إنتاج 60 قنطارا من القطن، فلو فرضنا أن ثمن إردب القمح هو 400$ وأن ثمن قنطار القطن، هو 600 $، فإن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج 60 قنطار من القطن بالفدان بثمن = 60 X 600 = 36000 $ هي ضياع إنتاج 120 إردب

من القمح بثمن 120X 400= 48000 $، وبذلك فإن من مصلحة مصر التخصص في إنتاج القمح وإلا خسرت 1200$ إذا أصرت على إنتاج القمح والقطن معا.

ب- حساب تكلفة الفرصة البديلة بإثيوبيا :

أثيوبيا إما أن تختار بين أن تستخدم الفدان الواحد من الأرض الزراعية في إنتاج 10 إردبا من القمح أو في إنتاج 20 قنطار من القطن.

فلو فرضنا أن ثمن القمح والقطن كما هو في حالة مصر باعتبارها أثمانا دولية فإن الوضع سيكون كالتالي:

- تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج 10 إردب قمح بالفدان بثمن إجمالي :

10X 400 = 4000 $، هي ضياع إنتاج 20 قنطارا من القطن بثمن :

20X 600 =12000$، وبذلك فإن من مصلحة أثيوبيا في إنتاج القطن وإلا خسرت 8000$، إذا أصرت على إنتاج القطن والقمح معا.

وبذلك فإن تكلفة الفرصة البديلة إنما تعبر عن اختلاف في تكاليف النسبية أي في الوجه الآخر من العملة تعبر عن اختلاف في الميزات النسبية [1].

[1] د. جلال جويدة القصاص ، نفس المرجع، ص 213.

- الانتقادات الموجهة للنظرية النسبية لدافيد ريكاردو:

بالرغم من أن تثري بالمساهمات العلمية المتتالية وما زلت تحتل مكانا بارزا في مجال تفسير قيام التجارة الدولية إلا أنها لم تسلم من وجود انتقادات للنظرية : [1]

- النظرية كما عرفها ريكاردو تبدو مبسطة أكثر مما يجب حيث تبدو غريبة وبعيدة في الواقع فهي تغفل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل وخاصة رأس المال، و تفترض ثبات النفقة و تغفل مدى ما ترتفع إليه بفضل الإنتاج الكبير.

- تغفل النظرية نفقة النقل وهي من أهم العوامل التي لا يمكن إهمالها.

- تفترض استغلال موارد البلد وأنها في حالة التشغيل الكامل، رغم أن دور التجارة الخارجية يجب أن يؤدي إلى تحقيق هذا التشغيل الكامل.

- تقوم النظرية أساسا على العمل في القيمة والتي تبين قصورها عن مطابقة الواقع.

ويجب الإشارة أن القصور الرئيسي لهذه النظرية إنما يكمن في الطابع السكون الذي تتميز به، فما يكون للميزة النسبية اليوم قد لا يصبح كذلك في الغد

- افترضها لتماثل الأذواق غير واقعي بحيث كل دواة لها أذواق مختلفة وعادات متنوعة .

-عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية تامة على المستوى الداخلي من نشاط لأخر وفقا لاختلاف معدلات الربحية فافتراض النظرية الحركية التامة لعناصر الإنتاج غير واقعي.

[1] د . زينب عوض الله ، نفس المرجع،ص50.

1-2-3-نظرية القيم الدولية –جون ستيوارت ميل (1802-1873): [1]

خرج جون ستيوارت ميل بما تعرف باسم نظرية القيم الدولية ووفقا لهذه النظرية فإن نسبة التبادل التي تسود في السوق العالمية تتوقف على الطلب المتبادل لكل من البلدينفي تحديد النقطة التي يستقر عندها نسبة التبادل الدولية، أو معدل التبادل الدولي ويتحدد هذا الأخير على قوة الطلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب ويتحدد معدل التبادل الدولي هذا بحدين، الحد الأول هو معدل التبادل الداخلي بين سلعتين في الدولة الثانية، وبطبيعة الحال فإن كل معدل من هذين المعدلين الداخليين إنما يتكون على أساس نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في الدولة الواحدة.

وطبقا لهذه النظرية هناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية، وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية وعموما كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية قليلا والعكس صحيح. ومن هنا نستطيع أن نفهم لماذا انتهى ميل إلى أن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكسبا أكبر من الدولة الكبيرة في التجارة الدولية، وكذلك دعوة هذه النظرية للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي، ففي وسع الدول الصغيرة أن تتبادل مع الدول الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تؤثر على ذلك المعدل نظرا لارتفاع مستوى المعيشة في الدول الكبيرة. وضخامة طلبها (حيث يؤكد الواقع العملي غير ذلك إذ أن مكسب الدولة الصغيرة النامية أو المتخلفة، يعتبر ضئيلا إذ ما قورن بمكاسب الدولة الكبيرة، المتقدمة في التجارة الدولية.) [2]

- الإنتقادات الموجهة لنظرية القيم الدولية: [3]

- لقد بعدت هذه النظرية عن الواقع حين افترضت تكافئ أطراف المبادلة فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة الدولي حيث في وسع الدولة الكبرى أن تملي شروطها.

[1] د. محمد أحمد السيرتي ،نفس المرجع، ص72.
2 د. مجدي محمود شهاب ، نفس المرجع، ص72.
[3] د. زينب عوض الله ،نفس المرجع، ص ص 51،52.

- كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات والواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية.

- ليست هناك إجابة حين يكون التبادل في اتجاه واحد فقط، وما حقيقه وجود فائض أو عجز في الميزان التجاري الخاص بسلعة معينة أو بمجموع السلع.

2- النظريات النيوكلاسيكية :

2-1 - نظرية وفرة عوامل الإنتاج ل(هيكشر -أولين): [1]

لقد جاءت مساهمة هيكشر ومن بعدها مساهمة تلميذ أولين لتمثلا أولى محاولات الرئيسية في أولى مقالاته في 1919 ولكن النظرية لم تشتهر إلا بعد أن قام أولين بنشر كتاب، له في 1933.

تسعى هذه النظرية لنسب عناصر الإنتاج إلى ثبات أن اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج يؤدي إلى اختلاف النفقات النسبية للسلعة الواحدة بين الدول، الأمر الذي يمكن الدولة من استيراد السلعة من الخارج بنفقة أقل مما لو تم إنتاجها محليا [2].

وهناك بلاد يتوفر فيها عنصر العمل بنسبة للعناصر الأخرى (كالأرض و رأس المال) بدرجة أكبر من توافره في البلاد الأخرى وثمة بلاد يتوافر فيها عنصر الأرض بالنسبة للعناصر الأخرى وهكذا.

فالبلاد تتفاوت من حيث ما لديها من عناصر الإنتاج، ليس بصورة مطلقة و لكن بصورة نسبية، فهناك بلاد غنية بالأرض و أخرى غنية برأس المال و ثالثة غنية بعنصر العمل، و السلع تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة، فهناك سلع كثيفة الأرض و أخرى كثيفة رأس المال يكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع كثيفة الأرض، و بلاد غنية برأس المال، و البلاد الغنية بعنصر العمل يكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع العمل، فالتجارة الدولية تقوم على ميزة نسبية تلك الميزة التي تتوقف على نسب توافر عناصر الإنتاج المختلفة، و من هناك كانت تسمية النظرية بنظرية العناصر[3].

---

[1] أ . د. عبد الرحمن يسرى أحمد، د. إيمان محب زكي، اقتصاديات دولية ،دار الجامعية ،الإسكندرية، مصر. 2007 ، ص71

[2] د. سامي عفيفي حاتم ، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المعرية اللبنانية، لبنان، سنة ،2000 ، ط5 ، ص37

[3] د. مجدي محمود الشهاب، نفس المرجع، 58.

وتقوم على الفروض التالية: [1]

-بلدين – سلعتين، وعاملين من عناصر الإنتاج.

-كلما البلدين تستخدم نفس التكنولوجيا.

-نفس السلعة تكون كثيفة العمل في كلا البلدين.

-ثبات غلة بالنسبة للحجم.

-تماثل الأذواق لكلا البلدين.

-منافسة كاملة في كل من الأسواق السلع وعوامل الإنتاج.

-قابلة تامة لانتقال عوامل الإنتاج داخليا ولكن عدم قابلية الانتقال دوليا.

-لا توجد تكاليف النقل، أو رسوم الجمركية أو عوائق أخرى لتدفق أكبر للتجارة الدولية.

-كافة الموارد تكون موظفة بالكامل.

و يلخص الشكل رقم (1-1) –جوهرة نظرية هيكشر-أولين:

نبدأ من الشكل حيث نرى الطلب على السلع النهائية يتحدد بعاملين وهما الدخول ولأذواق، وفي تحليل أولين فإن الدخل في أي مجتمع يتحدد بملكية عناصر الإنتاج وتوزيعها بين أفراد المجتمع، فالدخل القومي ما هو إلا مجموع عوائد عناصر الإنتاج، وبالانتقال من أسفل الشكل نرى. إن الطلب على عناصر الإنتاج يتحدد بالطلب على السلع النهائية.

وهذه الحقيقة معروفة في مبادئ الاقتصاد وهي أن طلب على عناصر الإنتاج طلب مشتق من الطلب على السلع النهائية، أما عرض السلع الإنتاج فيتحدد بعوامل عديدة فالأرض أو الموارد الطبيعية تتحد بعوامل جغرافية وجيولوجية والعمل يحدد بعوامل ديموغرافية (حجم وخصائص السكان) وأخرى ثقافية واجتماعية وسلوكية ورأس المال يتحدد بقدرة المجتمع على الإنجاز والاستثمار ومناخ الاستثمار الخ ....[2]

[1] د.كمال بكري ، لاقتصاد الدولي، التجارة و التمويل، دار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2003، ص95.

3 ا.د.عبد الرحمان يسرى احمد .د.ايمان محي زكي، نفس المرجع ص.72

الشكل رقم1-1 :يمثل جوهر نظرية توافر عناصر الإنتاج

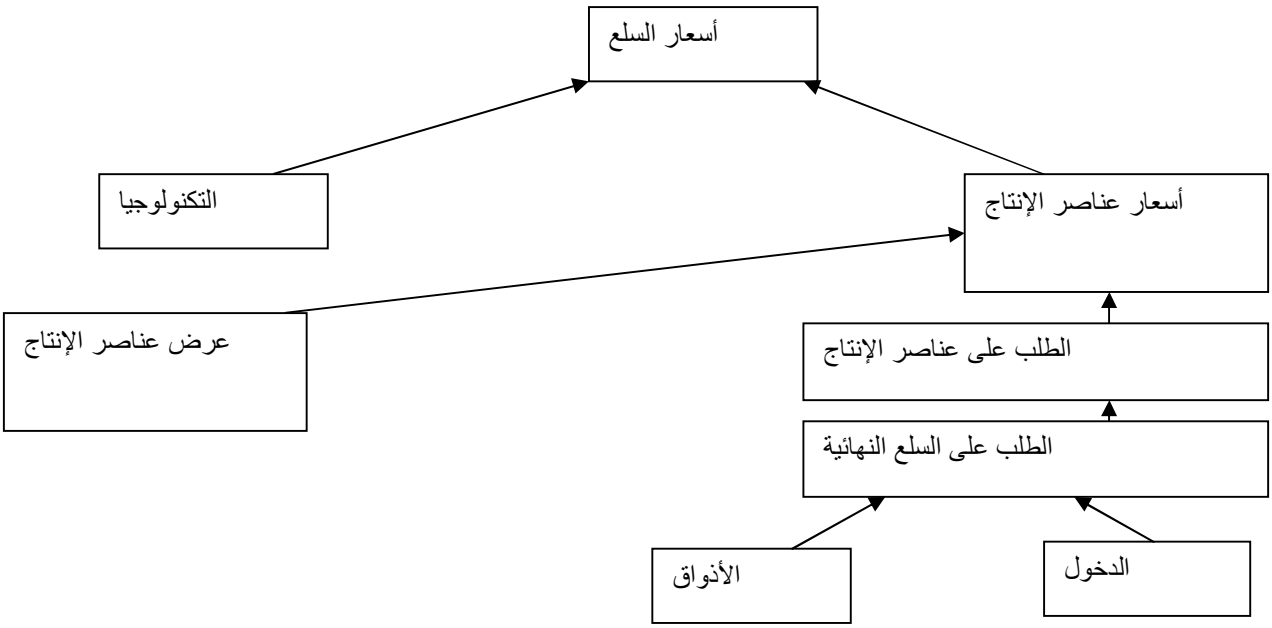

المصدر : ا.د عبد الرحمن يسرى أحمد.د.إيمان محب زكي نفس المرجع ص72

- **انتقادات التي وجهت لهذه النظرية :**

- لقد اعتمدت نظرية هكشر أولين لنسب عناصر الإنتاج وباقي نظريات الكلاسيكية وهي بصدد تفسيرها لتجارة الدولية على أنظمة الإنتاج الداخلي للدول دون أن تعنى بالمشاكل العلمية للتجارة الدولية لذا بقيت النظرية بعيدة عن الواقع.

- إهمال كثير من الظواهر الاقتصادية ذات الأهمية القصوى للاقتصاد العالمي ابتداء من الحرب العالمية2 مثل مشكلة التطور التكنولوجي ومشكلة تجارة المنتجات الصناعية المتنوعة بين البلدان الصناعية المتقدمة، ثم مشكلة التنمية لدول العالم الثالث.

2-2-لغز ليونتيف 1953: [1]

هي من أهم وأبرزا لمحاولات التي أجريت الاختبار صحة نظرية هيكشر- أولين بتحليل رأسمال ومحتوى العمل للصادرات و الواردات للولايات المتحدة الأمركية لسنة 1977بحيث يرى أنه كلما كانت نسبة كمية الرأس المال إلى كمية العمل المشتركين في إنتاج ما قيمته مليون دولار من السلع الصادرات أقل من سلع الواردات، كلما كان ذلك محدد لنوعية كثافة ورأس المال أو العمل في إنتاج السلع التي تشارك بها الدولة في التجارة الدولية

مثال: إذا كانت السلع الموجهة للتصدير في المصر يتكلف ما قيمته مليون جنيه منها 200.000.ج رأس المال لكل 100.000 عامل، وكانت سلع إحلال محل الواردات يتكلف ما قيمته مليون جنيه منها 100.000 رأس المال و 200.000 عامل

إذن السلع الصادرات تتكلف: 1 رأس المال ،2عمالة .

وسلع الإحلال محل الواردات تتكلف :1 راس المال ،2 عمالة ،

إذن مصر تشارك في التجارة الدولية بسلع كثيفة رأس المال

- **النقد الذي وجه لليونتيف :**

تحيز ليونتيف باستخدامه عاملين من عوامل الإنتاج، وهما العمل ورأس المال، متجاهلا بقية العوامل الأخرى مثل الموارد الطبيعية فهناك العديد من السلع كثيفة الموارد الطبيعية، ولهذا فان هذا التصنيف غير مناسب.

- استخدامه لكميات عينة لرأس المال، مثل الماكنات، والآلات والمباني وتجاهله لرأس المال البشري مثل نفقات التدريب، التعليم، الصحة وغيرها الخاصة بالطبقة العاملة[2].

[1] جلال جويدة القصاص ،نفس المرجع ، ص214

[2] سامي حاتم العفيفي ، نفس المرجع ،ص39

2-3- نموذج الفجوات التكنولوجية ودورة المنتج:

بالإضافة إلى الدور التي تلعبه الوفرة النسبة لعوامل الإنتاج في تحديد الميزة النسبية تلعب التكنولوجية دورا هاما في تحديد التجارة الدولية وقيمها، .بما أن عامل الزمن المستخدم وبطريقة أساسية في كل من هذين النموذجين، فانه يمكن القول أنهما ذو طبيعة حركية وديناميكية وهذا بعكس نموذجه هيكشر أولين ذو طبيعة ساكنة [1] وعلى هذا الأساس يرى أنصار هذه المناهج وفي مقدمتهم : بوزنرM. V. Posner وهوفباور Hufbauer وفيرنون، vernon، وهيرشHirch و ويلز،Wells وآخرون

2_3_1 نموذج الفجوة التكنولوجية:

تعقد بين الدولة الصناعية صفقات تجارية ضخمة على أساس إدخال أنواع جديدة من الإنتاج أو طرق إنتاجية جديدة لتمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية اقل، مما يؤهلها إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول وهذا يعطي لدولة المخترعة حق الاحتكار المؤقت لسلع الجديدة في العالمية تشجيع ظاهرة الاختراع

2-3_2 نموذج دورة المنتج:

فهو نموذج أعم والأوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية والذي طوره فيرنون عام 1966،

وأوضح في نموذجه سلسلة التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره والتغيرات التي تحدث على ميزته النسبية خلال هذه المراحل وهي :

الشكل1-2: رسم بياني يوضح دورة المنتج

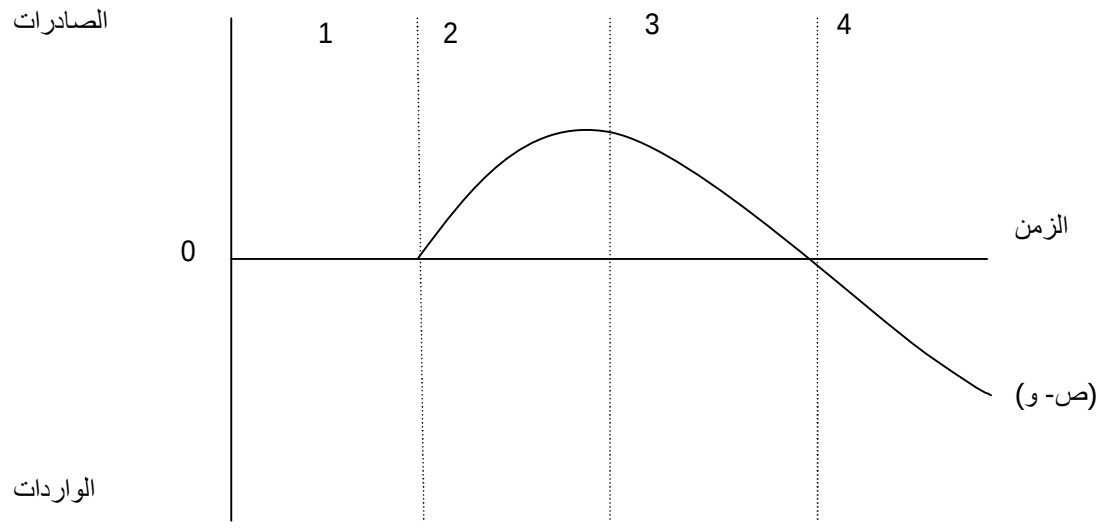

المصدر: د. علي عبد الفتاح ابو شرار نفس المرجع ص134

[1] د.علي عبد الفتاح ابوشرار، نفس المرجع ،ص133

1 ا سامي حاتم العفيفي، نفس المرجع ،ص89

1-اختراع وتطوير وتعديل المنتج ومن ثم بيعة في الأسواق.

2- زيادة الطلب الأجنبي على المنتج الجديد مما يأدي إلى نمو الصادرات.

3- انخفاض في الصادرات من المنتج وذلك عندما تبدأ الشركات الأجنبية في إنتاجه لسد حاجيات بلادهم من خلال أسواق محلية.

4-عندما تنخفض أسعار المنتج في دول الأجنبية، تصبح الدولة مستوردا صافيا للمنتج.

- **انتقادات النموذج الفجوة التكنلوجية:**

نموذج الفجوة التكنولوجية لا يوضح حجم الفجوات التكنولوجية القائمة بين الدول المختلفة، ولا يقوم بفحص واختبار الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها ولا يبين كيف يتم بالضبط التخلص من هذه الفجوات[1] .

- أما نموذج الدورة المنتج:
وجهت لها الانتقادات التالية: [2]

- توصف السلع بأنها سلع جديدة وليست نمطية

- تعد هذه المنتجات كثيفة البحث العلمي وتفسير بارتفاع أسعار هذه الأخيرة

- تحتاج إلى مهارات عالية من الأيدي العاملة مما يجعلها أيضا كثيفة رأس المال الإنساني لارتفاع أجور .

3- النظريات الحديثة للتجارة الخارجية:[3]

3-1- نظرية تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج

في عام 1962 أظهر منهاس Minhaas تجربة أظهرت أن عامل انعكاس كثافة عوامل الإنتاج منتشر باعتدال إلى حد ما و على كل حال أثارت نتائج تحليله الكثير من الشكوك ما يؤدي إلى عدم الأخذ بالنتيجة التي توصلت إليها نظرية مكشر- أولين من وجود علاقة بين مدى وفرة عناصر الإنتاج وأنماط

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار ، نفس المرجع، ص .146

[2] د. سامي حاتم العفيفي. نفس المرجع، ص 108.

[3] عبد الفتاح أبو شرار، المرجع السابق،ص144.

التجارة الخارجية بين الدول و مما لاشك فيه أن صحة النتائج التي توصل إليها منهاس من خلال دراسته التطبيقية تعني عدم قدرة هذه النظرية و غيرها من النظريات التجارة الخارجية على تقديم أي دليل أو مؤشر لاختبار الصورة التي يمكن أن تكون عليها دالة الإنتاج و طبقا لهذه النتائج يمكن القول باختلاف كثافة عناصر الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة و قد اثبت أن النتائج التي أظهرها منهاس كانت متحيزة وأن انعكاس الكثافة نادر الحدوث و عليه يجب الأخذ بنظرية هكشر-أولين .فطريقة التي اتبعها و الصناعات التي اختارها حقلا لبحوث التطبيقية خاطئة.

3-2-نظرية هيكل الحماية التجارية:[1]

طبقا لهذا المنهج فإن أي نظرية تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول يجب أن تدخل في اعتبارها الآثار الممكنة لهيكل الحماية التجارية القائم و المتمثل في وجود عقبات جمركية وغير جمركية واستنادا إلى هذه النتيجة حاول تريفزW.P.Travis تفسير لغز ليونتيف بالإشارة إلى أن الرسوم الجمركية لها تأثير على التجارة الخارجية في سلع هكشر-أولين في الولايات المتحدة الأمريكية من سلع كثيفة العمل من حماية جمركية وغير جمركية من أجل حماية الصناعات الأمريكية الوطنية المعتمدة على عنصر العمل وفي الوقت ذاته فان الواردات الأمريكية الكثيفة رأس المال لا تخضع لأي من هذه القيود الحمائية الأمر الذي ترتب عليه زيادة الواردات من هذا النوع من المنتجات، فإنه يمكن القول أن تخفيضات الرسوم الجمركية كنتيجة لتكوين إقليم أو تكتل اقتصادي مثل السوق الأوربية المشتركة يدفع الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل و بالتالي بميزة نسبة من المنتجات الصناعية كثيفة العمل لانخفاض نفقات إنتاجها النسبية إلى التوسع في الإنتاج و الحصول على نصيب متزايد من التجارة الخارجية داخل إقليم الاقتصادي التي تنتمي إليه.

3-3- نظرية لينذر 1961:[2]

قدم الاقتصادي السويدي لينذر نموذجا لتفسير التجارة الخارجية يختلف من ناحية المنهج و المضمون عن كل من النظرية التقليدية وترتبط فرضية لينذر إلى حد ما بوفرات الحجم الاقتصادية وتنص على أن المجتمع يقوم بتصدير المنتجات المصنعة التي توجد لها أسواق محلية ضخمة و لتلقى قبولا بين غالبية السكان ومن الممارسات

[1] د سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق،ص65.

[2] د علي عبد الفتاح أبو شرار، المرجع السابق،ص154.

التي تجري في تزويد الأسواق المحلية بالسلع يكسب المجتمع الخبرة الضرورية و الفعالة التي تؤهله لتصدير هذه السلع إلى الأسواق الخارجية.

و أخيرا يمكن القول أن فرضية ليندر قد ثبت صحتها في الدولة التي ينتمي إليها ليندر وهي السويد في حين أنه لم تثبت صحتها في بقية الدول الأخرى و لم تستطيع الفرضية أن توضح على سبيل المثال السبب في أن بعض الدول التي لا تدين بالمسيحية مثل اليابان و كوريا تنتج شجرة عيد الميلاد الصناعية و بطاقات عيد الميلاد و تصدرها إلى الخارج علما أنها لا توجد أسواق داخلية لهذه السلع في الدول المصدرة.

3-4- الدينامكية العاملة لتبادل الدولي عن جونسن:[1]

حاول جونسن عام 1968 دمج نظريات فرنون وليندر فركز على عوامل المفسرة لهياكل التبادل التي أخذها هيكشر- أولين كالمنافسة الاحتكارية مثلا كما اعتبر أن السمات التحليل الحديث للنمو كعملية معممة لتراكم رأس المال الذي يضم في نظره المعدلات الإنتاجية والموارد الطبيعية والمعرفة الإنتاجية إضافة إلى المؤهلات الإنسانية كما يعتبر أن السياسة الحمائية التي تتخذها الدول هي نتيجة علاقات هذه الدول فيما بينها التي تنتج عن قيود التبادل نظرا لارتفاع تكاليف النقل حماية على الثروات و الحماية ضد المنافسين في الأسواق وأما بالنسبة لنظريته حول العمل فيختصر على المتاح للإنسان من الوقت مما لا يسمح لإدخال تفسير جديد على التفسير الأصلي للمزايا النسبية ومن خلال هذا التحليل استطاع أن يربط بين التطورات المعاصرة والمزايا النسبية التي تعد أساسا لقيمة العمل.

3_5- نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة:

تعتبر نظرية نسب عناصر الإنتاج الاختلافات بين الدول في مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر رأس المال الإنساني أو البشري والاختلافات بين الصناعات في احتياجاتها من رأس المال الإنساني أو البشري باعتبارها عنصرا جديدا من عناصر الإنتاج بجانب عنصري العمل ورأس المال وإحدى محددات التخصص الدولي و يتمثل افتراض الرئيسي لهذه النظرية في اعتبار عنصر العمل عنصر غير متجانس مع احتواءه على درجات متباينة من المهارة ومن هنا يمكن القول أن نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة تفرق بين العمل الماهر والعمل الغير الماهر حيث تعتبر العنصر الأول من الاستثمارات يجب إضافتها إلى عنصر رأس المال، وكانت هذه

[1] د مجدي محمود الشهاب،نفس المرجع ،2007،ص108.

النقطة الأخيرة هي مصدر تسميته برأس المال الإنساني و البشري لاحتياجه إلى استثمارات متنوعة في مجالات التعليم والتدريب وفي ضوء ذلك يمكن تعريف عنصر رأس المال البشري على أنه نسبة الأيدي العاملة الماهرة والمدربة إلى إجمالي قوة العمل لصناعة ما أو بلد ما وكذلك تدل مستويات الأجور المتوسطة في إحدى الصناعات على درجة التأهيل و التدريب للأيدي العاملة.

3_6 -نظرية اقتصاديات الحجم: [1]

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا أو تعديلا آخر لنظرية هكشر- أولين لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم و المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج و بتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسيع العمليات الإنتاجية وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات النصف المصنعة(السلع الوسطية)، هذا في جانب و الدول الصناعية الكبيرة (ذات السوق الداخلي الكبير) و في جانب آخر هناك عنصرا أساسيا من عناصر هذه النظرية، فالدول الصناعية صغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسطية لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى وعلى العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على المزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، من هنا الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الو.م.أ، ألمانيا الاتحادية، فرنسا، المملكة المتحدة وإيطاليا وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ.

[1] د سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق،ص69.

المطلب الثالث : السياسات التجارة الخارجية

1_ التطور التاريخي لسياسات التجارية :

لم تكن التجارة الدولية منتشرة في العصور القديمة والعصور الوسطى حيث كانت التجارة تتم عادة من جانب دول معينة الدول المصدرة، وتستفيد من دول أخرى الدول المستوردة دون أن تقوم الدول الأخيرة بتصدير أي سلع إلى الخارج، فقد كانت تجارة العالم احتكارا لبعض الدول مثال ذلك قرطاجة في العصور القديمة، وإيطاليا في العصور الوسطى.أما بقية دول العالم فكانت تستقبل بضائع تلك الدول بقدر بالغ من الحفاوة لأنه تسد احتياجات شعوبهم.

1.1السياسة التجارية قبل الحرب العالمية الأولى(السياسة التجارية ما بين الحرية و التقييد) : [1]

لم تظهر فكرة السياسة التجارية في التجارة الدولية إلا في أوائل القرن السادس عشر تحت تأثير مذهب التجاريين،وتعتبر فترة من 1842- 1873 فترة رواج و تدعيم لمذهب الحرية التجارية وأيدت السياسة التجارية في تلك المرحلة مبدأ حرية التجارية سواء في الداخل أو الخارج، وكانت التجارة الدولية بما أتاحته من إنشاء الأسواق تصريف المنتجات الصناعية وكذالك إمداد الصناعة بمستلزماتها من المستعمرات التي تخصصت في ظل هذه الظروف في إنتاج الحاملات الزراعية والمواد الأولية هي خير سند للنمو الصناعة، وكان إلغاء قوانين الغلال في مايو 1847 العمل الذي اظهر اعتناق انجلترا بصفة قاطعة لمبدأ حرية التجارة[2] وقد نتج على الأخذ بهذه السياسة استغلال ثروات البلاد المختلفة المتخصصة في تصنيع المواد الأولية والمواد الخام من قبل الدول المتقدمة التي تمثلها انجلترا وفرنسا في ذلك الوقت، إذ ساهم انتشار نظام العهد الاستعمار في تلك الآونة على استغلال واستثثار الدولة الأم بخيرات المستعمرات إلى أقصى حد ممكن دون النظر إلى مصلحتها فلم يكن الأمر يقتصر على تبعية الاستعمار سياسيا بل تجاوزه اقتصاديا، وإزاء سياسة حرية التجارية وسيادتها و سيطرة الصناعات الانجليزية على العالم فقد نادى العديد من الاقتصاديين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بضرورة حماية منتجات الصناعة الوطنية من غزو السلع الانجليزية والفرنسية وابتداء من عام 1873 وحتى قيام

[1] د. مجدي محمود الشهاب، د. سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 192.

2 د زينب حسين عوض الله ،الاقتصاد الدولي،دار الجامعية الجديدة مصر، 2003،ص 276.

الحرب ع 1 تميزت هذه الفترة انخفاض عام في الأثمان والذي أثر على أثمان صادرات كثير من الدول، بالإضافة إلى حاجة الحكومات الأوربية إلى مزيد من الأموال لتمويل سياستها الاستعمارية والتوسعية و تمويل سباق التسلح استعدادا للحرب واندلاع الحرب ع1،وكل ذلك يفسر الاتجاه نحو الأخذ بسياسة الحماية خلال تلك الفترة.

1-2 السياسة التجارية بعد الحرب العالمية الأولى(السياسة التجارية المقيدة):

ترتب على اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 حدوت العديد من التغييرات السياسية و الاقتصادية و النقدية على مستوى العالم ككل، وأثار الحرب السيئة، وأهمها عملية إعادة التعمير ما بعد الحرب وما تحتاجه هذه العملية من رؤوس أموال ضخمة من الخارج، وقد كان الجهاز الإنتاجي لهذه الدول في حالة سيئة لا يسمح بزيادة الصادرات كمصدر لرؤوس الأموال، أضف إلى تلك الأعباء المالية التي أخلفتها الحرب على عاتق هذه الدول وأهمها دفع تعويضات الحرب للحلفاء..، وترتب على ذلك استمرار نظام الحماية وتقوية دعائمه بل وعددته إلى الدول التي كانت قد هجرته كانجلترا، وقد عانى النظام الاقتصادي العالمي في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى و الثانية من حالة انخفاض شديد في الاثمان، مما يساهم في استقرار نظام الحماية، وانتهاج سبلا مختلفة للتقييد وإعاقة التجارة الدولية[1]

1-3 السياسة التجارية بعد الحرب العالمية الثانية(الاتجاه نحو التحرير):

و بانتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الرأسمالية الكبرى و خاصة الو.م.ا.تأخذ بسياسة حرية التجارة الدولية مع اعتمادها على الرسوم الجمركية لتنظيم التجارة،و إعادة تنظيم الاقتصاديات القومية في السنوات التي أعقبت هذه الحرب مباشرة،و نجاح الدول في إعادة الحرية النسبة إلى حركة التجارة الدولية وأصبح الجو مهيأ لتنظيم التبادل الدولي و لوضع مجموعة من القواعد المتناسقة تكون أساسا لتحرير أكبر ولتنمية أسرع لحركة التجارة الدولية مع تعاون أوثق بين الدول في هذا المجال[2]

1 مجدي محمود الشهاب ، نفس المرجع، ص 192.

2 د- زينب عوض الله، نفس المرجع ، ص284

2ــ ماهية السياسة التجارية و أنواعها :

2-1 _ماهية السياسة التجارية:

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف البلدان العالم إلي مجموعة من تشريعات و اللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، والتي تعمل على تنظيم حركة التجارة الخارجية على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة، يمكن أن تسمى بالسياسة التجارية، وعليه حاولنا التطرق إلي تعريف السياسة التجارية الخارجية.

2-1 -1- تعريف السياسة الخارجية

- يقصد بالسياسة التجارية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة"[1].

- حسبMaurice bey"[2]هي الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة، بغرض الوصول إلى أهداف محددة، وعادة يكون الهدف المنشود هو تطوير الاقتصاد الوطني،إلا انه يمكن أن نجد أهدافها أخرى مثل : التوظيف التام، استقرار أسعار الصرف".

- أما حسب مصطفى رشدي شيحة[3]"السياسة التجارية تعني أن تحدد كل دولة الأهداف و الأولويات التي تسعى إلى تحقيقها، و تقود سلوكها تجاه الدول الأخرى، و أن تسعى إلى تشخيص البدائل من الوسائل وأن تختار البديل الأمثل من بين البدائل الذي يحقق انجاز هذه الأهداف على أن يتم ذلك خلال فترة زمنية معينة".

ومن خلال هذه التعاريف السابقة بإمكاننا صياغة تعريف شامل وهو: السياسة التجارية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأساليب تقوم باختيارها السلطات والحكومات وذلك وفق برنامج محدد، من بين

1 د .مجدي محمود شهاب و سوزي عدلي ناشد ، نفس المرجع، ص 197.

2 ، عطاله بن طريش،اثر تغير الصرف على التجارة الخارجية،مذكرة ماجستير المركز الجامعي غرداية ، الجزائر، 2010-2011 ،ص4.

3 مصطفى رشدي شيحة "المعاملات الاقتصادية الدولية "دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص60.

عدة بدائل، وذلك بغية تنظيم التبادل التجاري للدولة وكذلك مع باقي الدول الأخرى، وذلك بغرض تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وغالبا الهدف الرئيسي هو تطوير الاقتصاد المحلي، ويكون هذا البرنامج خلال فترة زمنية محددة.

2- أهداف السياسة التجارية: تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق بعض الأهداف.

وتتعدد الأهداف التي تقصد الدولة تحقيقها من وراء السياسة التجارية فهناك :

2-1 الأهداف الاقتصادية: وهذه الأهداف متعددة، فقد تهدف إلى إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن، أو حماية الصناعة الوطنية ودعم حركة التنمية الاقتصادية، أو الحصول على موارد مالية للدولة....الخ

2-2 الأهداف السياسية: مثل توفير اكبر قدر من الاستقلال و تحقيق الاكتفاء الذاتي لاعتبارات سياسية وطنية او مجرد حماية فروع النشاط الاقتصادي المتصل بالأمن القومي....الخ.

2-3 الأهداف الاجتماعية: كمنع استيراد المواد المخدرة حماية للصحة العامة أو فروض القيود الشديدة على استيراد المشروبات الكحولية لأسباب أخلاقية ...الخ

وحينما تستخدم الدولة السياسة التجارية فإنها قد تقصد تحقيق أكثر من هدف واحد،و هذا هو الغالب من الناحية الواقعية،و لكن يجب علينا أن نلاحظ أن بعض الأهداف تتعرض مع بعضها البعض،بحيث أن استخدام وسيلة معينة لتحقيق هدف معين قد يضيع في نفس الوقت،تحقيق هدف أخر،و الأمر متروك في نهاية الأمر لتقدير السلطات و مدى كفاءتها[1].

3- الأدوات و الأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية:

تستخدم الدولة لتطبيق سياساتها عدد من الوسائل منها الوسائل السعرية التي تؤثر في أسعار الصادرات أو الواردات، وأساليب كمية وأخرى تنظيمية .

[1] د.سيطة بدوي ،مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية ، القاهرة، مصر، 2009 -2010 ،ص228.

3-1 الوسائل الفنية السعرية أو القيود التعريفية :

3-1-1 الرسوم الجمركية: وهي ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات، وينقسم الرسم إلى رسم على الصادرات ورسم على الواردات.

- الرسوم على الواردات: وهي وسيلة تقليدية لتطبيق الحماية التجارية.

الرسوم على الصادرات: فنادرا نسبيا فقد تفرض في ظروف خاصة[1] مثل المحافظة على توفير السلع تموينية في الداخل ومنع تسرب المنتجات الأساسية في الأسواق الأجنبية، كما قد تستخدم أحيانا في بعض الدول المنتجة للمواد الأولية والغذائية، بقصد مكافحة التضخم و تراكم الأرصدة الأجنبية لديها نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية وزيادة الصادرات[2].

-أنواع الرسوم الجمركية :

الرسوم النوعية: وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن، حجم....الخ)

الرسوم القيمية: وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.

الرسوم المركبة: وتتكون هده الأخيرة كل من الرسوم الجمركية و النوعية.

3-2-2 نظام الإعانات: يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا و التسهيلات و المنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية. و تسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية و ذلك بتمكين المنتجين و المصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج و بأثمان لا تحقق لهم الربح

3-2-3 نظام الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية.

[1]- مجدي محمود الشهاب، نفس المرجع ،ص 131

[2]_ عادل احمد حشيش ،نفس المرجع ،ص214

و نميز له ثلاثة أنواع هي:

- الإغراق العارض: يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

-الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة و يزول بمجرد تحقيق الأهداف.

-الإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

3-2الأدوات الكمية: تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع(الحظر)

1-2-3 نظام الحصص: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) و قيمي (مبالغ).

2-2-3 الحظر (المنع): يعرف الحظر على أنه" قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية ."

و يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، و يأخذ أحد الشكلين التاليين:

-حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي ،

بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

-حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول و بالنسبة لبعض السلع.

3-2-3 تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

3-3 الوسائل التنظيمية: وتتمثل في :

3-3-1 المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية و الاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة و المعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

3-3-2 الاتفاقات التجارية: هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصيلة حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها و المزايا الممنوحة على نحو متبادل، فحصي ذات طابع إجرائي و تنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

3-3-3 اتفاقيات الدفع: تكون عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية و قد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق و الالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ.

المطلب الرابع: السياسات التجارية بين الحرية و التقييد: [1]

1- السياسة التجارية وحجج أنصار تحرير التجاري: يعتمد أنصار مذهب حرية التجارة على الحجج التالية في تأييد وجهة نظرهم:

1-1 التخصيص و تقسيم العمل الدولي : يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على تخصص و تقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية أو الفروق الطبيعية و التاريخية للسلع المناسبة للإنتاج.

1-2 انخفاض أسعار السلع: ينتقد أنصار حرية التجارة الإجراءات الحمائية التي تقود إلى ارتفاع الأسعار كنتيجة لتعريفة الجمركية المفروضة على السلع المستوردة والتي يتحملها في النهاية المستهلك كما أن الحماية تحصن المنشآت الاحتكارية من المنافسة الخارجية مما يجعلها تقوم برفع الأسعار في داخل البلد ولا تهتم بالتطور التكنولوجي وتطوير طرق الإنتاج ويدعي أنصار حرية التجارة أن التجارة الحرة تؤدي إلى انخفاض

1 علي عبد الفتاح أبو شرار ، نفس المرجع، 357

أسعار السلع المستوردة والتي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة و هذا يعود على المستهلك والمنتج بالفائدة فالمستهلك يختار أجود أنواع السلع بأحسن الأسعار والمنتج يوجه موارد إلى إنتاج السلع التي يتميز في إنتاجها وينتفع من مزايا التخصص و يستغل موارده الاقتصادية على أحسن وجه.

1-3 تشجيع التقدم التكنولوجي: تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة أما عندما تتمتع الأسواق المحلية (الداخلية) بسياسة الحماية فإن المنتج يكون بعيدا عن الخطر ولا يقوم بإدخال التكنولوجيا الحديثة وتحسين طرق الإنتاج التي طبقت في الخارج لأنه يضمن بقاء السوق المحلية في صالحه فإن المستهلك المحلي لا يستفيد من انخفاض تكاليف الإنتاج في الخارج.

1-4 تضيق الخناق على قيام الاحتكارات: إن حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب من قيامها وكما يقول أنصار حرية التجارة أن الطلب الداخلي في الكثير من البلدان هو الطلب محدد وعليه فإن المشروعات الاقتصادية لا تستطيع أن تصل إلى الحجم الأمثل وبالتالي لا تستطيع خفض تكاليف الإنتاج إلى أقصى حد ممكن فلو أن الدولة قامت بحماية السوق المحلي عن طريق فرض الضريبة على الاستيراد جزئيا أو كليا فإنها تساعد المشاريع الاقتصادية على البقاء والسيطرة الاحتكارية على السوق المحلية دون أن نخشى منافسة المنتجات المماثلة الأجنبية التي تباع بسعر أقل

2- السياسة التجارية و حجج المعارضين لتحرير التجاري: .[1]

هناك أيضا حجج مثل حماية كل من الصناعة الوطنية وميزان المدفوعات وخطط التنمية كما أنه في ظل التحرير ستخصص الدولة في إنتاج السلع ذات ميزة نسبة الأكبر مما يجعلها تتخصص في إنتاج السلع الأولية فإذا انخفض الطلب العالمي على هذه السلع فسيؤدي ذلك إلى انخفاض الدخل القومي لهذه الدول وحدوث انكماش لها، أما الحجج الخاصة بالتجارب العالمية فيمكن الرد عليها على أن تجربة اليابان وكوريا الجنوبية كلاهما قد استخدام التدخل الحكومي والقيود على الواردات لإنجاح صناعته كان أشهر دعاة الحماية لهذا الغرض فرديرك ليست الألماني الذي طالب بها في كتاب أصدره عام 1831وموجز نظريته يجب على الدولة أن تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها، و الإ لما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه المنافسة الصناعات الأجنبية البالغة ,التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة و التنظيم الأيادي العاملة .المدربة و الظروف الملائمة مما يمكنها من التمتع بمزايا الإنتاج الكبير و بنفقة أقل. ، يحتكم أنصار الحماية إلى حجج بعضها اقتصادي و بعضها غير

1 د علي عبد الفتاح ابو شرار نفس المرجع ،ص،358.

اقتصادي ذلك إن الاعتبارات الاقتصادية البحتة هي المقياس الوحيد الذي تعتمد عليه الدولة في كبح التجارة الدولية أو تحريرها بل إن الاعتبارات السياسية و الاعتبارات الأمنية لها ما تقوله في رسم سياسات الدول في هذا المجال،منها:

2-1 الغير الاقتصادية :

الاهتمام ببعض الفئات و رعايتها لان الاستقرار السياسي و الاجتماعي يتوقف عليها و لا يكون إلا بها.

حماية الصناعة بغرض تدعيم الإنتاج الحربي و المنتجات الحيوية لضمان القدرة الدفاعية اللازمة للدولة[3]

2-2 الحجج الاقتصادية : قد تكون كرد فعل على فرض بعض الدول قيودا على صادرات الخارجية و نقصد بهذا مبدأ التعامل بالمثل الذي يكون عاملا كافيا لفرض الحماية

الحماية من الإغراق لأن بيع السلعة الأجنبية في السوق المحلية سعر جد منخفض قد يمهد الطريق لحدوث نوبات اقتصادية تصيب المؤسسات الوطنية

تزويد الخزينة العمومية بموارد مالية إضافية و هذا ما نلاحظه في هيكلة الإيرادات العمومية في الدول النامية أين تشكل الضريبة على التجارة الخارجية ثلث هذه الإيرادات.

حماية الصناعات الناشئة من المنافسات الأجنبية لان تكاليف صناعتها في الأطوار الأولى تتسع بمزايا التصنيع العالية يجعلها قادرة على التنافس في السوق الدولية و المحلية

تجنب الحمائية البلد من الوقوع سلبية ميزان المدفوعات بعبارة أخرى تعمل على تقليص حجم النفقات التجهيزية المخصصة للاستيراد و التي هي بالعملة الصعبة.

المبحث الثاني : تحرير التجاري

يعد تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي تحد من انسياب وحركة السلع والخدمات بين الدول العالم ،مبدأ أساسيا من مبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة الخارجية العالمية والتي تسعى هذه الأخيرة بمساعدة الدول الراغبة في تحرير لتجارتها الخارجية ،وذالك بغية تحقيق أهداف مختلفة ومتنوعة .

المطلب الأول : ماهية تحرير التجاري:

هناك اختلاف بين الاقتصاديين لمفهوم لتحرير التجاري لذا سنتناول بعض المفاهيم الخاصة بهذا الموضوع و الأشكال و الأسباب المتعلقة به

1- المقصود بتحرير التجاري:

يرتبط مفهوم تحرير التجارة في أذهان الكثيرين بالتعريفة المنعدمة أو المنخفضة وقد يكون ذلك صحيح إلى حد ما ولكن الحقيقة أن تخفيض التعريفة أو إلغاءها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة، والسبب في ذلك أن مفهوم تحرير التجارة مفهوم أوسع ويشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريفة إلى التغلب على العوائق الغير التعريفة التي تأخذ أشكالا عديدة وانتشرت في الآونة الأخيرة إلى إصلاحات الداخلية والتي على الحدود والمتعلقة بالجمارك وإجراءاتها، مثل إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ وبالتالي نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب كثيرة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي[1].

2-مفهوم تحرير التجاري من وجهة نظر المؤسسات الدولية: وهي تعني:[2]

أولا: التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.

ثانيا: تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والحد من درجة نشرها.

ثالثا: تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية.

3- أشكال تحرير التجاري: هناك أربعة أشكال لتحرير التجاري:

3-1 التحرير من جانب واحد: وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.

3-2 التحرير الثنائي:حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا.

3-3 التحرير الإقليمي: وتقوم فيه مجموعة من دول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري و غالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منظمة التجارة حرة فيما بينهم.

3-4 التحرير متعدد الأطراف:وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة للانضمام الدول إليها.

[1] د أحمد فاروق غنيم:، حول تحرير لتجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة،مصر، 2004، ص2.

[2] **عطاالله بن طريش:المرجع السابق،ص22.**

4- أسباب تحرير التجاري:

إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتجها الدول وذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد هذا التوجه مرده إلى أسباب مترابطة منها: [1]

- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع مرور الزمن.
- الضغوط التي مارستها و تمارسها المؤسسات الدولية و بعض الدول الغربية و ذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982 حيث أجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي ومارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية.
- تزايد عدد التجارب الناجحة فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين التحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وأن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات قد حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية و كمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا.

5- شروط نجاح تحرير التجاري:

تعتمد سياسة التحرير على مجموعة من الأدوات أهمها: [2]

- تغيير نظام الأسعار.
- تغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الدولية.
- تغيير أسعار الصرف.

واستنادا إلي تجارب التي عرفتها دول العالم في سياساتها لتحرير التجارة الخارجية فإن ثمة متطلبات يجب توفيرها أهمها:

- يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة و أسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

[2] عبدالمجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، .ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، طبعة الثانية،2005 ،ص 249.

- أن تكون السياسات الأخرى خاصة المتعلقة بالاستثمار والأسعار تعمل في اتجاه التحرير و دعمه.

- من الأحسن الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بالتعريفات الجمركية لأن التعريفة تعطي نوعا من الشفافية على الحماية فتبين المنتفعين من الحماية وحجم الانتفاع.

- من أحسن كذالك قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات ويتم هذا الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة.

- يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة على توفر بيئة عالمية تشجع تحقق المزيد من التحرير التجاري وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.

6- مزايا التحرير التجاري: [1]

أ/ زيادة التنافسية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبدلات الخارجية وهذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد ذلك ألا لايكون لا التصدير ولا استيراد حسن أو سيئ ، فانفتاح التجارة الخارجية يعمل على دفع القوى التنافسية للمنتجين المحليين في اتجاه تحقيق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة فالمصدرون في هذه الحالة لا يمكنهم التصدير إذ لم تكن لديهم قدرة على المنافسة والمنتجون المحليون يتحتم عليهم الاقتراب من التكاليف العالمية إذا أردوا أن تنافس منتجاتهم الواردات ويعمل هذا الاتجاه على زيادة استخدام التكنولوجيا الجديدة وأكثرها كفاءة.

ب/ التقليص من التزامات الحكومة: الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى.

ج/ المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي: بين ذلك أن عملية الاندماج تتطلب أسواقا واسعة ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعينة وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

[1]- عبدالمجيد قدي، نفس المرجع، ص250

المطلب الثاني :المنظمات الدولية وتحرير التجاري:

كانت سياسة تحرير التجارة ترتكز على الاتفاق العام للتعريفات والتجارة(الجات) وهو أحد ثلاث دعائم يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي والداعمتان الأخريان هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ثم من إنشاء منظمة التجارة العالمية أصبحت هي المختصة بقضايا التجارة الدولية ومفوضات تحريرها وكيفية تطبيقها

1.الخلفية التاريخية لمحاولات تحرير التجاري:

لقد كانت الأزمة الاقتصادية التي حلت بالعالم سنة 1929 مدعاة إلى المغالاة في الحماية الجمركية، إذ نقصت المبادلات وانكمشت حجم التجارة الدولية، ويرجع السبب في ذلك إلى قيود مختلفة التي فرضت على تداول السلع من رسوم جمركية مرتفعة، وإتباع نظام الحصص وحصول الأزمة النقدية وما ترتب عليها من الرقابة على عمليات الصرف.

ثم حدث تغيير في موقف الدول اتجاه فرض القيود على التجارة، حيث تعرضت الدول لمشاكل نتيجة المغالاة في الحواجز الجمركية، و ترتب على سياسة العزلة الاقتصادية أن كل دولة كادت تصبح أرضا مغلقة بالنسبة لدول أخرى، وهو الأمر الذي أدى إلي انكماش التجارة الدولية، وإزاء هذه الظاهرة الخطيرة رأت الدول أنه لا مناص من العمل على اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه الحالة، كذلك كان من العوامل الأساسية التي أدت إلى تغيير السياسة التجارية ظهور دول نامية مستقلة، حيث اتجهت هذه الدول إلى تنويع إنتاجها والأخذ بوسائل التخطيط الحديثة والالتجاء إلى التصنيع بغية رفع مستوى معيشتها مما أدى إلى زيادة طلبها على السلع الرأسمالية وفي نفس الوقت بدت الحاجة ماسة إلي تصريف منتجاتها [1] .

2. ميثاق هافانا لإنشاء هيئة دولية لتجارة: [2]

اندفعت الدول في الفترة مابين الحربين في تيار الحماية، وفرضت على الواردات الأجنبية صورا شتى من القيود لم يسبق لها مثيل من قبل، ولكن رجال السياسة وجدوا أن السياسة الحماية تنطوي على أضرار، وأنه لا بد من إعادة تنظيم التجارة الدولية على أساس أكثر حرية وفي فبراير1946 قرر المجلس الاقتصادي لتجارة

[1] د-محمد صفوت قابل، المرجع السابق، ص46

[2] د.زينب حسين عوض الله.:"الاقتصاد الدولي"، دار الجامعية الجديدة، مصر،2004، ص304

الدولية التابع لهيئة الأمم المتحدة "عقد مؤتمر دولي حول التجارة والعمل" وصدر عن المؤتمر في الفترة من 21 نوفمبر1946إلى 24مارس1948 وبمشاركة 55 دولة وافق المجتمعون على ميثاق هافانا وقد أقر هذا الميثاق مبادئ السياسة التجارية وأحكامها لعالم ما بعد الحرب ع.2 فضلا عن إنشاء منظمة التجارة الدولية كجهاز رسمي يقوم على تطبيقها .

1.2 أهداف الميثاق :

و نلخصها فيما يلي: [1]

- ضمان زيادة الدخل القومي والطلب الفعلي والتوسع في إنتاج واستهلاك ومبادلة السلع.
- مساعدة وتشجيع التنمية الصناعية والاقتصادية للدول النامية وتشجيع انتقال تدفقات رؤوس الأموال.
- تسيير وصول جميع الدول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية و وسائل الإنتاج.
- تخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التي تعوق التجارة الدولية.
- تمكين البلاد المتخلفة عن طريق تنمية تجارتها واقتصادها من تفادي الالتجاء إلى تدابير تسبب اضطراب التجارة الخارجية أو تأخير التقدم الاقتصادي .
- التعاون والتفاهم لحل المشاكل الخاصة بالتجارة الدولية.

3.اتفاقية الجات: [2]

اتفاقية الجات هي اتفاقية متعددة الأطراف الموقعة على اتفاقية تحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها، وهي بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين دول الأعضاء[3]، و قد أبرمت الاتفاقية في أكتوبر1947 وبدأ سير نهائي لها في 1 يناير 1948 وكان عدد الدول التي تضم الاتفاقية (23دولة) ثم أخذت أعداد الدول في تزايد إلى أن وصلت إلى 125 دولة في جولة الأرجواي وعقدت الجات 8 جولات، وعقب جولة أورجواي الأخيرة تم إنشاء إطار تنظيمي جديد لتجارة الدولية وهو منظمة التجارة الدولية، و تهدف اتفاقية الجات إلى تحرير التجارة الدولية وبالتالي زيادة حجمها وذلك من خلال خفض

[1] [2] د. محمد صفوت قابل، نفس المرجع ،ص ص 46،47، 49 .

[3] ا.جمال جويدان الجمل:" التجارة الدولية."،مركز الكتاب الأكاديمي ، مصر، ط1، 2011، ص149.

التعريفات الجمركية وإلغاء القيود الإدارية على الواردات ولقد اختصت كل جولة من جولات الثمانية من السلع المستهدف تحرير انتقالها من القيود المفروضة عليها سواء كانت قيودا كمية أو نظام حصص.

1.3 المبادئ الرئيسية للجات:[1]

- الالتزام بتعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية وعدم اللجوء إلي القيود غير التعريفة مثل نظام الحصص إلا في حالات خاصة وبإجراءات محددة.
- التعهد بأن استخدام التعريفة أو غير ذلك من القيود بطريقة غير تميزية.
- التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة الدولية على المدى الطويل.
- الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدول الأكثر رعاية.
- الالتزام بمبدأ المعاملة القومية والذي يقضي بعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية مثل الضرائب أو الرسوم أو القوانين والقرارات التنظيمية الأخرى كوسيلة لحماية المنتج المحلي.
- التعهد بالتجنب سياسة الإغراق، وتعي تصدير منتجاتهم بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلد المنشأ وبالتالي إيقاع الضرر بمصالح المنتخبين المحليين من الدولة المتعاقدة المستوردة.
- التعهد بالتجنب دعم الصادرات.
- إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ مثل: إعطاء الحماية للصناعات الوليدة لتمكنيها من التكيف واكتساب القدرة التنافسية.
- إمكانية التقييد الكمي للتجارة في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات.
- المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا للدول النامية، وهي تتعلق بإجراءات إضافية تتيح لها مرونة كافية في تعديل هيكل التعريفة الجمركية بما يوفلر الحماية اللازمة لقيام الصناعة.

[1] دإبراهيم لغيسوي ،الجات و أخواتها، " النظام الجديد لتجارة الدولية العالمية و مستقبل التنمية العربية"،مركز الدراسات الوحدة العربية ، ص 16-19 .

- **2.3 جولات الجات : تتمثل جولات الجات في ثمانية جولات وأهم الجولة الثامنة .**
- جدول1-3 : يمثل جولات الجات

السنة	اسم ومكان الانعقاد	الموضوعات	عدد الدول
1947	جنيف	التعريفات الجمركية و الإجراءات الحدودية الأخرى وخاصة بين الدول الصناعية	23
1949	أنسي	التعريفات الجمركية و الإجراءات الحدودية الأخرى و خاصة بين الدول الصناعية	13
1951	توركي	التعريفات الجمركية و الإجراءات الحدودية الأخرى و خاصة بين الدول الصناعية	38
1956	جنيف	التعريفات الجمركية و الإجراءات الحدودية الأخرى و خاصة بين الدول الصناعية	26
1961-1960	ديلون	التعريفات الجمركية و الإجراءات الحدودية الأخرى خاصة بين الدول الصناعية.	26
1967-1964	كيندي	التعريفات الجمركية و إجراءات مكافحة الإغراق	62
1979-1973	طوكيو	التعريفات الجمركية و التدابير غير الجمركية و اتفاقات نطاق العمل	102
1994-1986	أورغواي	التعريفات الجمركية و التدابير غير الجمركية و القواعد و الخدمات و الملكية الفكرية و تسوية المنازعات، المنسوجات و الزراعة و إنشاء المنظمة...الخ	123

المصدر : منظمة التجارة العالمية –أساسيات من هافانا إلي مراكش – دليل المنظمات في جنيف.

4. صندوق النقد الدولي و البنك الدولي:

تم إنشاء كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في توقيت متزامن من خلال اتفاقية بريتون وودز التي انبثقت عن الاجتماعات التي عقدت في أمريكا نهاية عام 1944 في ولاية نيوهامشير بأمريكا في إطار الأمم المتحدة ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على النطاق الاقتصادي الذي يهدف لتحرير النظام العالمي في المجالات التالية : [1]

- النقدية من خلال صندوق النقد الدولي باعتباره مصرف عالمي يضع موارده في متناول الدول الأعضاء فيه لتمكينها من مواجهة العجز المؤقت أو القصير الأجل في موازين مدفوعاتها.
- المالية من خلال صندوق البنك الدولي لإنشاء والتعمير للقيام بالمشروعات الزراعية و الصناعية في الدول الأعضاء بتقديم قروض طويلة الأجل.

5. منظمة التجارة العالمية: [2]

نصت الوثيقة الختامية لمفوضات جولة أورغواي (جات 1994) في مادتيها الأولى و الثانية على الإنشاء منظمة التجارة العالمية لتكوين الإطار المؤسس المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضاءها في المسائل المتعلقة باتفاقيات الأدوات القانونية المقترنة بها و بدأ نشاطها في 1 جانفي 1995.

1.5 مهام المنظمة :

- تسهيل تنفيذ إدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ إدارة وأعمال الاتفاقات التجارية عديدة الأطراف.
- توفر المنظمة محفلا للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن العلاقات التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تناولته الاتفاقات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية والمنظم كذلك أن توفر محفلا بمزيد من المفاوضات فيما بين أعضاءها بشأن علاقاتهم على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري.
- تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظيم تسوية المنازعات.
- تدير المنظمة آلية المراجعة السياسية التجارية.

[1] ا.د سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 و منظمة التجارة العالمية ، مكتبة الإشعاع، 2001 ص67

[2] جمال جو يدان، المرجع السابق، ص182 .

- تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية بتعاون المنظمة على النحو متناسب مع صندوق النقد الدولي للإنشاء والتعمير التابعة لها.

2.5 هيكل المنظمة: وهو عبارة عن هيكل تنظيمي يبين مهام المنظمة

الشكل1-3 يمثل هيكل المنظمة العالمية :

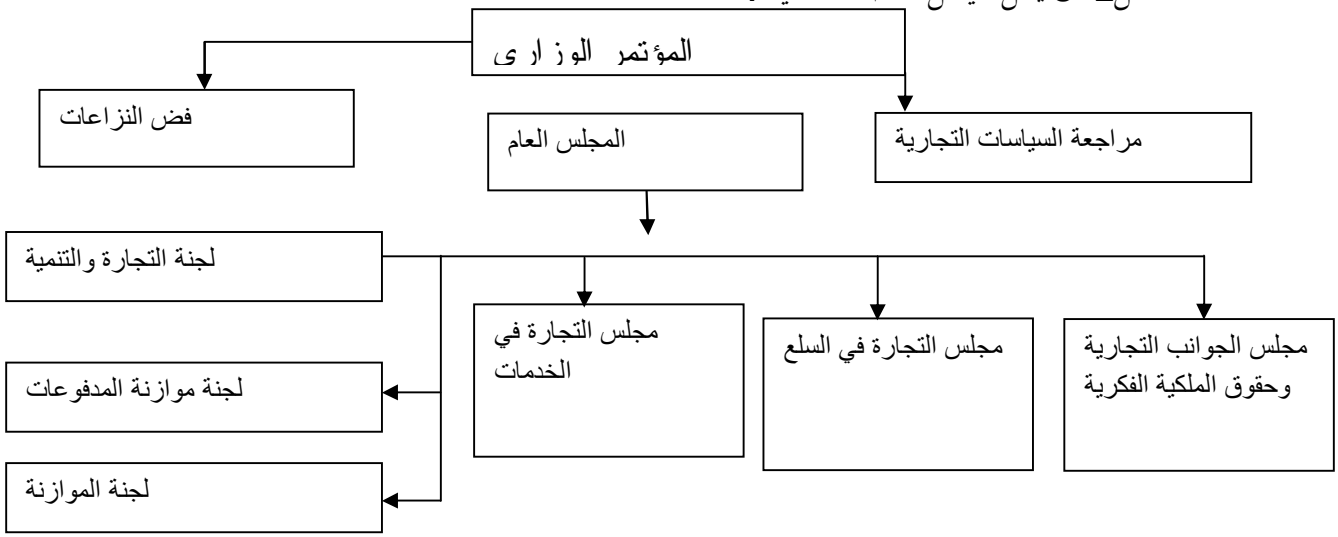

المصدر :جمال جويدان الجمل –التجارة الدولية –مركز الكتاب الأكاديمي – ط 1 _2001 ص182

2.5 هيكل المنظمة: ويتكون من : [1]

1.2.5 المؤتمر الوزاري:

يتألف المؤتمر من وزراى التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ويعتبر رأس السلطة في المنظمة ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل، وقد انعقد المؤتمر الأول في ديسمبر 1996 في سنغافورة.

2.2.5 الأمانة العامة:

تتكون الأمانة العامة من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها، ولا توجد للأمانة سلطة اتخاذ القرار حيث تتمثل واجباتها الرئيسية في الإسناد الفني والمهني للمجالس واللجان المختلفة وتوفير المساعدة الفنية للبلدان النامية، و مراقبة وتحليل التطورات في التجارة العالمية، وتوفير المعلومات للجمهور، ووسائل الإعلام، وتنظيم المؤتمرات الوزارية.

[1] د-محمد صفوت قابل ، نفس المرجع ، ص 78 .

3.2.5 المجلس العام:

يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة،يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية و مجموعات العمل.

4.2.5 المجالس الرئيسية: تتكون من :

-مجلس التجارة السلع: ويحتوي على عدة لجان منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية، و لجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق.

-مجلس تجارة الخدمات: ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المعرفية.

-مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

5.2.5 اللجان الفرعية :

-لجنة التجارة و البيئة: وتعني بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

-لجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.

-لجنة القيود المفروضة الأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

-لجنة الميزانية و المالية و الإدارة: و تشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

وتختلف الحصص الدول الأعضاء في ميزانية المنظمة، وقد بلغت مساهمات الأعضاء عام 2000 حوالي 74 مليون دولار أمريكي ويتناسب حجم إسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية، فتبلغ حصة الو.م.ا(15,7 بالمئة) من ميزانية المنظمة، بينما تبلغ مساهمة دول الإسلامية (5,5 بالمئة)من ميزانية المنظمة.

6.2.5 مجموعات العمل:

وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة و الاستثمار والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.

المطلب الثالث : الآثار الايجابية لاتفاقات تحرير التجاري:

هناك أثار ايجابية تنجم عن تطبيق اتفاقيات جولة أورغواي الخاصة بالسلع ومن ذلك : [1]

1- إن الاتفاقات الجديدة تتيح للدول النامية فرصا أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة، كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، حيث سيؤدي الإلغاء التدريجي لحصص الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى زيادة نفاذ صادرات الدول النامية من هذه السلع إلي الدول المتقدمة.

2- إن الضوابط التي أدخلتها الاتفاقات على تطبيق الكثير من قواعد الجات تكفل للدول النامية فرصا أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى، وإن كان قد حدث عكس ذلك عند التطبيق.

3- تكفل الاتفاقات الجديدة للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلا في الكثير من الحالات، بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية.

4- يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى زيادة حجم التجارة الدولية، مما يؤدي زيادة الإنتاج وزيادة الطلب سواء من الدول الصناعية أو الدول النامية.

5- ومن الآثار الايجابية إن التحسينات التي أدخلت على آلية فض المنازعات تؤمن للدول

النامية فرصا أفضل لحل منازعاتها التجارية مع الدول الأخرى.

6- من المتوقع ونتيجة لزيادة المنافسة في داخل الأسواق المحلية أن يؤدي ذلك إلي تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتحسين الجودة المنتجات في الدول النامية حتى تستطيع مواجهة المنافسة.

[1] د .محمد صفوت قابل ، نفس المرجع ، ص 203 .

7- من أبرز النتائج اتفاقية جولة لأروغواي خفض معدل الزيادة التعريفة الجمركية ويقصد بذلك نسبة التعريفة الجمركية التي تفرض على السلع في صورتها كمادة أولية، وتعني مصنعة وتامة الصنع، وكان الاتجاه العام هو أن تفرض الدولة تعريفة جمركية منخفضة على سلع أولية ترتفع نسبيا عند تحويلها لنصف مصنعة، ثم تصل إلى أقصاها لسلع تامة الصنع وبلغت التعريفة الجمركية بعد توقيع الاتفاقية إلي 0,8% على المواد الأولية وترتفع إلي 2,8% للسلع نصف مصنعة ثم إلي 6,2% للسلع تامة الصنع ليصبح معدل تصعيد للتعريفة في هذه الحالة 5,4 %.

المطلب الرابع الآثار السلبية لاتفاقات تحرير التجاري : [1]

1- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وخصوصا المواد الغذائية، من جراء إلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية في الدول الصناعية المتقدمة لأن إلغاء الدعم الذي تمنحه بعض الدول المتقدمة للسلع الزراعية سيؤدي إلي زيادة التكاليف للدول التي تعتبر السلع الزراعية مهمة في قائمة وارداتها.

2- تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية عموما، وصادرات الدول الأقل نموا بوجه خاص تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، ومن أهمها المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات والمزايا المرتبطة باتفاقية لومي.

3- ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سيترتب على تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع في تكلفة استيراد التكنولوجيا.

4- الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام، وفي الإنتاج والتوظيف في بعض المجالات فيها أسواق الدول النامية كالخدمات وبعض المنتجات الصناعية.

5- تقلص قدرة الدول النامية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية و أهدافها الوطنية.

[1] صواليلي صدر الدين ، النمو و التجارة الدولية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،2005-2006 ص 82

6- زيادة الواردات للدول النامية إن إتاحة النفاذ في الأسواق من خلال الخفض التدريجي لمستويات التعريفات يؤدي إلي تواجد منتجات الدول الأخرى وخاصة الدول الصناعية المتقدمة بحرية تامة وبأسعار نسبة أقل وبالتالي يؤثر على حجم الطلب على السلع المثيلة المحلية.

7- الرسوم الجمركية قد يؤدي انخفاض الرسوم الجمركية إلي انخفاض إيرادات الدولة و بالتالي زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة وخصوصا بالنسبة للدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها.

-الأثر على الصناعة الوطنية:

أدى تحرير السلع إلي تعريض الصناعات الوليدة للدول النامية إلى منافسة شرسة قد لا تستطيع مواجهتها حتى باللجوء إلى الإجراءات الحمائية والتي تفرض رسوم جمركية تعويضية، وذلك لأن الأفراد سيطلبون هذه السلع الأجنبية كنوع من التفاخر بالاستهلاك المنتجات الأجنبية رغم الارتفاع سعرها مما يقلل من أثر ارتفاع الأسعار.

كما أن السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بقدرة تنافسية عالية، كسلع المنسوجات ما زالت الدول المتقدمة غير متحمسة لتحريرها بالمقارنة مع سلع أخرى لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية.

خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل برزت أهمية التجارة الخارجية و يمكن أن نقول إن التطور الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية، أو بالأحرى فهذه الأخيرة تعتبر الركيزة الأساسية لازدهار اقتصاد أي بلد أكان متقدما أو متخلفا و لم يقتصر اهتمامنا على أهمية الدور فقط بل تجاوزها إلى إعطاء تعريف متكامل للتجارة الخارجية بأنواعها و باختلاف مدارسها و مفكريها فبمجرد قصور نظرية من نظريات التجارة الدولية إلا وتظهر نظرية أخرى مكملة و مفسرة لسابقتها ومع تزايد التجارة بين الدول قامت الدول بوضع إجراءات بغية حماية صناعتها عرفت هذه الأخيرة بسياسات التجارية إلى جانب ظهور منظمات عالمية تضمن الحماية و الحقوق من التحرير التجاري.

الفصل الثاني

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرا على واقع الأفراد ومستقبلهم في كل المجتمعات البشرية وان غالبية الدراسات الاقتصادية تعالج مشكلات النمو الاقتصاد باهتمام أكبر من التنمية الاقتصادية بحيث يهتم النمو الاقتصادي بتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير (محليا أو خارجيا)وعادة ما يستخدم النمو الاقتصادي كمواد ف لمصطلح التنمية الاقتصادية وذلك لأن مفهوم كلا منهما يمثل حدوث الزيادة في الدخل الوطني.بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة معينة من الزمن وتحقيق النمو اقتصادي في البلدان يتطلب وكل شيء معرفة المحددات والعوامل التي تحدد النمو الاقتصادي الذي يسمح بدوره من معرفة تقارب أو تباعد مستويات المعيشة ويعود قصور النمو الاقتصادي الحديث إلى عوامل أو ظواهر تاريخية ،ناتج عن النظام الخاص بحق الملكية والرأسمالية والتي منبعها المدرسة الكلاسيكية ثم النظرية شوم بتير و التي تهتم بدور المنظم والابتكارات التكنولوجية والنظرية الكينية والعديد من المدارس والنظريات الأخرى

غير أن الفكر الجديد والتي أعطت الأهمية لتقدم التكنولوجي لأجل تحديد وتفسير النمو الاقتصادي غير أن هناك بعض المعوقات التي تحد من تحديد معدل النمو الاقتصادي.

وبناءا على ما تم ذكره سابقا تم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول : الإطار العام للنمو الاقتصادي

المبحث الثاني : نظريات وإشكالية النمو لأهم المدارس الاقتصادية

مبحث الأول: الإطار العام للنمو الاقتصادي:

منذ الحرب العالمية الثانية برز ما يصطلح عليه بمفهوم اقتصاديات النمو مما جعل البلدان النامية تتركز جهودها لتحقيق أعلى معدلات النمو لتساير البلدان المتقدمة .

مطلب الأول : ماهية النمو الاقتصادي: نظرا لاختلاف الاقتصاديين و الخلط بين مفهوم النمو والتنمية ارتأينا لتطرق لمفهوم النمو و العوامل وتأثيراتها .

1ـــ تعريف النمو الاقتصادي : يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل ولا يعد ولا يدخل ضمن تعريف النمو في الدخل الفردي أي زيادات دورية أو عارضة بل تعد الزيادات المضطردة في الدخل نمو اقتصاديا [1] ويركز مفهوم النمو على التغير في حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد والمتمثلة في زيادة متوسط الدخل، دون أن يركز على الكيفية التي يحصل بها الفرد على تلك السلع والخدمات أو كيفية توزيعها على باقي أفراد المجتمع [2] و متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي يمكن الحصول عليه بقسمة الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان خلال نفس العام ، ولكي يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن لابد أن يكون أولا معدل نمو الدخل القومي الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني ، ولان معدل النمو الاقتصادي يساوي معدل نمو الناتج أو الدخل القومي الحقيقي – معدل النمو السكاني ، وعليه إذا كان معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي يعادل معدل الزيادة في عدد السكان، فلن يترتب على ذلك زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي بل يظل ثابتا أما إذا كان معدل نمو الدخل القومي الحقيقي سوف ينخفض ومن ثم ينخفض مستوى معيشة للأفراد ، وهذا ما يعبر عنه بحالة التخلف الاقتصادي كما هو الحال في العديد من الدول النامية حاليا مما سبق فيتضح أن الشرط الأول لحدوث النمو الاقتصادي هو أن يكون معدل نمو الدخل القومي الحقيقي اكبر من معدل النمو السكاني ، ويلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وليس النقدي ، وأن الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوما على المستوى العام للأسعار ، ولذلك فإذا كان معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل النقدي أقل من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، أما إذا كان معدل الزيادة في

[1] د أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في تحليلي في الاقتصادي الكلي ، جامعة الملك سعود ،المملكة العربية السعودية ، سنة 1999 ،ص 185 .

[2] د. محمودي فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار الجامعية ، الإسكندرية مصر، 2004، ص 330.

متوسط نصيب الفرد من الدخل يساوي معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار يظل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ثابتا ، لذلك لكي يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي لا بد أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي أكبر من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ومن ثم فان الشرط الثاني لحدوث النمو الاقتصادي أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي أكبر من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار [1] .

2 ــ عوامل النمو الاقتصادي وتأثيراتها : [2]

1.2 عوامل النمو الاقتصادي : من المعتقد أن هناك ثلاثة عوامل للنمو الاقتصادي هي كما يلي :

- الزيادة التي تطرأ على رأس المال عن طريق الاستثمار والتكوين الرأسمالي .

- الزيادة التي تطرأ على عدد أفراد القوة العاملة.

- التقدم التقني الذي يؤدي إلى ازدياد إنتاجية كل من رأس المال والعمل مع مرور الزمن، والواقع أن التقدم التقني يؤدي إلى استخدام بدائل جديدة في عمليات الإنتاج مثل استخدام موارد أولية مكان مواد أولية أخرى مما يخفض تكاليف الإنتاج، كما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات المعروفة ، وضع منتجات جديدة لم تكن معروفة من قبل ، وفي كل هذه الأحوال يودي التقدم التقني إلى زيادة الناتج من الزمن حتى ولو ظلت كميتا رأس المال والعمل في غضون ذلك دون تغيير، لهذا صار ينظر إلى التقدم التقني باعتباره عنصرا ثالثا من عناصر الإنتاج إلى جانب عنصري رأس المال والعمل .

ويؤثر التقدم التقني في زيادة كمية الناتج عن طريق سريان الزمن ، لهذا غالبا ما يستخدم رمز t لزمن لدالة على العامل التقني وتؤخذ دالة الإنتاج في هذه الحالة الصيغة التالية:

$$y=f(K, l, t) \ldots.(1)$$

لنفرض بصورة خاصة أن هذه الدالة تأخذ الشكل الاتي:

$$y= e^{r} g (k، l) \ldots. (2)$$

[1] د. محمود يونس ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، بدون سنة ، ص 300.

[2] أ.د أحمد الشقر ، الاقتصاد الكلي، دار العلمية لنشر والتوزيع الأردن ، ،2002، ط1، ص ص 74 ، 80.

حيث أن y هو عدد ثابت، e هو العدد النبري (e=2, 71828)، أما g(k, l) فقط في هذه الصيغة نلاحظ أنه في سنة معينةt إذا ظل كل من k, l ثابتا فان معدل نمو الناتج y سيكون:

$$\frac{dy}{y} = \frac{ye^r\, g(k,l)\mathrm{dt}}{e^r\, g(k,l)} = ydt \ldots (3)$$

ومن أجل تغير سنويا للزمن يكون dt= 1، ويكون $\frac{}{y} = y \ldots (4)$

وهذا يعني إذا ظل رأس المال والعمل ثابتين في سنة معينة فان التقدم التقني يؤدي إلى زيادة الناتج في تلك السنة بمعدل يساوي y.

لنجعل الآن k ,lمتغيرتين في سنة معينة ولنحسب مرونتي دالة الإنتاج في العلاقة (2) بالنسبة إلى متحوليها k,lولنرمز لهما بالرمزين E_l ,E_k على التوالي فنجد :

$$E_k = \frac{\delta y}{\delta y}\frac{\mathrm{k}}{y}$$

$$E_k = \frac{\delta g(k,l)}{\delta k}\frac{k}{g(l,k)} \ldots (5)$$

$$E_l = \frac{\delta y}{\delta l}\frac{l}{k}$$

$$E_l = \frac{\delta g(k,l)}{\delta l}\ \frac{l}{g(k,l)} \ldots . (6)$$

ومن هاتين العلاقتين نلاحظ أن المرونتينE_k, E_l ليس لهما علاقة بالزمن t لنأخذ الآن التفاضل الكلي للدالة y في العلاقة (2) فنجد:

$$dy = e^r \frac{\delta g(k,l)}{\delta k} dk + e^r \frac{\delta g(k,l)}{\delta l} dl + ye^r\, g(k,l)dt \ldots . (7)$$

وبالتقسيم المعادلتين (7) و (2) طرفا على طرف نجد:

$$\frac{dy}{y} = \quad \frac{\delta g(k,l)}{\delta k}\frac{dk}{g(k,l)} + \frac{\delta g(k,l)}{\delta l}\frac{dl}{g(k,l)} + ydt$$

وبالاستفادة من العلاقتين (5) و (6) نكتب العلاقة الأخيرة كما يلي:

$$\frac{dy}{y} = E_k \frac{dk}{k} + E_l \frac{dl}{l} + ydt$$

لنرمز بـــ gk و gl و gt لمعدل نمو رأس المال ومعدل نمو العمل ومعدل نمو التقدم التقني على التوالي:

$$: gk = \frac{dk}{k}, gl = \frac{dl}{L}, gt = y$$

عند ذلك من اجل تغير سنويا للزمن $dt = 1$ يمكن كتابة معدل النمو الاقتصادي g كمايلي :

$$g = E_k g_k + E_l g_l + g_t$$

ويتضح من هذه العلاقة أن معدل النمو الاقتصادي هو حصيلة 3 عوامل وهي:

العامل الأول: هو ازدياد كمية رأس المال الذي يسهم في معدل النمو الاقتصادي بالجداء $E_k \ g_k$، أي بجداء مرونة دالة الإنتاج بالنسبة إلى رأس المال E_kفي معدل نمو رأس المال g_k

العامل الثاني : هو ازدياد كمية العمل الذي يسهم في معدل النمو الاقتصادي بالجداء $E_l g_l$، أي بجداء مرونة دالة الإنتاج بالنسبة إلى العمل E_lفي معدل نمو العملg_l

العامل الثالث: هو التطور التقني الذي يسهم في معدل النمو الاقتصادي بالكمية gt مثال : لنفرض مثلا أ دالة الإنتاج (1) كانت كما يلي : $y=e^{0.02}k^{0.6}l^{0.4}$

نلاحظ هنا أن: $g_t=0.02, E_l=0.4, E_k=0.6$

لهذا اذا افترضنا أن كلا من رأس المال والعمل قد ازداد بين سنتين مفروضتين بمعدل واحد هو $= 0.03$ $g_k = g_l$ فسيكون: $g = E_k g_k + E_l g_l + g_t$

$= 0.6(0.03) +0.4(0.03)+0.02=0.05$

أي أن معدل النمو الاقتصادي الإجمالي هو 5% وقد أسهم فيه ازدياد رأس المال بالمقدار 0.6(0.03)=%1.8 وأسهم فيه ازدياد العمل بالمقدار 0.4(0.03)=%1.2 وأسهم فيه التقدم التقني بالمقدار 2%.

2.2 تأثيرات العوامل على النمو الاقتصادي:

- تأثير ازدياد كمية رأس المال: لنفرض أن كمية المال المستخدم في إنتاج قد ازدادت عن طريق آلية تشجيع الاستثمار وزيادة التكوين الرأسمالي ، وفي هذه الحالة سيؤدي ازدياد كمية رأس المال إلى انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل إلى ازديادا لطلب على العمل ، فإذا كان هناك عاطلون عن العمل فان جزءا منهم سينضم إلى صفوف العاملين ، أما إذا لم يكن هناك عاطلون عن العمل فان ازدياد الطلب على العمل سيؤدي إلى ارتفاع الأجور.

وبعض النظر عن تأثير ازدياد كمية رأس المال على سوق العمل فان ازدياد كمية رأس المال يؤدي إلى ازدياد الناتج وتحقيق النمو الاقتصادي .

- **تأثير ازدياد كمية العمل :** لنفرض انه بسبب النمو السكاني أو سبب الهجرة قد ازداد عرض العمل ، وحتى يزداد الطلب على العمل بصورة موازية لازدياد عرض العمل لا بد من انخفاض الأجور ، ويؤدي ازدياد كمية العمل المستخدمة إلى زيادة الناتج وتحقيق نموي الاقتصاد الوطني، لكن هل يقتصر تأثير ازدياد كمية العمل في ازدياد كمية الناتج على التأثير المباشر أم يتعداه إلى التأثير غير المباشر عن طريق تأثيره في سوق رأس المال ؟

في الواقع أن ازدياد كمية العمل المستخدمة تؤدي إلى ازدياد الإنتاجية الحدية لرأس المال مما يؤدي إلى ازدياد الطلب على رأس المال .ويؤدي ازدياد كمية رأس المال المستخدم بدوره إلى ازدياد العمل على زيادة الناتج أثران اثنان : الأول مباشر والثاني غير مباشر يعمل عن طريق ازدياد كمية رأس المال .

- **تأثير التقدم التقني:** ذكرنا أن التقدم التقني يمكن أن يؤدي إلى ازدياد الإنتاجية الحدية لرأس المال أو إلى ازدياد الإنتاجية الحدية للعمل أو لكليهما .لنفرض في البدء أن التقدم التقني أدى إلى ازدياد الإنتاجية الحدية لرأس المال .بهذا يزداد الناتج لان الإنتاجية الوسطى لرأس المال ستزداد ، أي أن الكمية نفسها من رأس المال ستعطي ناتجا أكبر مما كانت تعطي من قبل .

لكن ازدياد الإنتاجية الحدية لرأس المال لا يقتصر دورها إلى زيادة الناتج بصورة مباشرة بل يتعدى ذلك إلى ازدياد الناتج بصورة غير مباشرة والحقيقة أن ازدياد الإنتاجية الحدية لرأس المال تؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال. بهذا تزداد كمية رأس المال المستخدمة في الإنتاج ويحدث ذلك أثرا ايجابيا في زيادة الناتج كما رأيناه في تأثير ازدياد كمية رأس المال .

-لنفرض أن التقدم التقني أدى في البدء إلى ازدياد الإنتاجية الحدية للعمل .من الواضح أن ازدياد الإنتاجية الحدية للعمل يؤدي إلى ازدياد الناتج بصورة مباشرة. لكن هل يكون للتقدم التقني في هذه الحالة أثر غير مباشر في زيادة الناتج عن طريق ازدياد كمية ما يستخدم من رأس المال أو كمية ما يستخدم من العمل ؟ في الواقع لا يحدث مثل هذا التأثير غير المباشر إلا إذا كان الاقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل الكامل، في هذه الحالة يؤدي ازدياد الإنتاجية الحدية للعمل مع ثبات مستوى الأجور إلى ازدياد الاستخدام من العمل مما يؤدي إلى ازدياد الناتج من جديد ويؤدي ازدياد العمل إلى ازدياد الإنتاجية الحدية لرأس المال. مما يؤدي بدوره إلى ازدياد الطلب على رأس المال وازدياد الناتج من جديد.

- أما إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل فان ازدياد الإنتاجية الحدية للعمل الذي يزيد الطلب على العمل لا يقابله زيادة في التشغيل بل يؤدي إلى ارتفاع الأجور .في هذه الحالة لا يكون لازدياد الإنتاجية الحدية للعمل أثر في زيادة العمل ولا في زيادة رأس المال .ويقتصر أثر التقدم التقني في هذه الحالة على ازدياد الناتج بصورة مباشرة.

المطلب الثاني: الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (التفريق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية).

في إطار تحديد مفهوم النمو الاقتصادي يجري التميز بين مفهومين يقتربان من بعضهما البعض وتتداخل بعض مضامينها، وهذين المفهومين هما النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ولذلك يختلفان عن بعضهما في:

1/ طبيعة التغير:

للنمو الاقتصادي يتضمن نمو الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي أساسا [1] ولا يهتم بهيكل توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، ولا يركز على نوعية التغير في الإنتاج بل على نوعية هذا التغير[2] دون الضرورة حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى ذات الصلة به ، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، آو غيرها من الجوانب حتى الاقتصادية منها .

[1] د. فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي ،عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006، ط1ص459

[2] د. محمود يونس .مرجع سابق ذكره ،ص301.

- أما التنمية الاقتصادية ينبغي أن تتضمن إضافة النمو الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي حصول تغيرات جذرية ومهمة وواسعة في المجالات كافة الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والثقافية، وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجالات ، وفي الهياكل والبنية المرتبطة بها [1] كما تتضمن حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي مصحوبة بحسن نمط وتوزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة ، كما ترتكز على نوعية السلع والخدمات نفسها[2] بإحداث تغير في هيكل الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، زيادة الخدمات التعليمية والصحية والثقافية لأفراد المجتمع ، تحسين وتطوير البنية الأساسية استخدام الفنون الإنتاجية الحديثة ، بمعنى أن الزيادة في الدخل يتم ترجمتها في صورة زيادة السلع والخدمات وتحسين نوعي في مستوى المعيشة[3]

2/ ديناميكية التغير:

يحدث النمو الاقتصادي بصورة تلقائية دون تدخل من قبل الدولة ويكون مجرد نمو عابر لفترة زمنية محددة أما التنمية الاقتصادية فإنها تحدث بفعل تدخل الدولة ولها صفة الاستمرارية بمعنى أنها مخططة أو محفزة ، من الدولة من اجل إحداث التغيرات الجذرية المطلوبة في هيكل النشاط الاقتصادي ، وفي هيكل توزيع الدخل وقد يتم ذلك من خلال خطة اقتصادية[4].

ومما سبق ، يتضح أن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع واشمل من مفهوم النمو الاقتصادي ، فعلى حين يقصر مفهوم النمو الاقتصادي على حدوث زيادة في الناتج او الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه ، وذلك عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج ، وحدوث زيادة في الكفاءة الإنتاجية لهذه العناصر، فان عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك تتضمن إجراء تغيرات جذرية في هيكل الانتاج وفي طريقة استخدام وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يضمن استمرار عملية النمو بطريقة تراكمية ، ومن ثم فمن الممكن حدوث نمو اقتصادي في بعض الدول بالرغم من حدوث تنمية اقتصادية فيها، فقد أكدت بعض الدراسات أن بعض الدول النامية قد حققت معدلات نمو عالية خلال فترة زمنية معينة نتيجة لحدوث زيادة في حصيلة صادراتها من بعض المنتجات الأولية ، إلا أن ذلك النمو لم يترتب عليه حدوث

[1] د. فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ،ص 459.
[2] د. محمود يونس، المرجع السابق، ص301.
[3] د. محمدي فوزي أبو السعود .المرجع سبق ذكره ص339.
[4] د. محمود يونس .مرجع سبق ذكره ص302.

تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادي تحفز وتنشر عمليات النمو في كل القطاعات الاقتصادية وعلى العكس من ذلك فان عملية التنمية الاقتصادية تنطوي على حدوث زيادة مستمرة في الناتج أو الدخل القومي في المجتمع وفي متوسط نصيب الفرد منه .بما يعني حدوث نمو اقتصادي [1]

مطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي:

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي وهي [2]

أولاً: معايير الدخل:

تعتبر معايير الدخل أن الدخل هو المؤشر الأساس الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة الاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل.

وتشمل معايير الدخل النقاط التالية:

1ـ الدخل القومي الكلي:

يقترح الأستاذ ميد قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، وقد تم توجيه انتقادات شديدة إلى هذا المؤشر وذلك لأن زيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصادياً عندما يزداد السكان .بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان .بمعدل أكبر، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدول.

2 ـ الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

[1] محمود يونس .نفس المرجع ص302.

2 د. محمودي فوزي أبو السعود نفس المرجع ،ص ص ، 334 ،335

3ـــ معيار متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم. إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه المشاكل أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظراً لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها.

وقضية أخرى هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم. فحساب الدخل لجميع السكان يفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج.

ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط حيث يحسب عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} X100$$

مثال: إذا فرضنا أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في بلد ما كان 500 دولار في عام 2005 ارتفع 600 دولار في عام 2006 فإن

$$\text{معدل النمو في هذا البلد} = \mathbf{100X}\frac{\mathbf{500-600}}{\mathbf{500}} = \%20$$

أي أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي زاد بمعدل 20%. إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو من الدخل بين فترتين متتاليتين ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب.

معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي:

وضح الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952، وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:

الادخار الصافي.Net Saving

انتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة.Productivity of Capital

معدل نمو السكان.Population Growth

وتتخذ هذه المعادلة الشكل الآتي: D=SR-R

حيث: D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، S هي معدل الادخار الصافي، P هي إنتاجية رأس المال، R هي معدل نمو السكان السنوي.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد (D) = (معدل الادخار الصافي S X انتاجية الاستثمارات الجديدة P) – معدل نمو السكان R.

مثال: إذا كان معدل الادخار الصافي كنسبة من الدخل القومي في اقتصاد ما = 6%، وإنتاجية الاستثمارات الجديدة في هذا العام =2%، ومعدل النمو السنوي للسكان =1.25%.

المطلوب:أوجد معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.(D)

الحل:

$$D = SP - R$$

$$D = (0.06X0.02) - 1.25 = -0.05\%$$

وهذا يعني أن الدول النامية تحقق معدلاً سالباً للنمو.

مثال 2: بافتراض أن الادخار الصافي 12%، معدل النمو السكاني 1.8%،

انتاجية الاستثمارات =0.4%

المطلوب: أوجد معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

الحل:

$$D = SP - R$$

$$D = (0.12X0.4) - 1.8 = 3\%$$ تقريباً

ثانياً/ المعايير الاجتماعية:

هناك العديد من المعايير (المقاييس) الاجتماعية لقياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم والنمو الاقتصادي وسوف نتناول فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية بقدر من التوضيح:

1ــ معايير صحية:

هناك عدة معايير تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ومنها:

عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة، معدل الوفيات من الأطفال الرضع (أقل من سنة)، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف.

معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة التقدم الاقتصادي والعكس صحيح.

كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

2ــ معايير تعليمية:

يؤدي التعليم إلي زيادة المعرفة وإلى اكتساب مهارات جديدة، وهذه الأمور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية وإلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى، بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار والادخار.

ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

نسبة المنفق على التعليم لجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

3ـــ معايير التغذية:

تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها، فعلى الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء قد ازداد، إلا أن معظم الزيادة مصدرها دول شمال أمريكا وأوروبا، أما الوضع في الدول النامية فإن زيادة إنتاج الغذاء فيها لم يلاحق الزيادة في عدد سكانها، وترتب على ذلك زيادة اعتماد الدول النامية على الإنتاج من دول شمال أمريكا وأوروبا.

ولعلاج هذا الموضوع يتطلب الأمر زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وتقديم المنح والمعونات للمشروعات الزراعية التي سيترتب على إقامتها زيادة إنتاج الغذاء.

4ـــ معيار نوعية الحياة المادية:

المعايير السابقة الصحية والتعليمية والخاصة بالتغذية، جميعها معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها، ولكن نحن بصدد معرفة معيار نوعية الحياة المادية، الذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977 فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة، ولذا فإنه أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الفردية السابقة.

يتكون معيار نوعية الحياة المادية من المؤشرات التالية:

توقع الحياة عند الميلاد. (مؤشر صحي للكبار).

معدل الوفيات بين الأطفال. (مؤشر صحي للصغار).

معرفة القراءة والكتابة. (مؤشر تعليمي).

ثالثاً/ المعايير الهيكلية:

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية التي كانت معظمها تحت سيطرتها السياسية والاقتصادية نحو إنتاج المنتجات الأولية (الزراعية والمعدنية) حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة وحتى تبقى تلك الدول سوقاً لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية.

ولكن هذا الموضوع لم يعد مقبولاً بعد الحرب العالمية الثانية لعدة أسباب منها:

- حصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المستعمرة.
- تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية.

لذلك اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية في اقتصادها عن طريق الاهتمام بالتصنيع وذلك بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه.

-أهم المؤشرات (ناجمة عن التغير في الهيكل الاقتصادي) والتي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة.

-الوزن النسبي للإنتاج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي.

-الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.

-نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

و كلما ارتفعت هذه النسب في الدولة، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكل الإنتاج بها، وبالتالي يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها، والعكس صحيح.

مطلب الرابع: معوقات التي تواجه تحديد معدل النمو الاقتصادي:

1. الاكتفاء الذاتي: توجد العديد من السلع تنتج وتستهلك من قبل الأفراد أنفسهم مثل: المزارعون يستهلكون قدر من إنتاجهم من الحبوب والألبان والخضر والفاكهة ، كما أن ماشيتهم تستهلك قدرا من أعلاف التي ينتجونها لذا تواجه الدول النامية صعوبات في تقدير هذا الإنتاج.

2/ الاقتصاد الخفي :هناك بعض المعاملات النقدية التي تتم في الاقتصاد ولكنها غير مسجلة وعادة يكون مصدرها عمليات محظورة أو غير قانونية مثل تجارة الأسلحة ، تجارة المخدرات، وعمليات التهريب.

3/ تقدير عدد السكان :في بعض الدول لا يوجد بها تعداد لسكان فمثلا يحسب عدد السكان في جمهورية غانا على أساس مسح Survey كان أجري في عام 1955/1954 وكذلك فإن أرقام السكان كثيرا ما ترتبط بعملية جمع الضرائب ونحن نعلم ما يحيط بهذا الموضوع من تحايل وتهرب ، كذلك كثيرا ما تطلب السياسية دورا في إظهار عدد السكان بما يتفق مع مصالحها.

4/ طبيعة السلعة المنتجة :عند حساب الناتج القومي في أي دولة تؤخذ قيمة السلعة والخدمات المنتجة بغض النظر عن طبيعة هذه السلع والخدمات وما إذا كانت تفيد المستهلكين فعلا أم أنها تضرهم فهناك عديدا من الصناعات التي تعتبر صناعات ملوثة لبيئة :مثل صناعات الحديد والصلب والأسمدة والاسمنت ومعادن البترول ، ويترتب على ذلك انخفاض معدل النمو السنوي نتيجة لمقابلة الاستهلاك البيئي.

5/ جودة السلعة:لا تظهر الحسابات القومية موضوع الجودة رغم شدة أهميته فمثلا: سلعة البترين في تساوي في البلدين ولكن يكون هناك اختلاف واضح بين البترين في مصر والبترين في السعودية نتيجة لنسبة الأتيكتين، وهكذا في العديد من السلع الأخرى.

6/ وقت الفراغ : لا تشمل حسابات الدخل القومي مقابلا لوقت الفراغ كانت العديد من الدول في الماضي تحقق زيادة في معدلات دخل الفرد عن طريق العمل ساعات أطول ، أي بتخفيض الوقت الفراغ إذا تأكد انه عندما يتمتع العمال والموظفون بفترات راحة أطول أي يعملون ساعات أقل و يزيد الإنتاج.

7/ السلع المعمرة : إذ تظهر قيم هذه السلع كالثلاجات والسيارات والآلات في حسابات الناتج القومي الإجمالي في نفس سنة إنتاجها و يبعها إلا أن هذه السلع لا تقاس بثمن شرائها ولكن بالخدمات التي تناسب منها خلال سنوات عمرها ولا شك أن السيارة التي تعيش لفترة 15 عاما وتقطع مسافة 150.000 كلم ينجم عنها خدمات أكثر من السيارة التي تصبح في حالة سيئة بعد 4أو5 سنوات.

8/ العوامل المرتبطة بالنواحي النفسية:لا تشمل الحسابات القومية ما يعرف بالثمن النفسي فلا يدخل في الحسابات القومية مقابل لظروف العمل ومدى الرضا الوظيفي ، فظروف العمل القاسية في غرب إفريقيا وجنوب أسيا حيث الحرارة ورطوبة المرتفعة والوسائل البدائية ، وذلك بالمقارنة بظروف العمل في معظم دول أمريكا الشمالية ، وغرب أوربا ليس لها مكان في الحسابات[1]

المبحث الثاني : نظريات وإشكالية النمو لأهم المدارس الاقتصادية :

ركز الفكر الاقتصادي الغربي منذ بداياته (النظرية)على مسائل النمو وتراكم رأس المال والربحية أكثر مما هو على تحول العلاقات الهيكلية ، وقد اعتبرت التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية من أهم مصادر الرئيسية لدعم التوسع الإنتاجي والنمو الصناعي في الداخل وفي السنوات الخيرة اهتم خبراء الأمم المتحدة بهذا الجانب.

1 أد محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف،قسم الاقتصاد ،كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية مصر، 2000 ،ص 91الى93

المطلب الاول : النظرية التقليدية في النمو الاقتصادي : [1]

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيكي أمثال Adam Smith, Ricardo, Malthus, Marxوغيرهم ، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة و السيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط ، واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الجزئي، وقبل أن نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار ابرز مفكري هذه المدرسة والوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم أنهم يفتقرن على الخطوط عريضة والمشتركة لهذه المدرسة الفكرية.

1/ ادم سميت: لقد أشار أدم سميث 1776 إلى كيفية ربط عملية تكوين الثروة أو التراكم بتقسيم العمل والتخفيض الإنتاجي ومن ثم بالميزة المطلقة في الأسواق التجارية.

فتقسيم العمل يولد وفورات خارجية وتحسن مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في التكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية ، ولهذا فان التخفيض يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام المكائن.

ويؤكد سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال ، وان الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار ، الذي ينجم عن الأرباح ، المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل ، وان تقسم العمل يعتمد على حجم السوق، ومع تحسن وسائط النقل فان حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر تخصصا وتحل النقود محل المقايضة وتزداد الإنتاجية ، ومن جهة أخرى فان حجم السوق وبدوره يعتمد جزئيا على تقسيم العمل الذي يحدد معدل دخل الفرد .

كما ان التجارة الخارجية تعتبر في نظر Smith أداة بمهمة في توسيع السوق ، وان التجارة الحرة تقود إلى توزيع الكفاء في المواد ، وأن الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية ، وفي نظر سميث فان ثروة الأمم تزداد من خلال زيادة إنتاجية العمل والمتأتية من زيادة الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل ، ويعتبر سميث أن زيادة الفوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية ، بينما أن

[1] أ.د هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ،دار القضاء ،لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005، ط1، ص371.

انخفاض الفوائد يخص النشطات المعتمدة على الأراضي مثل الزراعة والمناجم، لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.

ويؤكد سميث على أن الادخار ات عامل مهم في تراكم رأس المال و أن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي ([1])حيث ربط معدل نمو الناتج بعناصر اعتبرت متغيرات داخلية بالإضافة إلى إنتاجية كل هذه العناصر ، حيث أن معدل نمو العمل Lg يعتمد على وسائل الحياة المتاحة للسكان كالغذاء .... ومعدل نمو رأس المال Kg يتحدد بمعدل ادخار الرأسماليين الذي يخلق الاستثمار علما بان هذا الادخار يرتبط بتوزيع الدخل وخاصة بالأرباح ، أو الاستثمار يعتمد على معدل الربح فإذا انخفض معدل الربح ينخفض الاستثمار وافترض أن كل الادخار يتم استثماره ، ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأس مالي ونمو اقتصادي دون وجود ادخار ات

أما معدل نمو الأرض ، فقد أعاده سميث إلى عاملين رئيسيين احدهما التحسينات التكنولوجية وبذلك استذكر المار كنتلين بدور الاستكشافات الجغرافية والاستيلاء على الأرض الأخرى في تعظيم الناتج القومي وبالنسبة للإنتاجية ، فإنها تتعلق بالتقسيم العمل والتخصيص والتحسينات التي تجري في المكائن والتجارة الدولية كمحفزات رئيسية لمزيد من التخصيص [(2)].

2/ دافيد ريكاردو David Ricardo 1772-1823[(3)]

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية وقد ارتبط اسمه بالعديد من الأراء والأفكار منها الريع و الجور والتجارة الخارجية ويرى ريكاردو أن الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة ، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك ، ولهذا فقد تنبأ بان الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو ، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى 3 مجموعات هم الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الراضي ، فالرأسماليون دورهم

[1] د. مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية ،نظريات وسياسات وموضوعات .دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ،ط1-2007 ص ص 56 ،57.

[2] أ.د. هوشيار معروف .نفس المرجع ،ص 373 .

[3] د. مدحت القريشي ، نفس المرجع ،ص ص 58،59 .

مركزي في عملية النمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل ، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى ربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو ، أما العمال الزراعيون فإنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور ، وان عددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور (أجر الكفاف) لان زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف ، أما ملاك الراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام المملوكة لهم.

فالراضي الخصبة نادرة وان زيادة السكان و تكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة ، وهنا ينشا الريع أي تحول جزء من المحصول الأراضي إلى الملاكين ، لأنهم يطلبون ثمنا مقابل أرضهم الأكثر خصوبة.

إن الريع والربح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي ، والنمو لا يتحقق إلا إذا أستخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي ، لكن قدرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول الحصص النسبية للمجموعات الثلاث ، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو إضافة إلى أن زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية لأن هذه الزيادة في السكان تؤدي إلى ظهور قانون تناقص القلة المتناقصة ونشوء الريع وزيادته ، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الآمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الأجور النقدية، ويتم هذا على حساب الأرباح بحصة نسبية من الدخل ، وهكذا فان حصة الأرباح تنخفض مقابل حصة الريع والأجور في الدخل الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال ، وأن أي شيء يخفض تراكم رأس المال يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي

3/ روبرت مالتوس Robert Malteuse 1796 : [1] ويعتبر أشهر من عالج مشكلة السكان في شيء غير قليل من الإفاضة وهو الأمر الذي أدى إلى تسميته رائد الفكر السكاني ، وفحوى نظريته التي قدمها أن زيادة السكان تؤدي إلى سلسلة من الأثار السيئة سواء من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية ، وذلك نظرا لان المواد الغذائية لا تزداد بنسبة ازدياد عدد السكان وتقوم النظرية على عدد الافتراضات التي يمكن تبسيط أهمها فيما يلي :

- تبات عنصر الأرضي

[1] د. محمود يونس ، نفس المرجع ، ص 338.

- وجود علاقة طردية بين نمو السكان ومستوى المعيشة.
- الزيادة في عدد السكان تأخذ شكل متوالية هندسية (1،2،4،8....الخ)بينما الزيادة في الغداء تأخذ شكل متوالية حسابية (1،2،3،4....الخ).
- تناسب قوة العمل في المجتمع تناسبا فرديا مع الزيادة في السكان.

-ويفسر مالتوس نظرية كالاتي:

يعني الافتراض الثاني من الافتراضات النظرية وجود علاقة طردية بين النمو السكاني ومستوى المعيشة أي أنه إذا زادت مستويات الأجور الحقيقية عن حد الكفاف فسيرتفع مستوى المعيشة ومن ثم يتجه السكان إلى إنجاب المزيد من الأطفال من منطلق أي في استطاعتهم التحمل الأعباء الأزمة لرعايتهم وتربيتهم ومع الوقت سوف يترتب على زيادة السكان زيادة قوة العمل الموجودة في المجتمع " حسب الافتراض الرابع" وزيادة قوة العمل مع ثبات مساحة الأرض " حسب الافتراض الأول" سوف يؤدي إلى سريان قانون تناقص الغلة بعد فترة من الزمن ، ومؤدى ذلك انه بعد عدة من السنوات تصبح النسبة بين عدد السكان وموارد العيش الكبيرة جدا " حسب الافتراض الثالث" ، ويعتقد مالتوس بأنه لولا عوامل الفقر والبؤس والشقاء ، والتي يترتب عليها ارتفاع نسبة الوفيات ، لوصل حجم السكان فعلا إلى هذه الأعداد الخيالية ، اكبر من معدلات الزيادة في الإنتاج الغداء ونتجه لذلك يتوقف النمو الاقتصادي [1] .

ومن ناحية يعتبر مالتوس الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا على قانون Say الذي يقول أن العرض يخلق الطلب ويرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج أريد الحفاظ على مستوى الربحية ، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك ، وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين ، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وان انخفاض حجم الاستهلاك يعيق النمو ، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين الاقتراض فيقترح مالتوس حينها فرض الضرائب على ملاك الأراضي [2] .

[1] د. أسامة بن محمد باخشل ، نفس المرجع، ص 286.

[2] د. مدحت القريشي ، نفس المرجع ، ص ص 60.59

4/ كارل ماركس Karl Marx : [1]

لم يقم ماركس بوضع نظرية مستقلة عن السكان كما يفعل مالتوس ولكنه انتقد نظرية مالتوس ، ونتائجه انتقادا شديدا ولقد أمكن للاقتصاديين ، عن طريق دراسة هذه الانتقادات مع الاستعانة بتحليل ماركس للنظام الرأسمالي وتطوره ، تقديم ما يمكن بالنظرية الماركسية ، وكان الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية ، ويتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيكي بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه فينما يرى أدم سميث بأن انخفاض معدل الربح يعود إلى المنافسة فيما بين الرأسماليين فان ريكاردو يرى بأن مثل هذا الانخفاض يعود إلى تناقص عوائد الأرض ، وأن الأرباح تعتصر من قبل الريع والأجور ، الأمر الذي يعود إلى حالة الثبات ، أما ماركس فيؤكد على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد ، وأن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي ،ويرى ماركس بأن الأجور تحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف " أي بتكلفة أعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس" ، وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل ، يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى للأجر العامل ، ومع تزايد معدل كثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فان حصة رأس المال الثابت تزداد وتنخفض معها معدل الربح و إلا إذا ارتفع فائض القيمة ، و لم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فان ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل .

إن رد فعل الرأسماليين على ذلك أما بالبقاء الأجور منخفضة آو بإحلال رأس المال محل العمل ، تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة ، وبالتالي فان فشل الطلب الفعال يدفع الرأسمالية إلى الانهيار من جراء تناقضاتها الداخلية ، وهكذا تنتقل السلطة إلى طبقة عاملة عن طريق الثروة العمالية ، لأن أعدادا أقل فأقل من الناس ينتفعون من الرأسمالية وان أعدادا أكبر فأكبر من العمال يرزحون تحت نير الفقر والبطالة وهكذا تحل الاشتراكية محل الرأسمالية ، حيث يستولى العمال على وسائل الإنتاج والتوزيع والمبادلة وعلى السلطة.

وفي معرض تقييم البعض الآراء ماركس فإنهم يؤكدون بان تحليلات ماركس تتضمن نظرة ثاقبة وقيمة لأداء الرأسمالية ، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق وذلك لسببين : الأول ان زيادة

[1] د. محمود يونس .نفس المرجع ، ص346.

الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة الأجور الحقيقية وأي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاجية مما يترك معدل الربح دون تغيير ، والثاني أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة" كما قلل بقية الاقتصاديين الكلاسيك من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة" والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ، ويؤثر على إنتاجية العمل والجدير بالذكر أن التقدم التكنولوجي يعني أنه ليس هناك تعارض بين الأجور الحقيقية وبين معدل الربح وكلاهما يمكن أن يرتفع [1] .

نقد النظرية الكلاسيكية :

لقد أشار أدم سميت إلى الأهمية التقدم العلمي في الخروج من المعضلة إلا أنها حل مؤقت فقط ، فقد تؤجل حالة الركود الاقتصادي إلى فترات زمنية قصيرة ثم ما يلبث أن يعود إلى حالة الكساد وفيما يخص ريكاردو كان أكثر تشاؤما من سميث بشان هبوط الأرباح وذلك عندما أشر فيما إلى إمكانية إدخال المكائن محل القوى العاملة وما يولده هذا التحول من الضغط على معدلات الأجور ولكن لاستيعاب العاطلين لابد من خلق المزيد من تراكم رأس المال الذي لا يمكن تحقيقه دون توافر مدخرات كافية والتي يعتمد على الأرباح المتعلقة أصلا، ولقد تعرضت نظرية مالتوس لبعض الانتقادات والتي من أهمها : [2]

1/ الإسراف في التشاؤم بخصوص مستقبل الجنس البشري:

فالظروف التاريخية التي عاش فيها مالتوس (1766،1834) تظهر تأثره البالغ بأحوال البؤس والشقاء التي سادت بين العائلات العمالية الفقيرة خلال المراحل الأولى من الثروة الصناعية ، وهذه النزعة التشاؤمية تعود إلى أنه بحث مشكلة بؤس العمال ، وهي إحدى المشاكل الرئيسية في عصره ،فدرس أسبابها وحاول وضع مسائل علاجها ولكنه لم يدرس مشكلة السكان في ذاتها بل درسها من زاويتها الاقتصادية فقط ، أي فيما إذا كانت زيادة السكان تؤدي إلى سعادة البشر أو شقائه ، وخلص الى أن الزيادة في السكان تؤدي إلى شقاء الإنسان وبؤسه وان الإنسان ذاته هو المسؤول عن ذلك وليس المجتمع الذي ينتمي إليه، ومعنى ذلك أنه أي مالتوس كان يدافع على الرأسمالية آنذاك ، مما نسب إليها من أنها مصدر بؤس الطبقات الفقيرة .

[1] د .مدحت القريشي ، نفس المرجع ص62.

[2] د. هوشيار معروف .نفس المرجع ص 372.

2/ افتراض ثبات مستوى الفني للإنتاج :

فعند مناقشته لقانون تناقص الغلة لم يكن يتوقع ان التقدم التكنولوجي سوف يؤدي الى زيادة النشاط الزراعي بصورة ملموسة ، ولكن هذا هو ما حدث فيما يعد مالتوس في أواخر القرن التاسع عشر ، فلقد ادى التقدم العلمي واستخدام المخصبات الكيماوية، نترات الصودا أو السوبر فوسفات إلى زيادة كمية وتحسين نوعية الحبوب المنتجة والعديد من المحاصيل الأخرى ، ليس هذا فحسب ، بل أدى التقدم العلمي أيضا الى اكتشاف وسائل لمحاربة الكثير من أفاق النبات أو تحسين إنتاج حيوانات المزرعة ، واستخدام آلات ميكانيكية في الزراعة ، واكتشاف وسائل أفضل للري والصرف، ولهذا فلاشك أثره في زيادة كميات الإنتاج وتحسين نوعيته ، يضاف إلى ذلك ، أن الدول الصناعية عن طريق الثروة التكنولوجية التي حدثت في الموصلات البحرية ، قد تمكنت من توسع السواق منتجاتها الصناعية عن طريق تصدير إلى الدول المتخلفة وشراء المواد الخام والسلع الغذائية من هذه الدول ، ومع زيادة الإنتاج الصناعي زيادة كبيرة " الاتساع أسواق التصدير" وزيادة عرض السلع الغذائية " عن طريق الاستيراد" ، فان كل ما كان يتكلم عنه مالتوس عن تناقص الغلة في النشاط الزراعي بسبب ثبات عنصر الأرض وتزايد السكان ، قد بدأ وكأنه شيء لا وجود له ، فلم يعد هاما أن تنتج كل دولة احتياجاتها من السلع الغذائية ، وإنما يمكنها أن تزيد منتجاتها الصناعية ومبادلتها عن طريق الاستيراد بما تزيد من مواد غذائية .

3/ افتراض أن النمو السكاني دالة لمستوى المعيشة :

لقد عارض فلسفيون وجود يون هذه الفكرة من منطلق أن الجنس البشري قادر بإرادته الذاتية على أن يسلك التصرف الذي يمكنه من الحصول على اكبر قدر من الرفاهية ، أيضا فان العديد من المختصين بالعلوم الاجتماعية والبيولوجية لم يقبلوا هذا الافتراض ، وذلك لأن رغبة الأفراد في إنجاب القليل أو الكثير من الأطفال لا تتوقف فقط على دخولهم التي يحصلون عليها وإنما أيضا على العوامل الاجتماعية التي تتدخل في تحديد معدلات المواليد مثل الرغبة في زيادة قوة العائلة ، أو تحديد سن الزواج ،...الخ .ومعنى ذلك أن معدلات نمو المواليد تتأثر بمجموعة من العوامل غير الاقتصادية أحيانا ما تتدخل لتمنع معدل المواليد من الارتفاع رغم قدرة أرباب العائلات على التكفل بمزيد من الأطفال ، وأحيانا ما تتدخل بتزايد معدل المواليد رغم عدم الارتفاع بمستوى الدخل الذي يحصل عليه أرباب العائلات .

4/ لا تعبر الا عن وجه واحد من وجهتي المشكلة السكانية:

فلقد تناولت النظرية جانب اكتظاظ السكان " و لم تتناول الوجه الآخر وهوما يسمى بقلة السكان " ، وبمعنى أخر ، فان النقص السكان الشديد في السكان بالنسبة للموارد المتاحة يعد مشكلة لها أثر سيئة على الدخل ومستوى المعيشة فالكثير من الدول أمريكا الجنوبية و إفريقيا يعاني من انخفاض شديد في مستوى المعيشة والدخل، ، ولا يرجع إلى افتقار هذه الدول للموارد الطبيعية بقدر ما يرجع الى افتقارها إلى الأيدي العاملة الأزمة للاستغلال هذه الموارد ، وعدم قدرة أسواقها محدودة على إقامة مشاريع و المؤسسات الإنتاجية بالكفاءة المناسبة وعلى ذلك فالمشكلة السكانية لا تمثل فقط في الزيادة السكان بالنسبة للموارد ، ولكن أيضا في زيادته الموارد بالنسبة للسكان وبصفة عامة فالمشكلة السكانية هي عبارة عن اختلال التناسب بين السكان والموارد أو الدخل [1]

المطلب الثاني : النظرية الكلاسيكية المحدثة : [2]

في النصف الثاني من القرن 19 برزت المدرسة الكلاسيكية المحدثة (نيو كلاسيك) وتقوم هذه النظرية على عدد من الافتراضات وهي :

- تساوي الادخار والاستثمار دائما عند مستوى التوظيف الكامل .
- إن الادخار جزء ثابت من الناتج القومي الإجمالي (0<s<1) s=s y .
- ثبات معدل نمو السكان سنويا هو مستقل عن معدل الأجور الحقيقية والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.
- إمكانية إحلال عناصر الإنتاج بعضها محل بعض وبهذا تستطيع المنشاة أن تحل العمل محل رأس المال او العكس.
- يتصف الاقتصاد بدالة إنتاج يطلق عليها دالة كوب- دوغلاس وتأخذ الشكل التالي : $y = Ak^{\alpha}l^{\beta}$

- حيث y = الإنتاج أو الناتج القومي.
- حيث k = رصيد رأس المال.
- حيث l : عدد العمال

[1] د. محمود يونس .نفس المرجع ص ص 339،340.

[2] د. أسامة محمد باحنشل .نفس المرجع ص ص 290.291.

- حيث A : عامل التكنولوجيا وهو ثابت في الأجل القصير .
- حيث α,β: معاملات لوغاريتمية للنمو .

وتتميز هذه الدالة بعدة خصائص منها:

1/ إنها توضح حالة ثبات الغلة وتعني إذا زادت عناصر الإنتاج بنسبة معينة فان الناتج القومي يزداد بنفس النسبة، فعلى سبيل المثال إذا زادت عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال بنسبة 5% فان الناتج سوف يزداد بنسبة 5% أيضا.

2/ إن الدالة تخضع لقانون تناقص القلة بالنسبة لعوامل الإنتاج فإذا تزايد احد عناصر الإنتاج (كالعمل مثلا) وظلت عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة فان الإنتاج الكلي سوف يتزايد في البداية ثم يبدأ بالتزايد بمعدل متناقص تم ما يلبث أن يتناقص ،وتنص النظرية التقليدية على معدل نمو التكنولوجيا وعرض العمل ، فإذا تزيد أحد المعدلين فان معدل النمو التوازني سوف يتزايد .

وتشير هذه النتيجة إلى أن من الممكن أن يزيد نصيب الفرد من الدخل في حالة غياب عامل التكنولوجيا ، فثبات عامل التقدم التكنولوجي يعني أن معدل النمو في عدد السكان ، مثلا فإن إنما الدخل والسكان بالمعدل نفسه فإن نصيب الفرد من الدخل يكون ثابت ، فإذا افترضنا أن الدخل والسكان ينموان بمعدل 5% سنويا فان نصيب الفرد من الدخل لن يتغير .

وفي حالة ثبات العامل التكنولوجي ، فان معدل النمو التوازني يساوي النمو في عرض العمل ، وبما أن رصيد رأس المال وكمية العمل ينموان بالمعدل نفسه وبافتراض أن دالة كوب دوغلاس تتميز بثبات الغلة بالنسبة لحجم العملية الإنتاجية فان الناتج لابد أن ينمو بالمعدل نفسه ، أي يعني زيادة رأس المال العمل بنسبة 5% وبالتالي ، فإن الناتج سوف يزداد بنسبة 5%أيضا ، أما إذا تغير التقدم التكنولوجي فإن الناتج القومي ورصيد رأس المال سوف ينموان بنفس المعدل ولكن بنسبة أكبر من نسبة النمو في عنصر العمل والنتيجة النهائية هي الزيادة في نصيب الفرد من الدخل

1/ ألفريد مارشال Alfred Marchal : [1]

جاء مارشال الذي جمع كلا من جانب الطلب وجانب العرض لتحديد التوازن والقيمة كما أضاف إلى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار المهمة الأخرى حيث قدم أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي وكذلك استخدام فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار ، وكذلك فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور و الريع و الأرباح والفائدة إضافة إلى إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي وفكرة الوافرات الخارجية وكان الاكتشافات في الفنون الإنتاجية والموارد الطبيعية في القرن التاسع عشر أثر كبير على الفكر الاقتصادي وظهرت ملامحة بما يأتي:

- تحقق معدل نمو مرتفع .
- تحقق إمكانات النمو المستمر باستخدام الفن الإنتاجي المتقدم .
- ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف .
- استمرار ارتفاع معدلات الأرباح.
- إن الريع لم يمثل حصة متزايدة من الدخل القومي
- تضاؤل فرض الركود الاقتصادي.
- إن معظم هذه الحقائق تتعارض مع ما توقعته المدرسة الكلاسيكية .

2/نظرية شوم بيتر في النمو الاقتصادي Josef Schumpeter:

يعتبر من ابرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي فمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابة نظرية في التنمية الاقتصادية في عام 1911 أعطى شوم بيتر الاقتصادي وركز على المنظم entrepreneur واعتبره من أهم عناصر النمو : فالإنتاج لديه دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الإنتاجي ، ويمثل عنصر التنظيم مركز الصدارة في التنمية فالمنظم هو المبتكر والمجدد ، والمبتكر عند شوم بيتر ليس الرأسمالي بل المنظم الذي هو ليس رجلا عاديا في قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جديدا ، والابتكار يتضمن عدة أشياء منها :

– تقديم منتج جديد .

[1]/ د. مدحت القريشي .نفس المرجع ص.69.70.71.

- تقديم طريقة جديدة للإنتاج.

- الدخول إلى سوق جديد.

-الحصول على مصدر جديد للمواد الخام.

-إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار.

ويؤكد شوم بيتر بان تقديم منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة في المنتجات القائمة هي التي تقود الى النمو ، والمنظم المبتكر بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة به ولكي يثبت تفوقه وانه يحصل على متعة الانجاز ، ولكي يقوم المنظم بوظائفه فانه يتطلب شيئين : الأول وجود المعرفة الفنية لديه ليتمكن من الإنتاج منتجات جديدة والثاني القدرة على التعرف بشأن عوامل الإنتاج بواسطة الائتمان و تتضمن عملية النمو لدى ثوم بيتر ثلاث عناصر ، وهي الابتكار والمنظم الائتمان المصرفي ، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل ، وفي مجال تمويل الاستثمار أعطى شوم بيتر أهمية كبيرة كالجهاز المصرفي ، حيث ان الاستثمار في الابتكار يمول الجهاز المصرفي وليس من الادخارات ، وهنا يختلف شوم بيتر عن الكلاسيك المحدثين حيث أن هؤلاء يفترضون ان عرض النقد معطى ، أي أنهم يعتقدون بأن النقد لا يلعب دورا مستقلا في المتغيرات العينية في الاقتصاد عكس شوم بيتر

وقد ميز شوم بيتر بين نوعين من الاستثمار :

الأول استثمار التلقائي والذي يتحدد بعوامل مستقلة في النشاط الاقتصادي والثاني الاستثمار التابع والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي فالاستثمار التابع أو المحفز يتحدد بالربح والفائدة و حجم رأس المال القائم ، وفي هذا يقترب شوم بيتر من التحليل الكلاسيكي المحدث الذي يعتبر ان حجم الاستثمار يتحدد على أساس المال ، أما الاستثمار التلقائي فيعتبره شوم بيتر المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل أو لا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد.

وبخصوص دور الأرباح عند شوم بيتر فانه يؤكد بان المنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الأرباح عند شوم بيتر فانه يؤكد بان المنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الأرباح عند شوم بيتر فانه يؤكد بأن المنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الأرباح ، وهنا فان مفهوم الأرباح هو تفوق حجم الفائض على

التكاليف ، وفي ظل التوازن التنافسي فإن سعر المنتج يساوي تكلفته الإنتاجية وليس هناك أرباح ، وتنشا الأرباح بسبب التغيرات الديناميكية الناجمة عن الابتكار .

3/ نظرية النمو الكيترية :

لقد انتقد كيتر Keynes النظرية الكلاسيكية وقانون Say ، وأكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل ، وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند كيتر يتحدد من خلال الطلب الكلي ، وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب الطلب الفعال ، واعتبر كين زان قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية ، وان الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وأن الادخار هو دالة للدخل ، وأكد كيتر بان دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستقلة ، والنموذج الكيترية الأصلي يركزعلى القصور الطلب ، ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى اقل من مستوى الاستخدام الكامل ، وقد ركز كيتر اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو وتعامل نظريته مع تحديد مستوى الدخل في المبدأ القصير جدا ، وبموجب التحليل الكينيزي فان توازن الدخل والإنتاج في الاقتصاد المغلق هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط .

-نقد النظرية الكلاسيكية المحدثة:

لقد وجهت عدة انتقادات أن للنظرية التقليدية الحديثة للنمو، و أهم هذه الانتقادات يتعلق بالقروض التقليدية الحديثة للعمالة الكاملة ، فقد افترضت النظرية التقليدية الحديثة مرونة أسعار عناصر الإنتاج بما يحقق التوظيف الكامل ، ونتيجة لذلك فان الاستثمار لابد أن يساوي الادخار عند مستوى العمالة الكاملة ، ولكن هل افتراض النظرية التقليدية مرونة أسعار عناصر الإنتاج وإمكانية تحقيق العمالة الكاملة يعد افتراض منطقيا ؟

للإجابة عن هذا التساؤل فإننا نطرح تصورين :

إن عدم مرونة الأسعار عناصر الإنتاج هو ظاهرة تتعلق بالأجل القصير فقط، ومن الممكن أن تكون أسعار عناصر للإنتاج مرنة في الأجل الطويل بما يكفي لتحقيق العمالة الكاملة.

تستطيع الحكومة بما لديها من أدوات او سياسات نقدية ومالية ، أن تسعى إلى تحقيق توظيف الكامل في الأجل الطويل ، وفي كلا حالتين فان من الممكن أن تسود العمالة الكاملة في الاقتصاد وبهذا يقترب طريق

النمو من النموذج التقليدي الجديد أو ملاءمته قد تأخذ فترة طويلة ، ولهذا فان طول عملية التعديل المتضمنة في النظرية التقليدية الجديدة هي التي دعمت نموذج هارود – دومار والقول فانه قد يكون أكثر أهمية للاقتصاد من النموذج التقليدي الحديث وقد أخذ أيضا ، على نظرية التقليدية الحديثة أنها لا تحتوي على دالة استثمار واضحة ، كما أنها تتجاهل التوقعات وكلاهما عنصران مهمان في نموذج هارود وبالطبع إذ سادت العمالة الكاملة فانه لن تكون هناك ضرورة لدالة الاستثمار طالما أن الادخار يساوي الاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل [1] .

-نقد للنظرية شوم بيتر :

رغم أن بعض الكتاب يعربون عن إعجابهم بتحليلات شوم بيتر إلا أن القليل يقبلون باستنتاجاته ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى نظريته هي:

إن كل عملية النمو في نظريته تستند على المبتكر الذي يعتبر شخصا مثاليا، وفي حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها ، ولهذا فان نظرية شوم بيتر تعبير غير متلائم للوقت الحالي ، حيث تغير المنظم ، كما أن الصناعات الآن تقوم على البحوث والتطوير والتي تتضمن الكثير من المخاطر .

طبقا لشم بيتر فان عملية النمو يعتمد على الابتكارات وهذه الأخيرة تعتمد على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يخص مدى ملاءمته تحليلات شوم بيتر للبلدان النامية فإنها محدودة للأسباب عديدة أهمها:

أن النظرية تتلاءم مع نظام اقتصادي – اجتماعي معين والذي كان سائدا في حينها في أوروبا الغربية وأمريكا ، أما البلدان النامية فان النظام الاقتصادي والاجتماعي يختلف تماما .

في البلدان النامية لا توجد أعداد المطلوبة من المنظمين والذين تعتمد عليهم نظرية النمو عند شوم بيتر .

من اجل تحقيق نمو اقتصادي في البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقط بل تحتاج إلى التطبيقات الإدارية والدوافع والمحفزات .

[1] د. أسامة بن محمد باحنشل ، نفس المرجع، ص ص 291،292.

التأكيد التام لدى شوم بيتر على الائتمان المصرفي يقلل من دور الادخارات والاستثمارات الحقيقية ، كما يقلل من شان وأهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية [1]

المطلب الثالث : نماذج نمو الاقتصادي:

1/ نموذج هاورد دومار : Harrod Domar

يوضح نموذج هاورد دومار كيف أن معدل النمو الاقتصادي في الدولة ، الذي يتم قياسه بمعدل نمو الدخل القومي يتحدد من خلال النسبة التي يذخرها المجتمع من دخله القومي.

$$\mathbf{CI} = \frac{\mathbf{\Delta I}}{\mathbf{\Delta pib}}$$

والتي تعرف بمعامل الادخار والتي يتم تحويلها إلى استثمارات إنتاجية بالإضافة إلى معامل رأس المال / الناتج.

ويعرف معامل رأس المال /الناتج : على انه عدد الوحدات اللازمة إضافتها إلى رأس المال القومي للحصول على وحدة من الناتج القومي ، فإن كان إضافة وحدة جديدة الى الناتج القومي **(ΔPIB)** يتطلب إضافة 3 دولارا **(ΔK)** إلى رأس المال القومي فإن معامل رأس المال الناتج

$$\mathbf{CK} = \frac{\mathbf{\Delta K}}{\mathbf{\Delta PIB}} = \frac{\mathbf{3}}{\mathbf{1}}$$

ويتم قياس معدل تغير نمو الدخل القومي $= \frac{\frac{CI}{CK}}{PIB}$

- بحيث CI: تمثل معامل الادخار
- بحيث CK:تمثل معامل رأس المال
- بحيث PIB: تمثل الناتج القومي

ومن منطلق هذه العلاقة يلاحظ ما يلي:

[1] د. مدحت القريشي ، نفس المرجع ، ص 72.

أ/ يرتبط معدل النمو الدخل القومي بعلاقة طردية بمعامل الادخار أي بنسبة ما يدخره المجتمع من دخله القومي ، فكلما ارتفع معدل الادخار القومي زاد معدل نمو الدخل القومي ، والعكس صحيح .

ب/ يرتبط معدل نمو الدخل القومي بعلاقة عكسية مع معامل رأس المال/ الناتج، فكلما انخفض معامل رأس المال / الناتج، الذي يعني في نفس الوقت ارتفاع إنتاجية الاستثمارات يزداد معدل نمو الدخل القومي، والعكس صحيح.

وللحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي ، يمكن طرح معدل النمو السكاني (E) من معدل نمو الدخل القومي وتصبح صياغة معادلة نموذج هاورد دوار على النحو التالي:

معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي $(\boldsymbol{PIB_r})$ = E - $\frac{\mathbf{CI}}{\mathbf{CK}}$

فبافتراض أن دولة ما ترغب في زيادة معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل بمعدل 4% ويبلغ معدل النمو السكاني فيه 3% سنويا.

وإذا كان معامل رأس المال / الناتج =1:3 فإنه وفق لمعادلة (هاورد دومار) فإن هذا المجتمع يجب أن يحقق معدل النمو في الدخل القومي :7%.

معدل الادخار فيه لابد أن يصل إلى 21%.

حيث أن: $(\boldsymbol{PIB_r}$= $\frac{\%\mathbf{2}}{\mathbf{3}}$ – 3% = 4%

مثال افتراضي على نموذج (هاورد دومار):

إذا توفرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة ما في سنة معينة :

الدخل القومي النقدي = 1000 مليون

مستوى الادخار =200 مليون

إنتاجية الوحدة من رأس المال = $\frac{\mathbf{1}}{\mathbf{4}}$

المطلوب الأول: أ/ حساب معدل نمو الدخل القومي الحقيقي للدولة خلال هذا العام.

ب/ حساب معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، بافتراض أن معدل نمو السكان خلال نفس العام قدر بحوالي 2%

2/ بالافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها حدد أثر كل مما يلي على النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي معلقا على ما توصلت إليه من نتائج:

أ/ زيادة مستوى الادخار إلى 250مليون

ب/ زيادة إنتاجية رأس المال إلى $\frac{1}{2}$

الحل : 1-(أ) معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي = $\frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل راس المال /الناتج}}$

معامل الادخار = $\frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل القومي النقدي}}$

$= \frac{200}{1000} = \frac{1}{5} = 20\%$

معامل رأس المال / الناتج = مقلوب إنتاجية الوحدة من رأس المال =4

معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي

$= \frac{0.20}{4} = 5\%$ 1/ (ب) معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في هذه السنة = معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي – معدل نمو السكان = 4% - 2% = 2%

2/ (أ) إذا زاد مستوى الادخار إلى 250 مليون مع بقاء العوامل الأخرى على حالها – فإن هذا يعني تغير معامل الادخار فقط.

حيث يصبح معمل الادخار= $\frac{250}{1000} = 25\%$

معدل النمو في الدخل الحقيقي == $\frac{0.25}{4} = 6.25\%$

معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي = 6.25%-2%=4.25%

ويتضح مما سبق انه :

أ/ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة توجد علاقة طردية بين معدل النمو الدخل الحقيقي ومعدل الادخار ، فكلما ارتفع معدل القومي ازداد معدل النمو الحقيقي والعكس صحيح .

ب/ إدا زادت إنتاجية الاستثمار إلى $\frac{1}{2}$ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذا يعني انخفاض في معامل رأس المال / الناتج من 4 إلى 2.، ولذلك يكون معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي $=\frac{0.20}{2}$ = 10% ويكون معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي = 10%-2% =8% [1]

-نقد النظرية هاورد – دومار:

-انتقدت دالتا الادخار والاستثمار لكونهما مفرطتين في التبسيط وعلى الرغم من أن هاورد كان مدركا لهذه النقطة إلا انه يرى نفس المضامين يمكن أن تظهر حتى ولو كنا نستخدم دالتين الادخار والاستثمار أكثر تعقيدا

-انتقد روبرت سولو و آخرون هذا النموذج لأنه لا يسمح بإحلال وبالتالي عدم إمكانية تحقيق العمالة الكاملة في الإنتاج.

-قد يكون هناك انجراف بين معدلات النمو المرغوب فيه ومعدلات النمو الفصلية وقد يكون هذا الانجراف أكبر بكثير مما افترضه هاورد – دومار مما يؤدي إلى عدم استقرار في الناتج القومي والعمالة على مستوى الاقتصاد القومي [2] .

2/ نموذج سولو (Solow) .

يعد نموذج سولو امتدادا لنموذج هاورد – دومار ، حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم ، النمو الاقتصادي بالمجتمع ، غير ان نموذج سولو يقوم على توسيع إطار نموذج هاورد – دومار – عن طريق إدخال عنصر إضافي وهو عنصر العمل ، هذا فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي ، الذي يظهر أثره على النمو في الجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معا.

[1] د. محمد عبد العزيز عجمية ، د . إيمان ناصف عطية ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (نظريات استراتيجيات – التمويل – المشكلات) ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2010 ط.2 ، ص ص 151 154.

[2] د. أسامة بن محمد باخنشل، نفس المرجع ، ص ص 339 ، 340.

وعلى عكس نموذج هاورد – دومار الذي بين على افتراض ثبات الغلة الحجم، فان نموذج سولو يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال ، أي في الأجل القصير ، وفي ظل افتراضي ثبات الغلة الحجم لعنصرين معا – أي في الآجل الطويل – فانه يمكن أن يفسر أثر التقدم التكنولوجي على معدل النمو ، بالرغم أن سولو مثل غيره من الاقتصاديين يفترض آن المستوى التكنولوجي يتحدد من الخارج إطار النموذج ويشكل مشكل عن باقي العوامل الأخرى .

وطبقا لهذا النموذج، فإن النمو في الناتج المحلي يكون مصدره واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة التالية:

- حدوث زيادة في كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني أو التعليم .
- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار .
- حدوث تحسين في مستوى التكنولوجي.

وفقا لهذا النموذج فإن زيادة معدل الادخار المحلي ، ومن ثم الاستثمار يؤديان إلى زيادة التراكم الرأس مالي بالمجتمع ، مما يترتب عليه زيادته معدل النمو في الناتج المحلي، وهذا الأمر يتحقق بصورة أفضل في الاقتصاديات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية ، مقارنة بالاقتصاديات المغلقة ، تلك التي يكون فيها معدل الاستثمار قيد المدخرات المحلية – فقط – وتكون منخفضة بسبب انخفاض مستويات الدخول بها ، وهذا الأمر الذي تحقق في الدول الظروف المحلية لجذب مزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومكنها ذلك من تحقيق معدلات النمو اقتصادية مرتفعة مقارنة بمعظم الدول النامية الأخرى سوءا في أسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية التي تنتهج مثل هذه السياسات

3/ نموذج صوان :Swan [1]

طور صوان نموذج سولو حيث تم من خلال هذا النموذج توضح النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في ظل ثبات غلة الحجم ، ويوضح صوان أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال ثلاث عوامل هي :

- تغير في حجم العمالة .
- تغير في رصيد رأس المال المجتمع .
- التغير في العامل التكنولوجي.

[1] د .هوشيار معروف ، نفس المرجع ،ص 378.

ويشير التغير في الناتج المحلي $\boldsymbol{\Delta y}$ الى النمو ، ومن ثم يمكن تحديد صيغة النمو بمفاظلة دالة الإنتاج السابقة (دالة كوب دوغلاس) تفاضلا كليا في ظل افتراض ثبات الغلة الحجم في الأجل الطويل ، وبالتالي فإن :

معادلة كوب دوغلاس : $\boldsymbol{y = Ak^{\alpha}l^{\beta}}$

$\boldsymbol{\alpha - 1 = \beta}$ ، و $1=\beta+\alpha$

وهذا يعني أن التغير في عنصر العمل ورأس المال معا بنسبة معينة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي (Y) بنفس النسبة .

حيث أن $\alpha+\beta =$ التغير النسبي في الناتج المحلي / التغير النسبي في عنصر العمل و رأس المال

وبتطبيق التفاضل على دالة إنتاج كوب – دوغلاس السابقة إلى أن $MY=M_0A+M_1K+M_2L$

حيث يشير كل من :

- M : إلى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي .
- M_0 : إلى معدل التغير التكنولوجي.
- M_1 : إلى معدل النمو في عنصر رأس المال.
- M_2 : إلى معدل النمو في عنصر العمل.

وبالتالي فإنه ، من هذه المعادلة يتضح أنه توجد ثلاث عوامل تمثل مصادر النمو في الناتج المحلي بالمجتمع ، وفي ظل معرفة البيانات عن عاملين ومعدل النمو في الناتج المحلي ، يمكن تحديد دور العامل الثالث كمتبقي ، وهذا ما يميز هذا النموذج عن النماذج السابقة حيث من خلال هذه المعادلة يمكن معرفة أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي كعنصر متبقي من الدالة السابقة :

مثال افتراضي :

إذا كانت البيانات التالية تخص مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة:

- معدل النمو في الناتج المحلي (MY) = 10%
- معدل نمو عنصر العمل M_2l =3%
- معدل نمو عنصر رأس المال M_1k =5%
- الوزن النسبي لعنصر العمل في الاقتصاد β= 75%
- الوزن النسبي لعنصر رأس المال في الاقتصاد α = 25%

المطلوب:

تحديد المساهمة التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي

تحديد أي العناصر أكثر تأثير في النمو الاقتصادي بهذا المجتمع

الحل:

بالتعويض في معادلة النمو الناتجة عن تفاضل دالة كوب دوغلاس

$$My = M_0A + M_1k + M_2l$$

$$0.10 = M_0A + (0.05)(0.25) + (0.03)(0.75)$$

$$M_0A = 0.0650$$

ومن هذه البيانات يتضح أن : المساهمة النسبة لعنصر العمل (l) في النمو

$$= \frac{0.0225}{0.10} \times 100 = 22.2\%$$

المساهمة النسبة لعنصر رأس المال (k) في النمو $= \frac{0.0125}{0.10} \times 100 = 12.5\%$

المساهمة النسبة لتقدم التكنولوجي (A) في النمو $= \frac{0.0650}{0.10} \times 100 = 65\%$

2/ يتضح مما سبق أن:

التقدم التكنولوجي أكثر العوامل أهمية في التأثير على النمو بهذا المجتمع (65%) ثم يليه عنصر العمل (22.5%) وأخيرا عنصر رأس المال (12.5%)[1] .

-نقد نموذج سولو وصوان :

- اهتم النموذج باستقرار التشغيل وأهمل الاستقرار الكلي .
- أشار إلى عدم وجود استثمار فإنه يهبط تلقائيا مع نمو السكان وحتى يكون K ثابتا لا بد أن يكون الاستثمار مساويا لمعدل النمو الطبيعي.
- لقد اعتبر الإنتاجية متغيرا خارجيا ومستقلا عن الاستثمار وهي بقيت حتى الآن التحدي الرئيسي أمما نمو الاقتصاديات المختلفة (المتخلفة وبما فيها المتقدمة) مما يتطلب دافعا قويا لها بموجات متلاحقة للحفاظ على مسار النمو بشكل مستديم

4/ نموذج المراحل النمو لرستو Rostow:[2]

يرى رستو في نظريته عن المراحل النمو أن الانتقال من التخلف إن التنمية والتقدم يكون في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات يجب أن تمر بها كل مجتمعات ، وقد قسم مراحل التطور الاقتصادي الذي يمر بها كل مجتمع إلى خمس وهي :

- **/ مرحلة المجتمع التقليدي :**

وهو مجتمع بدائي بسيط يعتمد بصورة أساسية على القطاع الزراعي كمصدر للدخل واستيعاب أغلب الأفراد المجتمع للعمل به ، ولذا فإنه يكون مجتمعا مغلقا على نفسه ويغلب عليه طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي ، ويستخدم وسائل بدائية في العمليات الإنتاجية ، وبالتالي تكون إنتاجية الفرد المتوسطة منخفضة ، ويسود اعتقاد لدى أفراد المجتمع بقصور العلم عن تفسير الكثير من الظواهر المحيطة بالإنسان ، ولذا يسوده حالة من الركود الاقتصادي ، حيث تكون معدلات الزيادة في الإنتاج محدودة وتقل عن معدلات الزيادة في السكان كما تهتم هذه المرحلة بجمود الهيكل الاجتماعي الذي تحكمه العلاقات السرية والقبلية ، وقد سادت هذه المرحلة في الدول الأوروبية في العصور الوسطى .

[1] - د. محمد عبد العزيز عجمية .د. إيمان ناصف عطية، نفس المرجع ،ص، 155حتى 160

[2] د. محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ،.قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر ، 2005 ،ص 162.

- **/ مرحلة التهيؤ للانطلاق :**

تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وبالتالي، فإن التحول من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق تتم من خلال:

- ظهور نظام سياسي جديد يرغب في تحقيق التقدم الاقتصادي وتحقيق المصلحة القومية .
- ظهور نخبة من رجال العمال ترغب في إحداث التقدم الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات والابتكارات فضلا عن تحمل المخاطر، وكل ذلك بدافع تحقيق الأرباح .
- تطبيق فنون إنتاجية حديثة في النشاطات الزراعية والصناعية فضلا عن الاهتمام بتدريب وتأهيل العمالة.
- ظهور مجموعة من المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في كافة الأنشطة، بما يسهم في زيادة التراكم الرأسمالي في المجتمع
- نمو نشاط التجارة الداخلية والخارجية.

غير أن هذه التغيرات تحدث عادة على نطاق محدود وبمعدل بطيء بسبب الوسائل التقليدية في الإنتاج وسيطرة القيم الاجتماعية التقليدية ، ولذا تعد هذه المرحلة بمثابة فترة انتقالية من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق ، ومن ثم نجد أنها تجمع بين سمات تلك المرحلتين معا في الوقت نفسه ، وقد بدأت هذه المرحلة في بريطانيا وبعض الدول الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن الثامن عشر .

- **/ مرحلة الانطلاق :**

وهي تلك المرحلة الحاسمة في عملية النمو والتقدم الاقتصادي حيث أنه في هذه المرحلة يستطيع المجتمع القضاء على كل العقبات والمشاكل التي تعترض طريق التقدم وتحقيق نمو اقتصادي الذاتي ، وذلك لان هذه المرحلة تتميز بحدوث ثورات صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، وظهور صناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوافرات الحجم ويمتد أثر ذلك ايجابيا على النشاط الزراعي كذلك ، هذا بالإضافة إلى حدوث تغيرات مواتية في النظم والقيم الاجتماعية والثقافية والمؤسسة التي تساعد على تحقيق النمو ، وتصبح عملية النمو راسخة في نواحي المجتمع كافة ،ويرى رستو أن هذه المرحلة تنطوي على التغيرات التالية :

- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من أقل من 5% من الدخل القومي الى 10% منه.

- ظهور مجموعة من الصناعات الرائدة التي تنمو بمعدلات مرتفعة .
- نمو واتساع نشاط المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار إلى كافة الأنشطة
- تقدم قطاع النقل والمواصلات فضلا عن توسيع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية.
- بروز إطارات سياسية واجتماعية وهيكلية مواتية للنمو الاقتصادي المطرد ودافعة له.

يقدر رستو بناءا على تجارب المتقدمة أن مرحلة الانطلاق هذه تغطي عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن ينتقل بعدها المجتمع إلى مرحلة النمو التالية ، وقد مرت بريطانيا بهذه المرحلة ، خلال الفترة (1773-1802) والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1843-1860) وألمانيا خلال الفترة (1850-1873) ، كما تمر بها مصر وعديد من الدول النامية متوسطة الدخل منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

- **/ مرحلة النضج :**

وهي تلك المرحلة التي يستطيع المجتمع فيها إنتاج أي شيء يرغب فيه إنتاجه ، ويقوم فيها المجتمع بالتطبيق الفعال للتكنولوجيا المتطورة باستمرار ، ومن ثم تمثل فترة تدعيم النمو الاقتصادي المطرد الذي بدأ في المرحلة السابقة عليها ، كما يكون الاقتصاد قادر على الصمود أمام الصدمات غير المتوقعة ويستطيع امتصاصها.

ويرى رستو أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية:

- زيادة مستوى التصنيع بالمجتمع ، فضلا عن التقدم التكنولوجي السريع الذي يستخدم في نواحي الاقتصاد كافة ، بالإضافة إلى ظهور عديد من الصناعات الكهربائية والكيماوية ذات القيمة المضافة العالية .
- زيادة رأس المال البشري بالمجتمع وارتفاع مستوى أدائه، متمثلا في زيادة العمالة الماهرة، والقدرات الإدارية والتنظيمية المرتفعة....الخ.
- استغلال المجتمع للموارد بأكبر كفاءة ممكنة وإنتاج عديد من السلع والخدمات .
- زيادة المدخرات ، ومن ثم الاستثمارات القومية من 10% إلى 20% من الدخل القومي .
- ارتفاع معدل نمو الدخل القومي بمعدل يفوق نمو السكان، ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد منه.
- زيادة درجة انفتاح المجتمع على العالم الخارجي ، وتحقيق فائض في المعاملات الخارجية .

ويقدر رستو بناء على تجارب الدول المتقدمة أن مرحلة النضج هذه تغطي حوالي أربعة عقود من الزمن ، ينتقل بعدها المجتمع إلى مرحلة النمو التالية ، وقد بدأت في بريطانيا في عام 1850، وفي الولايات المتحدة الأمريكية

في عام 1900 ، وفي ألمانيا وفرنسا في عام 1930 ، وبدا تظهر منذ نهاية القرن العشرين في مجموعة دول جنوب شرق أسيا التي أطلق عليها النمور الآسيوية.

- **/ مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير :**

وتمثل أرقى المراحل لنمو والتطور ، ويرى رستو أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية :

- زيادة مستويات الدخول بدرجة كبيرة لدرجة أن تصبح عندها ضروريات الغداء والسكن، وكساء لا تمثل الأهداف الرئيسية لدى أفراد المجتمع.

- يزداد اهتمام المجتمع بالقطاعات والأنشطة التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية مثل: السيارات والثلاجات والالكترونيات وكذلك الخدمات وهي الأنشطة يترتب عليها زيادة مستوى الاستهلاك وتحسين نوعية، ومن ثم زيادة رفاهية أفراد المجتمع.

- توجيه قدر أكبر من مواد المجتمع نحو دعم الرفاهية الاجتماعية ، بما يؤدي إلى زيادة الضمان الاجتماعي للفرد .

- زيادة نسبة سكان الحضر على حساب تراجع نسبة سكان الريف .

- تخفيض ساعات العمل المتوسطة والتوسع في الاستفادة بأوقات الفراغ في مجالات الترفيه، ويرى أن أولى الدول التي وصلت إلى هذه المرحلة هي الولايات المتحدة الأمريكية في حوالي عام 1920، ثم بريطانيا في عام 1930 ، واليابان وغرب أوربا في 1950.

-نقد نموذج المراحل لرستو : [1]

أن تقسيم رستو لمراحل النمو هو تقسيم ينطوي على تعميمات واسعة تقوم على مشاهدات تاريخية ، حيث تداخل فيما بين المراحل .

قد يفهم من تحليل رستو انه ينبغي أن تمر المجتمعات خلال تطورها بهذا التتابع، وهو الأمر الذي يصعب تحققه في الواقع العملي ، لأن ظروف المجتمعات تختلف من فترة إلى أخرى فضلا عن اختلاف الأولويات المستهدفة لدى كل مجتمع ، وتختلف ظروف الدول النامية حاليا عن ظروف الدول الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر ، حيث لازالت بعض الدول النامية تمر بمرحلة المجتمع التقليدي أو التهيؤ للانطلاق .

[1] د.محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان ناصف عطية ، التنمية الاقتصادية، نفس المرجع ص 161، ص 163.

ليس من الضروري أن تسبق مرحلة التهيؤ للانطلاق مرحلة الانطلاق حيث لا يوجد سبب لضرورة حدوث الثورة الزراعية وتراكم رأس المال الاجتماعي في الموصلات قبل أن يحدث الانطلاق ، كما أن مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير لا تمثل تسلسل تاريخي ، حيث أن هناك دولا دخلت هذه المرحلة قبل أن تبلغ مرحلة النضج، مثل استراليا ، وكندا.

المطلب الرابع : نظرية النمو الجديدة (الداخلية): [1]

إن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق ، وباختصار فان منظوري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل النمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره ، والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى سولو ومنذ منتصف الثمانيات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفرو قات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين البلدان المختلفة مدفوعة بما يسمى بالنظرية الجديدة (أو الداخلية) للنمو فالدراسات التي ظهرت مثل دراسة (Baumal) عام 1986 ، لم تجد أي أثر للانتقاء لمعدلات دخول الأفراد فيما بين البلدان العالم المختلفة (المتقدمة النامية) كما تنبأت به النظرية الكلاسيكية المحدثة والمستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال، والتي تقود إلى نمو أسرع في البلدان الفقيرة مما تحققه البلدان الغنية المتقدمة ، وعليه فإن ظاهرة عدم التقاء معدلات دخول الأفراد فيما بين البلدان العالم المتخلفة هي التي ألهمت تطوير النظرية الجديدة ، والتي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد رأس المال ، وقد تبين بأنه في فرضية ثبات العوائد أو تزايد العوائد لا يحدث تقارب في معدلات دخول لأفراد فيما بين البلدان ، وفي حالة عدم وجود حالة تناقص العوائد على رأس المال فإن الاستثمار يكون مهما جدا طويل الأمد ، وان مثل هذا النمو يكون داخليا ، وقد بدأ هذه النماذج الاقتصاديان (R.lucus) في 1988 و (Paul Römer) في 1986، ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفورات خارجية مترادفة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض أو معامل رأس المال الناتج من الارتفاع وقد تم اختبار نموذج الادخار البسيط لتقدير المعادلة : $gi = a + b_1(pcy)$ حيث gi : معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد (i) لعدد من السنوات و Pcy : يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد، فإذا وجد أن المعامل (b_1) معنوي وسالب فإنه سيكون دليلا على التقاء الذي يفرضه النموذج الكلاسيكي المحدث ، أي أن البلدان النامية تنمو

[1] د. مدحت القريشي، نفس المرجع ، ص 78حتى 81.

بأسرع من البلدان المتقدمة ، إلا أن الدراسات لم تثبت وجود التقاء والتباعد ، أن البلدان المتقدمة تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الفقيرة، وحيث أن هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك التقاء غير مشروط ، بل يمكن أن يكون هناك التقاء مشروطا إذا افترضنا ثبات كل العوامل المؤثرة في نمو معدل دخل الفرد بما فيها نمو السكان (P) ومعدل الاستثمار(I/y) ومتغيرات تؤثر في إنتاجية العمل مثل التعليم(ED) والبحث والتطوير (R&D) والتجارة (T) وكذلك متغير غير اقتصادي مثل الاستقرار السياسي (ps) وإذا وجدنا من تقرير المعادلة المذكورة سابقا (مضافا إليها المتغيرات الإضافية المذكورة) بان إشارة المعامل (b_1) سالبة فإنها تؤكد فرضية النمو الكلاسيكي المحدث ، أي سوف يكون هناك التقاء لمعدلات النمو في البلدان المتقدمة ، والبلدان النامية وبعكسه إذا كانت إشارة المعامل موجبة فسوف يكون هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المختلفة وسوف تتأكد نظرية النمو الجديدة ، أي أن المتغيرات العديدة المذكورة أعلاه تكون مؤثرة وأنها هي التي تمنع الإنتاجية الحديثة لرأس المال من الانخفاض .

وقد أشار (N. Kaldor) إلى حقيقة انه رغم استمرار تراكم رأس المال وزيادة مقدار رأس المال للفرد خلال الزمن فإن معامل رأس المال الناتج (k/y) يبقى ثابتا مما يعني ثبات عوائد رأس المال ، ويمكن تفسير Kaldor في تأثير الابتكار لدالة التقدم التكنولوجي والتي تربط بين معدل نمو الإنتاج للفرد ومعدل نمو رأس المال الفرد.

-نقد النظرية الجديدة (الداخلية) : واجهت النظرية الجديدة (الداخلية) بعض الانتقادات أهمها :

أن احد عيوبها هي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية لنيو كلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية ، وان النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البني الارتكازية الفعلية والهياكل المؤسسية غير كافية و الأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة .

وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد أخر، والدراسات التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع .

خاتمة:

لقد تناولنا في هذا الفصل مجمل القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والذي يعتبر إلا أن الشغل الشاغل للبلدان النامية لتحقيق إلى معدلات له و لذالك ، قمنا بالتوضيح ،ماهية النمو الذي رأيناه ،يتمثل في الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي من عام إلى أخر كما وضحنا العوامل المتحكمة فيه ،والمقاييس وندرس المشاكل التي يمكن أن تقف امام تحديد معدل النمو الاقتصادي و خاصة في الدول النامية . وكذلك الأسس النظرية الخاصة بهذا النمو، حيث نلاحظ إن هذا الموضوع تناولته العديد من المدارس وكل مدرسة لها وجهة نظرها الخاصة بها ومختلفة عن الأخرى.

الفصل الثالث

المقدمة:

انتهجت الدولة الجزائرية سياسات مختلفة تتلاءم مع المرحلة التي تمر بها البلاد من أجل تطوير اقتصادها لتحقيق نمو اقتصادي و الخروج من التبعية و الرفع من مستوى الصادرات والتحكم في مستوى الواردات،كما تسعى إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية الداخلية و الخارجية حيث يمثل هذا القطاع المتنفس الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الداخل اعتمادا على صادراتها من المواد الأولية (الغاز و البترول)، وحماية الصناعة المحلية الفتية ، رأت الدولة من خلال الاتفاقات التجارية التي عقدتها مع مختلف الهيئات و المؤسسات الدولية لتحقيق مصالحها في إطار الانفتاح الاقتصادي ويعتبر الاقتصاد الجزائري نموذجا للاقتصاد في طور التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ولذالك سيكون هذا الفصل عبارة عن دراسة حالة الجزائر من خلال التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول : التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثاني : اتجاهات تحرير التجاري في الجزائر.

المبحث الثالث :الدراسة القياسية لأثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول : التجارة الخارجية في الجزائر:

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية ولعل أهم المشاكل معدلات النمو المنخفضة التي دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع إستراتجية شاملة تهدف إلى تصحيح الأخطاء و إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير .

المطلب الأول : مسار سياسة التجارة الخارجية في الجزائر :

تميزت السياسات التجارية الجزائرية بثلاث مراحل هي :

1- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية(1962_1969) : عقب الاستقلال ورثت الجزائر اقتصادا شديد التبعية إلى الخارج،مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين و المراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة،و من اجل تحقيق هذه الرقابة،عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها :

_الرقابة على الصرف : حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استقرار في سعر الصرف،هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة.

_الرسوم الجمركية : و في هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة و تم تنويع تشكيلتها من اجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية.

_نظام الحصص و التجمعات المهيمنة للشراء : عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص و إنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، و التي استنادا إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية قامت بالرقابة على التجارة الخارجية و كان الهدف من هذا الإجراء :

-إعادة توجيه الصادرات.

-كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة.

-حماية الإنتاج الوطني و تحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.[1]

رغم هذه الإجراءات الحمائية إلا أن وضعية الميزان التجاري كانت متذبذبة بين الفائض و العجز حسب الجدول رقم3-1.

الجدول3-1: تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية لصادرات و الواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1969/1963 الوحدة 10^6دج

	1963		1964		1965		1966		1967		1968		1969	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
مواد غذائية و مشتريات أخرى	1151	766	1394	915	1138	781	931	713	579	827	643	712	929	654
الطاقة و المحروقات	2168	249	1933	35	1690	25	1819	33	2605	50	2902	62	3291	78
منتجات خامة	312	213	148	226	188	253	151	212	108	214	235	242	203	308
السلع التجهيز	42	609	50	548	57	537	91	615	57	691	74	1245	68	1515
منتجات نصف مصنعة	54	431	51	562	52	581	73	523	192	595	202	922	70	1361
السلع الاستهلاكية	20	1109	12	1186	20	1135	15	1057	30	807	41	841	49	1065
سلع أخرى	1	60	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	3748	3437	3588	3472	3145	3312	3038	3153	3571	3154	4097	402	4610	
الميزان التجاري	311		116		-167		-73		418		73		-377	

Sourse : Direction Nationale des Douanes

[11] **د.صالح تومي ،عيسى شقبقب، ،النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة،(1970_2001)، مجلة ، الجزائر 2010، ص32.**

ص: تمثل صادرات و: تمثل الواردات

فبعد الفائض المسجل في سنتين 1963 و1964،عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري سنة1965 بقيمة 167مليون دج، و يعود هذا العجز إلى انخفاض قيمة الصادرات،و نسجل من خلال الجدول أيضا أن المبدأ عجز في هذه المرحلة كان في سنة 1969 بقيمة370مليون دج ،و يعود هذا أساسا إلى زيادة في الواردات بشكل ملموس و خاصة من سلع التجهيز و المنتجات النصف المصنعة و هذا تلبية لاحتياجات البلاد،من جهة أخرى سجلت صادرات المواد الغذائية تراجعا ابتداء من سنة 1965سنة نظرا لتأمين الأراضي الزراعية في حين أن الصادرات المحروقات عرفت ازدهارا خلال نفس الفترة.

2.مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية1970_1989 : تعتبر هذه المرحلة بمثابة انتقال تدريجي من الأبواب المفتوحة أمام ممارسة التجارة إلى بداية ممارسة الدولة عن طريق مؤسستها و أجهزتها،و الذي تعزز في الثمانيات، و هذا في ظل مخططات التنمية.و فيما يلي سوف تدرس الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية بخصوص تجارتها في نقاط المختصرة التالية :

_توضيح المظهر أو الإطار التنظيمي و الإداري لاحتكار.

_احتكار التجارة الخارجية.

_تعزيز احتكار الدولة لتجارة الخارجية.

1.2 المظهر التنظيمي و الإداري للاحتكار : ابتدءا من سنة 1966،بدأت تظهر الشركات الوطنية التي أنشئت من عمليات التأميم،أو تبعا لمخططات التنمية،و عندما وقع نزاع حاد في الاقتصاد_الذي تميز بانفتاح كبير على الخارج-بين قطاع إنتاجي تسيطر عليه الدولة،و هيئات تجارية غرضها الربح الخاص.

لقد تم هذا النزاع الذي دار بين التجمعات المهيمنة للشراء،و التي تتولى إدارة التجارة الخارجية و المؤسسات و القطاعات العمومية الإنتاجية التابعة للدولة،ابتداء من جويلية1971،ثم وضع مجموعة من القرارات منحت حق احتكار عمليات التجارة الخارجية إلى مؤسسات عمومية في سنة1970،كان قد تم إلغاء التجمعات الاحترافية(GPA) بصفة رسمية،و في سنة1971 أصبح هناك احتكار شبه تام من قبل الدولة للتجارة الخارجية،حيث ما يقارب 20 شركة عمومية كانت تمارس احتكار و مراقبة حوالي80% من التبادلات

التجارية[1] على المستوى التنظيمي،خولت للمؤسسات احتكار استيراد المنتجات،و مواد فروع هذه المنتجات مثل شركة الميكانيك(SONACOME)،الشركة الوطنية للأروقة الجزائرية الجديدة(SNNGA)، الشركة الوطنية لمواد البناء(SNMC)، الشركة الوطنية للمواد الحديدية (SNS)، أين تداخل توزيع الاحتكار بين الاحتكارات الاستيراد المرتبطة بالإنتاج،و الأخرى مرتبطة بالتوزيع للمنتجات متماثلة و متجانسة يتم استيرادها من الخارج.[2]

و لقد اخذ الاحتكار الدولة طابعه الرسمي منه1974، ضمن البرنامج العام للاستيراد(PGI)[3] و بالمقابل كانت عمليات التصدير حرة لم تكن تخضع لاحتكار المؤسسات العمومية(عدا بعض المنتجات توجد في قائمة أعدتها وزارة التجارة بالتعاون مع الوزارة الوصية[4].

2.2 احتكار التجارة الخارجية : قبل صدور قانون المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، كانت المحتكرات الخاصة بالاستيراد قد أسندت إلى المؤسسات العمومية،و بشكل نادر تمنح للمؤسسات الخاصة،و بتراخيص و تأثيرات تمكنها من مباشرة الاستيراد،و على الرغم من ذلك فقد كانت تجارة تصدير المنتجات حرة غير خاضعة للاحتكار، لكن ابتدءا من سنة 1978 تخضع كلا من الصادرات و الواردات لاحتكار الدولة[5] و منه إخفاء طابع الدولة على تجارة التصدير و بالتالي إقصاء المصدرين الخواص و الوسطاء من ممارسة نشاطاتهم التجارية،أي أن تصدير السلع و نشاطات التموين و الخدمات تقتصر و تخضع لسلطة الدولة فحسب،نرى من ذلك أن كل اتفاق مع المؤسسات الأجنبية لا يمكن أن يتم إلا بالدولة أو بالمؤسساتها، بالإضافة إلى هذا القانون يحل كل المؤسسات الخاصة التي تمارس نشاطات التصدير و استيراد،يكون هدفها الرئيسي التفاوض،و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية،مما اضر بشدة بالمؤسسات الصناعية الخاصة،التي كانت من قبل تعاني من التصنيف الممارس عليها.

أما من جهة الواردات، فان القانون أعلاه يلغي و يحضر تماما المستوردين الخواص من خلال المادة الأولى من القانون نفسه.إن تدخل الدولة الصارم في العلاقات التجارية الخارجية تدعم بفضل هذا القانون الذي يكرس

[1] H.Benissad.la reforme économique en Algérie « (Alger.opu.1991)p77 .

[2] - محمد بالقاسم حسن بهلول،الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي-الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب 1990،ص287.

[3] /الأمر رقم74_12_المؤرخ في 1974.

[4] /الأمر رقم 74_11المؤرخ في 1974/01/30.

[5] /الامر02_78 المؤرخ سنة1978.

مبدأ إطفاء طابع الوطنية(Etatisation)غلى الاحتكارات لصالح المؤسسات التي يعزي إليها احتكار النشاطات التجارية من استيراد و التصدير.

3.2 تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية : في السنوات الأولى للثمانيات عرف الاحتكار الخاص بالاستيراد بعض الليونة،و تم تصنيف الواردات التي تستورد في إطار الاحتكار بترخيص من الوزارة الوصية(القائمةA)، و المنتجات التي يتم استيرادها من قبل المؤسسات العمومية غير المحتكرة(القائمةB)، في إطار احتياجات النشاط من استغلال و استثمار.كما سمح للقطاع الخاص من اجل تحقيق استثماراته المعتمدة على تراخيص الاستيراد.في حين اهتمت الدولة في مجال الصادرات بترقية الصادرات خارج المحروقات.هذا الاهتمام ابتدءا من عام 1986،أين عرفت السوق النفطية الدولية تقهقرا.مما دفعها إلى البحث و النظر في القنوات التي تشجع الصادرات غير النفطية و نذكر في هذا السياق، ما يتعلق بالجانب الضريبي حيث قد سمح قانون المالية لسنة1986 بإدخال إعفاء على الضريبة على الأرباح الصناعية، و التجارية على جزء من رقم أعمال المؤسسات العمومية و الخاصة الذي تحققه بالخارج هذا من جهة، و من جهة ثانية يتعلق بالإعفاء الثاني بالدفع الجزائي، كما صدر المرسوم المتعلق بدعم و ترقية المنتجات المصدرة(AMPEX).هذا المرسوم يتم تطبيقه وفقا الأساليب التطبيقية التي ينص عليها القرار الصادر عام 1986 عن وزارة التجارة، و وزارة المالية و وزارة التخطيط، هذا بالإضافة إلى فتح حسابات لمصدرين بالدينار الجزائري القابل للتحويل(EDAC)الذي يعمل على تسهيل تحقيق عمليات التصدير.و بقدوم عام 1990،و في إطار تحريك الصادرات و تشجيعها خارج المحروقات،أصبح بإمكان المصدرين للسلع غير التقليدية الاحتفاظ بكل مداخليهم من الصادرات بالعملة الصعبة(100%)،أخيرا في مجال التامين فانه اسند ضمان التصدير إلى شركة الجزائرية للتأمينات (CAAR)التي تخفي الأخطار التجارية و غير التجارية،و بالرغم من هذه الإجراءات الهادفة إلى تشجيع التصدير،فان احتكار الدولة للتجارة الخارجية قد استمر بصدور قانون المتضمن ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية،و الذي تلاه مرسوم التنظيمي المتعلق بشروط المبادلات الخارجية و تكوين ميزانيات بالعملات الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية[1].

[1] مسغوني منى،علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين1970_2001 ،مقدمة لنيل شهادة الماجستير_جامعة ورقلة ،2004 الجزائر ، 2005،ص36.

كان الهدف من الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي،و كنتيجة لذلك كانت اكبر من 80%من الواردات تحت رقابة الدولة.و فيما يخص تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات فان الجدول رقم(5)يوضح ذلك.

الجدول3-2 : تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية لصادرات و الواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1989/1970 الوحدة 10^6دج

	1970		1973		1977		1980		1985		1986		1989	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
مواد غذائية و مشتريات أخرى	957	680	872	1218	526	3544	431	7782	281	9728	123	7261	264	199965
تموين صناعي	427	2422	277	3325	405	9170	476	13680	863	18517	761	16798	1711	25197
الطاقة و المحروقات	3456	112	6206	118	23445	335	51715	854	63299	712	34003	619	68927	707
آلات وسلع التجهيز	25	1813	42	23377	2	9442	5	11324	17	12492	16	10970	510	15786
معدات النقل و لواحقها	72	691	36	1155	17	4434	1	4176	92	5250	06	4842	371	4075
السلع الاستهلاكية NAD	42	484	41	678	15	1601	20	2697	12	2714	26	2854	154	4191
سلع أخرى	1	3	5	5	_	4	_	6	_	78	_	50	_	151
المجموع	4981	6205	7479	8876	24410	29475	52648	40519	64564	49491	34935	43394	71937	70072
الميزان التجاري	1224-		1397-		5065-		12129		15073		8459-		1865	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي

يتبين من خلال الجدول إن واردات المنتجات الغذائية في تزايد مستمر،فبعدما كانت تمثل10,95 % من مجموع الواردات ارتفعت إلى28,49% سنة 1989،مما يظهر إن الثورة الزراعية بصفة خاصة و إصلاح الزراعي بصفة عامة لم يؤتي أكله،و يتضح كذلك ارتفاع فاتورة استيراد سلع التموين الصناعي و التجهيز و هذا بداية من السبعينات،و يعود هذا الارتفاع إلى توجه المتبني خلال هذه الفترة حيث ركزت الدولة جهودها

على إحداث قفزة نوعية في قطاع الصناعات الثقيلة و قطاع المحروقات،و بهذا تكون الواردات من سلع التجهيز و المواد الأولية،و نص مصنعة تمثل90%من إجمالي الواردات عام 1980.أما عن الصادرات،فان انحصارها في قطاع المحروقات يتضح جليا من خلال الجدول (2) ،فبعدما كانت نسبة صادرات المحروقات تمثل69,4%سنة1970ارتفعت الى98%سنة1985.هذه الوضعية جعلت المحروقات تمثل المورد المالي الأول و الوحيد في الجزائر من العملة الصعبة،الأمر الذي يفسر العجز الوحيد المسجل في الميزان التجاري في عشرية الثمانيات(1986)اين تزامن انخفاض أسعار البترول مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي.

3 مرحلة تحرير التجارة الخارجية منذ 1990 : بعد الأزمة البترولية لسنة1986و زيادة عبء المديونية الخارجية،و كذا ضغط المنظمات الدولية،عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية. وأهم ما ميز هذا الإصلاح هو انه كان مرحلي، فالمرحلة الأولى التحرير خالي من القيود مرحلة التحرير التام.حيث تزامن ذلك التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي،و من أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه المراحل : [1]

_تخفيض قيمة العملة الوطنية.

_رفع الدعم عن الأسعار.

_تغيير السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير.

_رفع القيود الإدارية و الكمية عن الواردات.

1.3مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية : تبدأ هذه المرحلة بصدور القانون المتعلق بالنقد و القرض في شهر افريل 1990، الذي يدعم حرية الاستثمار الأجنبي بالجزائر إضافة إلى انه يسمح ب : [2]

_إعطاء فرصة و فتح أبواب أمام مشاركة الرأسمالي الأجنبي بكل أشكاله في التنمية الاقتصادية،و العمل على تشجيع كل أشكال الشراكة الأجنبية.

_رفع قيود قوانين السابقة المتعلقة خصوصا بميدان تدخل الرأسمالي الأجنبي، الذي يمكن أن يضم أشخاصا معنوية عامة أو خاصة، لهذا الرأسمال يمكنه الاستثمار في كل القطاعات.

_فتح و تمثيل البنوك و المؤسسات الأجنبية في الجزائر من قبل مجلس النقد و القرض.

[1] صالح التومي، عيسى شقيقب، نفس الموجع، ص**32.**

[2] مسغوني منى، نفس المرجع ، ص**39.**

مع صدور القانون حول النقد و القرض في افريل 1990 تم شروع في تفكيك الاحتكارات الخاصة باستيراد،و سمح هذا القانون بفتح نشاط الاستيراد و التصدير على المتعاملين الخواص الجزائريين،و يرخص للوكلاء الأجانب المعتمدين الاستقرار في الجزائر.

و وفقا لمادتي 40 و 41 تم إعادة الاعتبار لتجار الجملة، إذ للمرة الأولى بعد مرحلة الاحتكار يسمح للمتعاملين التجاريين استيراد البضائع من اجل إعادة بيعها و إعفاءها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية و العرف.

4 مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية بعد 1994: [1] تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992 تمثلت في 4 عوامل أساسية هي المديونية الخارجية،عجز الميزانية،التضخم و الإعسار المالي،الأمر الذي أدى بالجزائر في الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية فيما يخص التجارة الخارجية،فقد تم إلغاء القيود المتعلقة بالاستيراد في افريل 1994 و ذلك على مراحل،و يتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة و كذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية و كذا إزالة الحدود المفروضة على أجال سداد ائتمانات المستوردين و منه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، و في إطار الانفتاح الاقتصادي و الاندماج الجهوي تم تخفيض الحماية الجمركية

حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من60% إلى 50% سنة1996 و في أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45% و قد تم حصر قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد في 3 مواد فقط و التي تم إلغاؤها في منتصف1995، إلى جانب الصادرات فان قائمة المواد الممنوعة من التصدير و التي كانت تضم 20مادةتم إلغاؤها،فبحلول جوان1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية[2] و التي تهدف إلى :

_تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير.

_ضمان الدفع في حالة التمويل.

[1] أ رملي محمد ، "دراسة العلاقة بين الصادرات و الواردات و أثرها على سعر العرف (دراسة حالة الجزائر"مقدمة لنيل شهادة ماجستير"2009_2010 ، معسكر ، الجزائر ، ص99.

[2] فيصل بهلولي ، "التجارة الخارجية الجزائرية بين إخفاق الشراكة الاورومتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مجلة الباحث، عدد11 ، 2012البليدة ، الجزائر، ص113.

_تأسيس بنك المعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي.

_مساعدة المصدرين في ترقية الصادرات.

_تعويض في تغطية الديون.

الجدول3-3 : تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية لصادرات و الواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة 2012/1990 الوحدة 10^6دج

	1990		1993		1994		1998		1999		2001		2002	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
مواد غذائية و مشتريات أخرى	540	16907	2265	47555	1159	93515	20022	1454132	20172	1454866	22205	1699922	2044803	33038
تموين صناعي	2216	26867	8077	98353	107911	164998	183729	1634148	216853	1781866	442620	2440984	2966147	490298
الطاقة و المحروقات	118600	840	227782	2679	307230	1762	5666161	68694	8112665	98702	1428968 1	102714	108898	14418715
آلات وسلع التجهيز	547	26415	356	40367	434	49592	8833	1279809	29418	1526764	26646	1935360	2473901	34452
معدات النقل و لواحقها	107	11707	38	12236	72	24429	2356	617664	16810	683441	19244	820505	1135285	18128
السلع الاستهلاكية NAD	187	3980	695	3535	520	4881	7655	469089	9242	560413	2961	648556	838489	17287
سلع أخرى	172	302	1	310	_	1005	_	49	_	679	_	583	2875	_
المجموع	122279	87018	23914	205035	320206	340142	588756	5523586	84051 65	1454866	1480335 8	764862 4	9570398	15011919
الميزان التجاري	35261		34517		-15804		36517		229843.5		715473.4		544152.1	

	2003		2004		2005		2006		2007		2008	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
التموين	3714	207274	4259	25138	4942	263208	5327	276026	6136	343661	7657	507947
الطاقة والمحروقات	185248	8823	2255554	12492	3308015	15536	3880978	17748	4080358	22495	501767	38460
منتجات خامة	3869	53328	6476	56477	9805	55103	14163	61228	11757	91894	21542	90525
منتجات نصف مصنعة	39388	221128	41095	262668	48094	299932	60147	358387	68843	492875	89308	652453
سلع التجهيز فلاحيه	77	9984	21	12449	34	11723	65	6968	42	10137	68	11270
سلع التجهيز صناعية	2322	383511	3396	514392	2643	620175	3163	619446	3189	695518	4335	856042
السلع الإستهلاكية	2708	163466	995	201542	1031	227966	3162	218737	2405	260249	2084	415336
المجموع	189107	1060900	231189	1319158	3374567	1493645	3967005	1558549	4172730	1916829	514267	2572033
الميزان التجاري	830173		992638		1880922		2408466		2255901		2570637	

	2009		2010		2011		2012	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
مواد غذائية	8193	425968	23405	450807.5	25881	717688	23863	684864
الطاقة و المحروقات	3270227	39861	4220106	71100	5223837	48777	5473574	143864
منتجات خامة	11910	7262	6173	7851	10273	7925	12732	139061
منتجات نصف مصنعة	50259	738553	78567	751436	108994	778557	126558	790609
معدات تجهيز الفلاحية	20	16296	59	25406	26	28196	76	25142
معدات تجهيز صناعية	3075	1210590	2235	1282234	2561	1323142	2287	1025657
سلع استهلاكية	3559	335706	2237	325985	1116	380245	1219	758969

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي

حسب الجدول رقم3-3 : نلاحظ زيادة ملفتة للانتباه في الواردات بداية من سنة1990الا أن الميزان التجاري لم يعرف عجزا إلا في سنتي 1994و1995 و يعود هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول و رفع القيود عن الاستيراد.ما يمكن تسجيله أيضا هو الارتفاع الكبير لصادرات بداية من سنة2000،حيث أن ارتفاع سعر البترول 17,9دولار سنة1999الى28,5دولار سنة2000نتج عنه زيادة الصادرات ب50,7%.أما فيما يخص التركيبة السلعية للصادرات و الواردات،و مع انفتاح الأسواق الجزائرية على السلع الأجنبية تضاعفت الكميات المستوردة من كل فئة،فلقد ارتفعت المنتجات الغذائية بنسبة54,78%في سنة1991مقارنة بسنة1990و منتجات التمويل الصناعي بنسبة53,14%مقارنة بنفس السنة.أما عن الصادرات و نظرا لغياب صناعة وطنية تنافسية،بقيت المحروقات تمثل النسبة الأكبر من الصادرات في حين نسجل تذبذبا في الصادرات المواد الغذائية ناتج عن تذبذب في الإنتاج الزراعي.

المطلب الثاني: الهيكل السلعي : تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية و الدول النامية بارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة و أسواق الدول الأوربية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات.

1. تحليل بنية الصادرات : يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز سلعي أي اعتماد على سلعة واحدة تتمثل في البترول و بالاعتماد على معطيات الجدول تقوم بتمثيل تلك المعطيات ابتدءا من1963 إلى سنة 2012 و هذا حسب مسار التجارة الخارجية في الجزائر.

1_1 تطور الصادرات بالنسبة للفترة1963_1969: من خلال الشكل رقم2-1 تبدو هناك عدة ملاحظات يمكن تباينها :

الشكل3-1 :تطور الصادرات الجزائرية 1963_1969

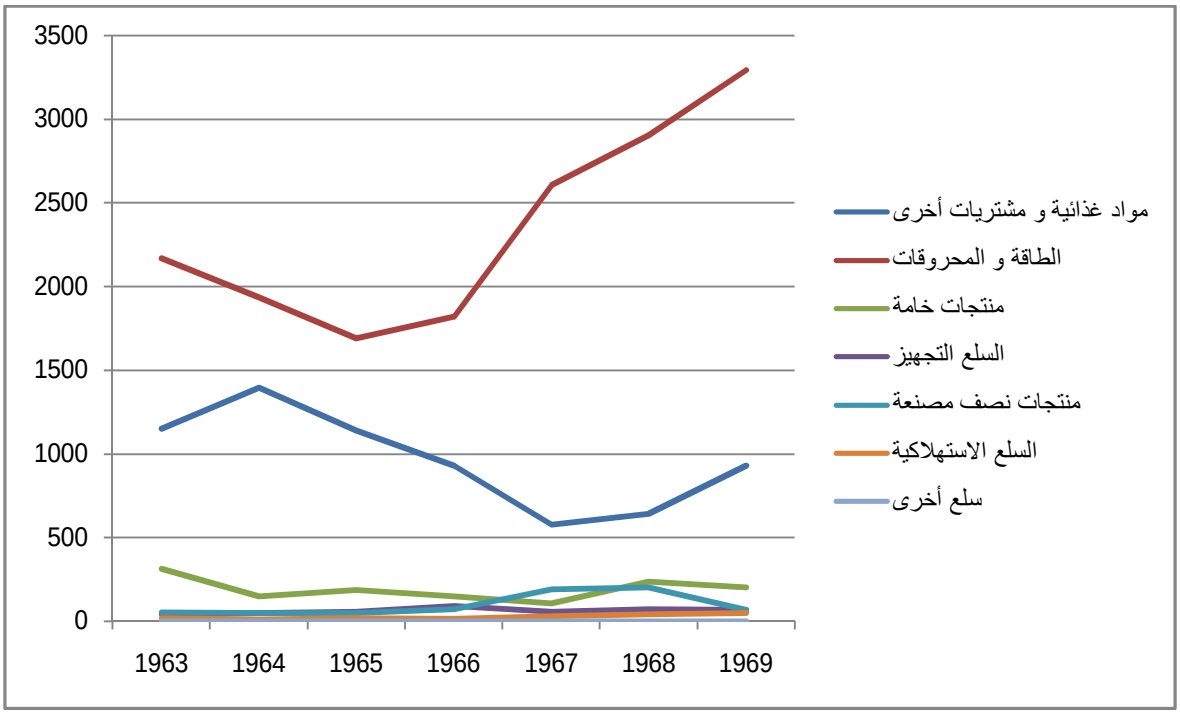

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم3-1

_تتكون الصادرات الجزائرية من سبعة مجموعات أساسية، حسب الترتيب مواد غذائية، و مشتريات أخرى، الطاقة و المحروقات، منتجات عامة السلع التجهيز، منتجات نص مصنعة، السلع الاستهلاكية، السلع أخرى.

_صادرات المحروقات تحتل موقعا رئيسيا و رائد في القطاع التصديري، حيث نالت حصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية،فهي تأتي في مقدمة الترتيب و بفارق كبير عن بقية حصص المبادلات بتحقيقها نسبة57,84%في سنة1963 و وصلت الى71,38%من مجموع الصادرات الجزائر سنة 1969 مما يعني أنها مسيطرة على القطاع و هذا ابتداءا من انطلاق المسيرة التنموية،أما بالنسبة للمواد الغذائية فبلغت نسبتها سنة1963ب30,7% ثم عرفت تراجعا فوصلت 1968 إلى نسبة15,69%بالإضافة إلى سلع التجهيز و التي سجلت صادراتها أحسن نسبة لها طول فترة 1966 حيث بلغت 2,66%أما الصادرات الأخرى عرفت نسب متفاوتة غير أنها ضئيلة .

2_1 تطور صادرات بالنسبة لفترة 1970_1989 : ما يلاحظ على التركيبة السلعية الموجهة للتصدير في هذه الفترة هو الطابع الأحادي للصادرات في جانب المحروقات،إذ شكلت نسبة 97%مقارنة بالمنتجات المكونة للصادرات الأخرى حيث تبقى نسبتها ضئيلة.

الشكل 3-2:تطور الصادرات الجزائرية 1970_1989 :

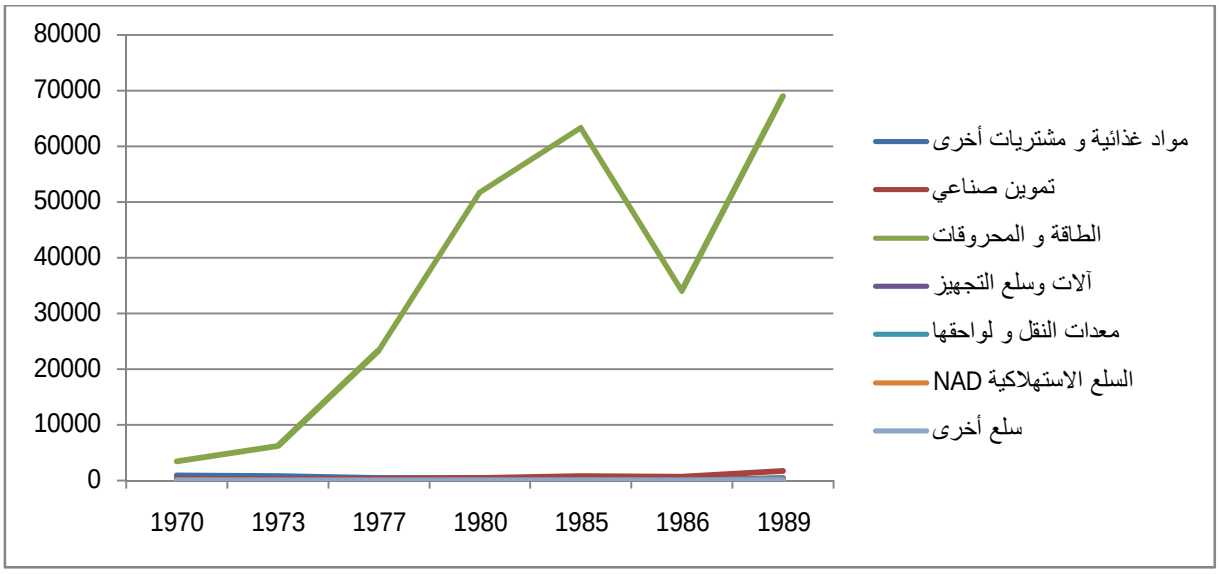

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 3-2

يتضح من خلال الشكل أن الصادرات من المنتجات الغذائية عرفت انخفاضا شديدا أي انتقلت من نسبة19,21%من إجمالي الصادرات الى0,35%لسنة1989كادن قيمة لها،أما الآلات و سلع التجهيز و التموين الصناعي و المنتجات الأخرى.فهي طوال الفترة فنجد نسبة صادرات خارج المحروقات

بلغت30,5%سنة1970لتنخفيض مرورا ب3,98%و2,43%سنة1977و1979 على التوالي.و هذا راجع إلى الركود الذي عرفه قطاع الزراعي.أما المحروقات فاعتبر المورد الوحيد للعملة الصعبة مما يناقض فكرة تنويع مصادر التمويل للبلاد من خلال المخططات المبرمجة.و تكاليف التي وجهتها لأجل ذلك فلولا صادرات البترول و الغاز المميع الذي يسجلان نتائج مرضية ففي سنة 1986ازمة البترول وما نجم عنها من تدهور في الأسعار فقد بلغ 97.33 % ليصل إلى 95% لسنة 1989م.

3.1 تطور الصادرات الجزائرية بالنسبة لفترة 1990- 2002:

يعتبر اجتياز الأزمة البترولية ونظرا لارتفاع أسعار البترول حيث بلغ 24.34 دولار للبرميل أعطت نفسا جديدا للصادرات المحروقات.

الشكل3-3:تطور الصادرات الجزائرية 1990- 2002:

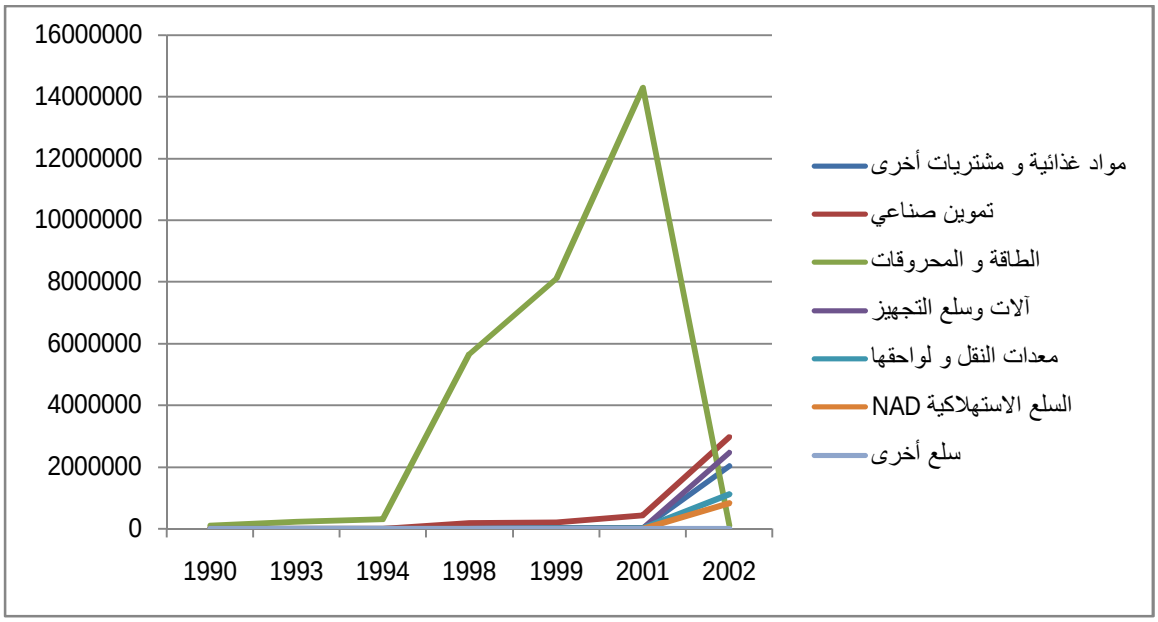

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات الجدول رقم3-3

سجلت صادرات خارج المحروقات أفضل نسبة لها سنة 1996 بنسبة 65.9% من مجموع الصادرات إلى أن هذه القيمة انخفضت في سنة 1997 و 1998 ومع زيادة أسعار البترول انخفضت ب 50.7% في سنة 2000.

4.1 تطور الصادرات الجزائرية بالنسبة لفترة 2002- 2008:

بقيت المحروقات تمثل النسبة الأكبر من الصادرات في حين نسجل تذبذب في صادرات المواد الغذائية ناتج عن تذبذب في الإنتاج الزراعي نظرا لغياب صناعة تنافسية وطنية.

الشكل3-4: تطور الصادرات الجزائرية 2002- 2008:

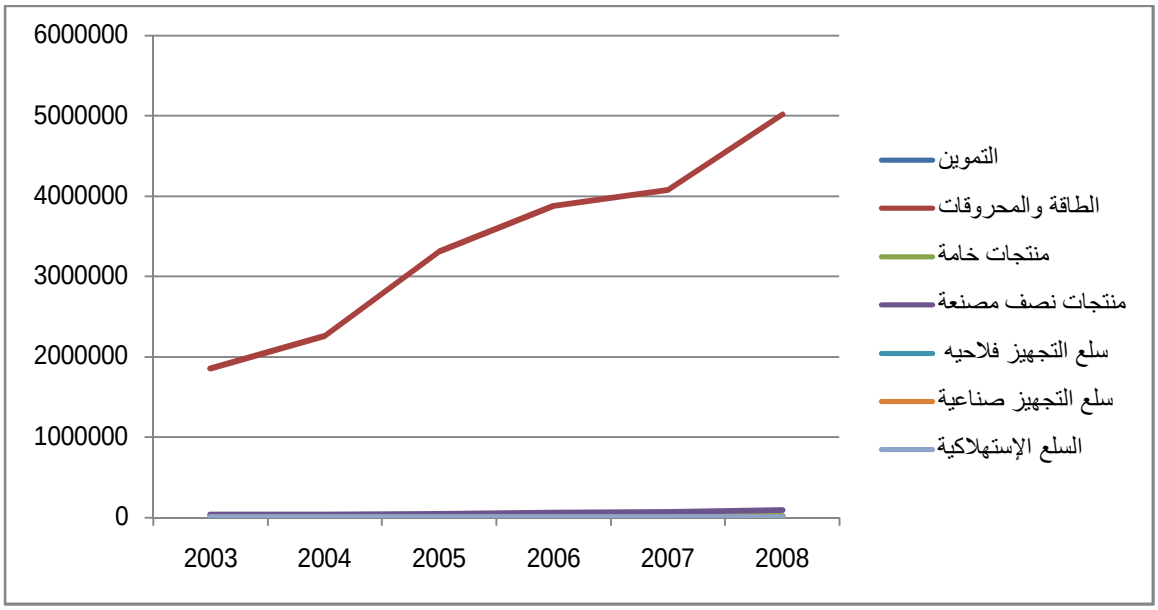

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات الجدول رقم3-3

زيادة صادرات المحروقات وذلك لارتفاع سعر البترول حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 99.97 دولار وتمثل 98.21% من إجمالي الصادرات الجزائرية وتبقى مساهمة صادرات خارج المحروقات ضئيلة تتراوح ب 2.2 % فقط من حجم الكلي مسجلة بذلك ارتفاع يقارب ب 11% مقارنة بسنة 2006.

5-1 تطور الصادرات الجزائرية بالنسبة 2009 إلى 2012:

شكلت المحروقات الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية بحصة تقدر ب 97.2% من الصادرات أي ب 71.79 دولار سنة 2012 مقارنة مع 2011 حيث بلغت 71.42 دولار أي بزيادة قدرها 0.51% أما فيما يخص الصادرات الغير النفطية فلا تزال محتشمة تقدر ب 2.8% من القيمة الإجمالية للصادرات أي 2.18 مليار دولار

الشكل رقم3-5 :التطور الصادرات من 2009إلى 2012

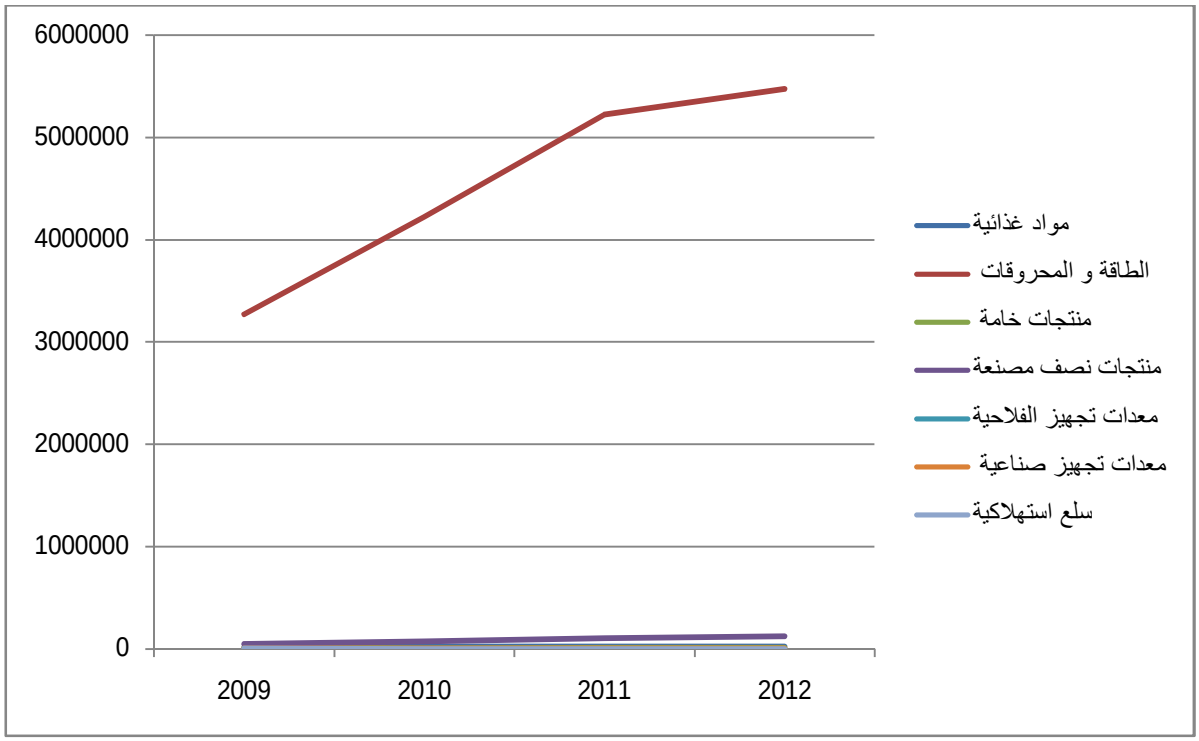

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم3-3

وإن أهم المنتجات الرئيسية التي يتم تصديرها خارج المحروقات تتمثل في المنتجات نصف مصنعة ب 1.66 مليار دولار والمسجلة ارتفاعا قدره 10.96 % خلال عام 2012 والسلع الغذائية بقيمة 313 مليون دولار أي انخفاض 11.83%.

2- تحليل بنية الواردات:

تتمثل الواردات الجزائرية حسب مجموعات المنتجات من السلع الأساسية فيما يلي:

- المواد الغذائية.

- منتجات نصف مصنعة.

- سلع التجهيز.

- سلع استهلاكية.

1-2 تطور واردات الجزائرية بالنسبة للفترة 1963- 1969:

في هذه الفترة يلاحظ أن واردات الجزائرية تشكل نسب متقاربة بين المواد الغذائية وسلع التجهيز وسلع استهلاكية.

الشكل 3-6: تطور الواردات الجزائرية 1963_1969

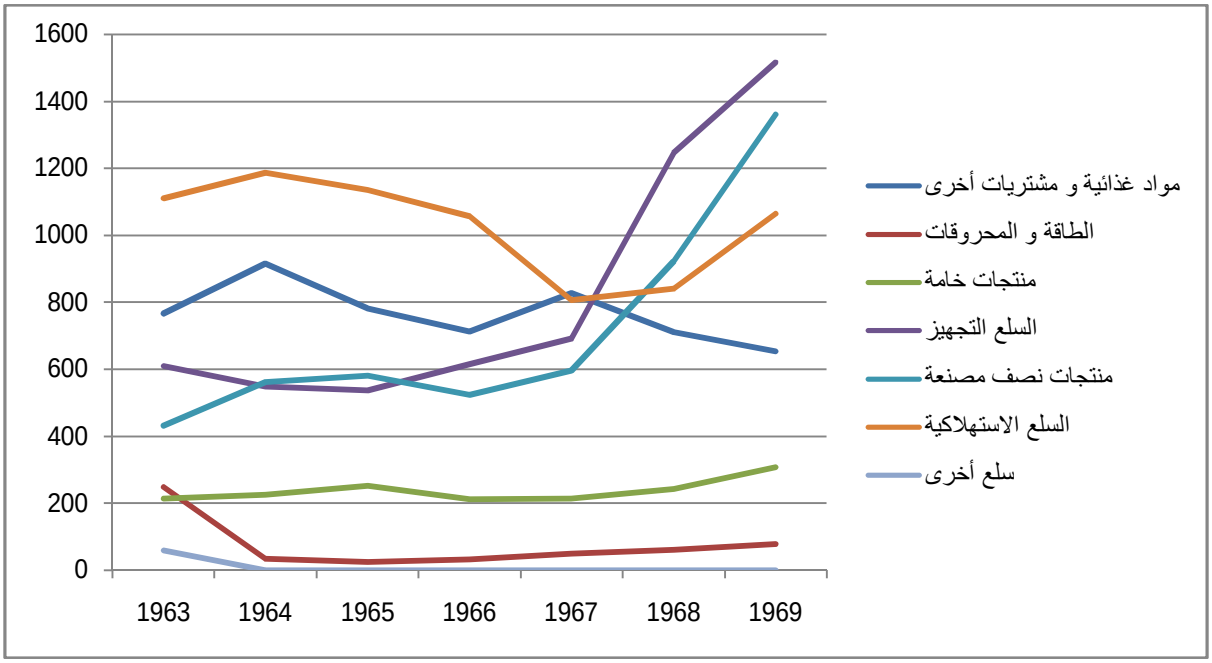

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات الجدول3-2

نلاحظ أن الجزائر استوردت 32.3 %من السلع الاستهلاكية غير الغذائية و 22.3% من المواد الغذائية و 17.8% من مواد التجهيز في عام 1963 غير أنه منذ عام 1968 بدأ جدول الواردات يعرف تغيرا في مراتب تركيبية السلعية لتنتقل سلع التجهيز من المرتبة الأولى بنسبة 30.93% والمنتجات نصف مصنعة من المرتبة الرابعة إلى الثانية وبنسبة % وتليها السلع الاستهلاكية التي بدورها انخفضت إلى هذه المرتبة مسجلة بنسبة 20.89% وهذا راجع إلى الحجم الكبير من الاستثمارات على مستوى الوطن وفي غياب الكفاية المحلية دون أن ننسى سلع التجهيز التي تتطلب التكنولوجيا العالية مما تتطلب استدعاء تقنيين أجانب في حالة وجود عطل مما يكلف الخزينة العمومية، كما أن ارتفاع نسبة استيراد المواد نصف مصنعة نتج عنه التبعية الغذائية مما أثر على الطلب المحلي نهائيا مع التحسن المعيشي آنذاك.

2-2 تطور واردات الجزائرية بالنسبة 1970-1989:

الشكل3-7:تطور الواردات الجزائرية 1970_1989

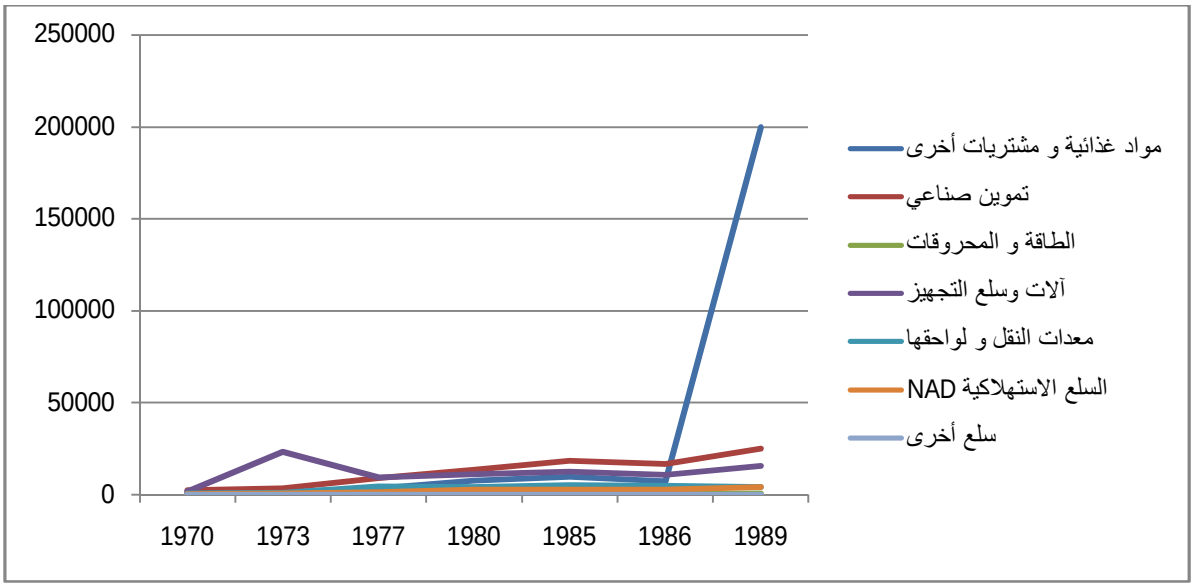

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم3-2

يلاحظ تزايد كبير في المنتجات الغذائية فكانت حوالي 10.95% سنة 1970 من مجموع الواردات لتصل إلى 16% عام 1980 وهذا تزامنا مع الثورة الزراعية (الإصلاح الزراعي) 1974. لم تحقق نجاح كما في الذي عرفته 1989، فوصلت إلى ما يقارب 29% وهذا راجع إلى الأثر الصناعي الذي عرفته تلك الفترة، فقد تم تغطية الواردات الغذائية في جزء كبير منها بصادرات المحروقات ونشير إلى أن هناك ارتفاع سريع من واردات سلع التموين الصناعي والتجهيزات فقد سجلت 34.72% وإجمالا فإن الواردات خلال الفترة 1980- 1985 عرفت ارتفاعا من 32 إلى 51 مليون دج لتعود وتنخفض المبيعات إلى الخارج لتسجل واردات عام 1986 نفس مستوى واردات عام 1980 وهذا ما يفسر أنه بالإضافة إلى التبعية الغذائية للعالم الخارجي تم تسجيل تبعية في الإنتاج فعوض أن يتم تدعيم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي، فوجدت الجزائر نفسها في مختنق آخر أي تبعية شبه للخارج.

3-2 تطور واردات الجزائرية بالنسبة 1990-2002:

الشكل3-8: تطور واردات الجزائرية من 1990_2002

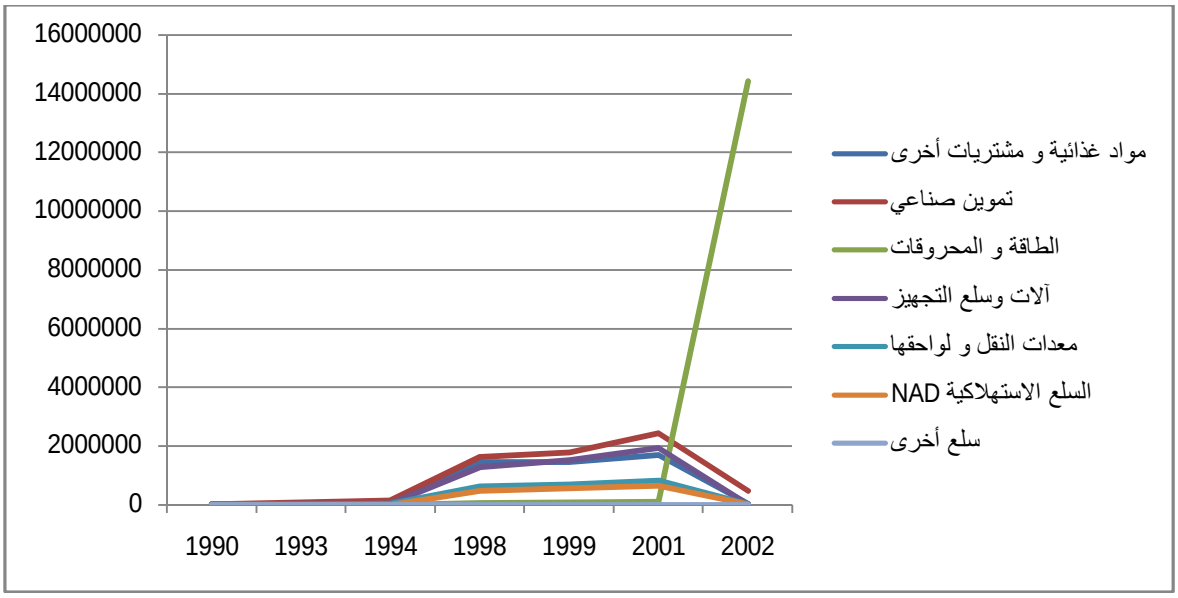

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم3-3

حسب الشكل انخفضت نسب السلع المستوردة الغذائية من 28.49 سنة 1989 إلى 19.34 سنة 1990 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول، كذلك السياسة الحكومية التقشفية بالإضافة إلى خضوعها لبعض البنود الإستراتيجية لضوابط على الاستيراد المواد الغذائية سنة 1991 بسبب القيود التجارة المحلية وفي ذات السنوات عرفت تطورا موجبا وهذا راجع إلى إبرام الاتفاقية مع الصندوق النقد الدولي المرتكزة على إلغاء القيود أمام الواردات، ومن جهة بسبب عدم مرونة الإنتاج الفلاحي، وتراجعه بسبب الأزمة الأمنية.

خلال الفترة 2000 - 2002 انخفضت واردات المواد الغذائية في أعقاب إعادة الاعتبار للإنتاج الزراعي.

4-2 تطور واردات الجزائرية بالنسبة2003-2008:

الشكل3-9 :رقم تطور واردات الجزائرية من2003_2008

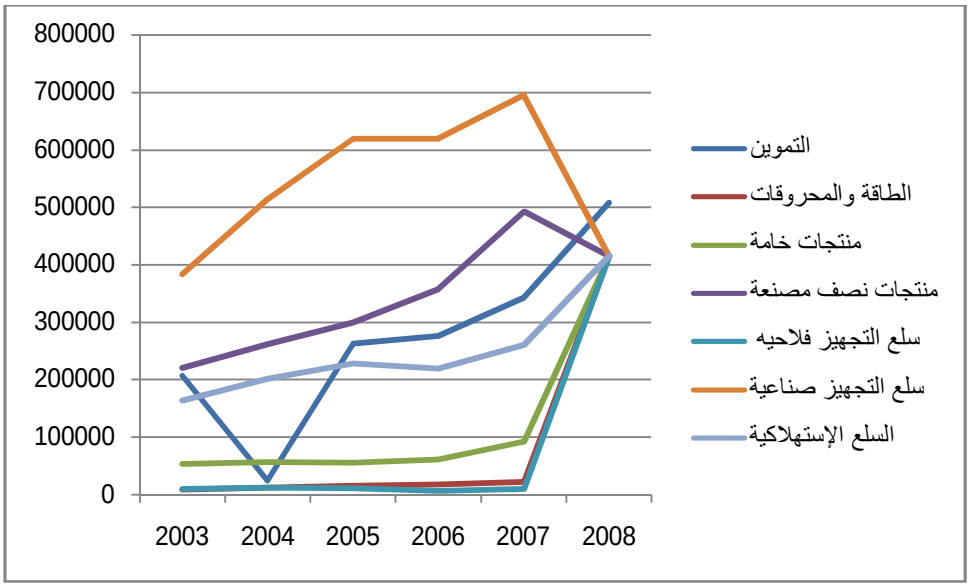

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم3-3

مع انفتاح الأسواق الجزائرية على السلع الأجنبية تضاعفت الكميات المستوردة من كل فئة، فبالنظر إلى الشكل يتضح أن سلع التجهيز الصناعية قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات طول فترة الدراسة فخلال سنة 2005 سجلت قيمة 8452 دولار أي أنها حققت 20.39% وهذه التجهيزات تشكل 41.51% من إجمالي الواردات وبالنسبة للواردات المنتجات نصف مصنعة فقد احتلت المرتبة الثانية تقدر ب 20.07% من نفس السنة، وتليها سلع التموين وسلع استهلاكية بنسب متقاربة، وفي المرتبة الأخيرة من حيث استيراد سلع التجهيز الفلاحية إذ سجلت أدنى نسبة 0.78% في سنة 2005.

وفي الأخير يلاحظ ان الواردات في تزايد مستمر حيث وصلت أوجها في سنة 2008 بمقدار 39479 مليون دولار، وذلك بالرغم من اعتماد الجزائر سياسية تشجيع الصادرات وتقيد الواردات.

2_5 تطور واردات الجزائرية بالنسبة 2009-2012

الشكل 3-10: التطور الواردات الجزائرية من2009 إلى 2012

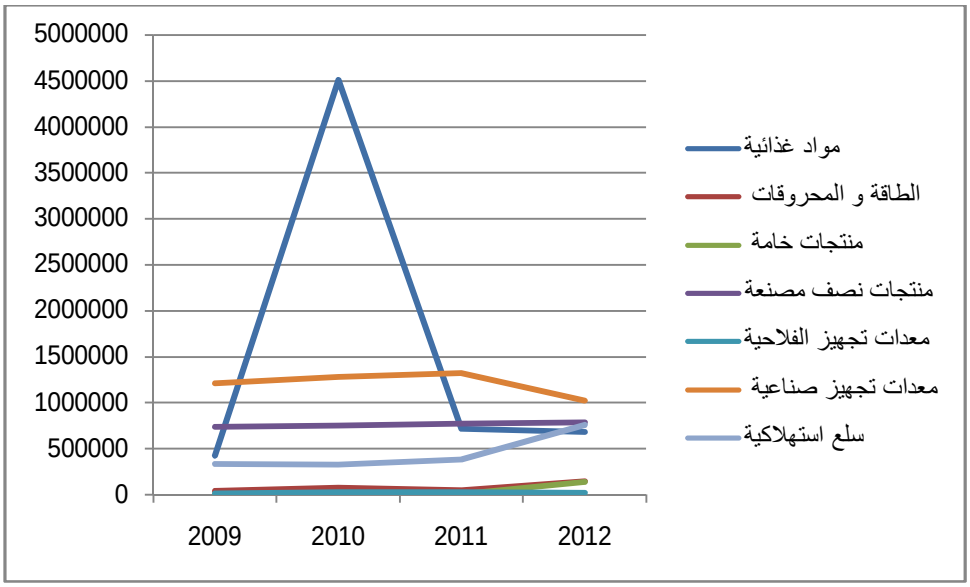

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 3-3

عرفت الواردات تراجعا بنسبة 0.94% عام 2012 مقارنة ب 2011 وذلك من 47.24 مليار دولار إلى 46.80 مليار دولار، بحيث تبقى الجزائر رهينة السوق الدولية، وتعاني من تبعية كبيرة، وهو ما يكشف عنه الارتفاع القياسي لوارداتها بحيث بلغت 60.58 مليون دولار بحيث قدرت 20.8% من المواد الغذائية في 2011.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية:

للجزائر علاقات تجارية واقتصادية متنوعة خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي تمتد إلى أغلب بلدان العالم، وسيتم توضيح ذلك وفق البيانات العامة المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية على النحو التالي:

أولا: بالنسبة للصادرات:

الجدول3-4 : التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الاقتصادية الشريكة للجزائر في التجارة الخارجية 1992-2012 **الوحدة $DA\ 10^6$**

المناطق الإقتصادية	*1992*	*1993*	*1994*	*1995*	*1996*	*1997*	*1998*	*1999*
الإتحاد الأوروبي	181294.7	165141.2	225886.3	223559.3	4444311.1	502467.4	376291.5	537510.3
بلدان الأوروبية الأخرى	12407.7	8598.9	14641.1	39831.2	84518.7	55611	42399	48918.1
الشمال الأمريكي	35474.9	41916.8	58089	94586.1	140563.8	153409.7	112475.2	144905
أمريكا اللاتينية	8650.5	12333.8	8607	14136.1	40993.8	49536.5	43576.8	75058.1
المغرب العربي	5226.2	3954.8	8939.5	11255	13997.2	11896.4	7833.7	11515.1
بلدان العربية	47.8	366	259	902.1	865.6	1002.7	1296.7	4538.8
إفريقيا	266.9	277.7	633.1	907.2	742.1	953	256	2269.4
أسيا	5641	6962.5	7283.1	13273.9	14688.3	1687.8	5281.5	15129.3
باقي البلدان	0	0	0	0	9.9	3.1	26.7	672.4
المجموع	*249009.8*	*239551.7*	*324338.7*	*498450.8*	*740810.9*	*791767.5*	*588875.6*	*840516.5*

المناطق الاقتصادية	2008	2009	2010	2011	2012
الإتحاد الأوربي	2 659 020,4	1 717 200,1	2 127 478,2	2 728 125,0	3059282.4
بلدان الأوربية الأخرى	202 063,2	166 660,9	251 817,4	315 105,7	2744.64
الشمال الأمريكي	1 561 164,7	947 921,0	1 275 950,0	1 433 313,8	273396.6
أمريكا اللاتينية	193 163,9	137 354,	200 624,9	313 609,9	358632.9
المغرب العربي	104 322,3	63 542,9	97 319,4	115 950,3	81500.5
بلدان العربية	50 868,9	41 737,0	52 810,8	59 235,7	920598
إفريقيا	23 116,3	6 866,5	5 852,6	10 636,8	4498.1
أسيا	294 950,7	262 725,3	319 642,4	395 188,8	81500.5
باقي البلدان	6 349,2	3 627,5	3 627,5	2 091,8	31258.4
المجموع	5 095 019,7	3 347 636,0	4 333 587,4	5 374 131,3	5640311,4

المناطق الإقتصادية	*2000*	*2001*	*2002*	*2003*	*2004*	*2005*	*2006*	*2007*
الإتحاد الأوروبي	1036588.4	943862.1	959393.3	1122134.9	1278583.8	1903577	2089979.8	1835573.2
بلدان الأوروبية الأخرى	124125.4	85119.3	86399.5	96090	111691.4	148147.3	151382.5	150476.1
الشمال الأمريكي	316362.5	263499.8	288588.6	486361.2	660105.6	956528.8	1343188.9	1594014.3
أمريكا اللاتينية	135063.1	94001.3	8060.9	100695.7	149791.2	238388.5	178134.7	187217
المغرب العربي	19223.7	21464.9	19770	20148.4	31097.3	31071.6	37505.2	53272.9
بلدان العربية	4308.8	25313.7	20775.4	27541.8	37415.6	46170.2	43034.1	33547.9
إفريقيا	3148.7	1036.2	4251.7	997.4	2333.9	3674.5	1096.4	47257.7
أسيا	18395.1	44410.1	396711.5	48061.7	63705.2	90978.2	134678.5	298546.2
باقي البلدان	0	17756.4	2281	22.4	1723.7	3012.2	0.8	14257.9
المجموع	*1657215.6*	*1480355.8*	*150191.9*	*1902053.5*	*2337447.8*	*3421548.3*	*3979000.9*	*4214163.1*

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي

من خلال معطيات للجدول نلاحظ ما يلي:

1- الأهمية والمكانة الكبيرة التي تحتلها بلدان الإتحاد الأوروبي UE كسوق لتعريف السلع الجزائرية طيلة الدراسة فترة وبذلك فهي تعتبر الزبون للجزائر حيث تراوحت نسبتها من الصادرات الإجمالية في سنوات 2005 إلى غاية 2009 على التوالي 54.46%- 52.64%- 44.6%- 52%- 53.4 %، ويمكن تفسير النسبة المرتفعة لصادرات الجزائر موجهة لدول الاتحاد الأوروبي منها:

أ/ الموقع الجغرافي لصادرات الجزائر بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي وقربها منهم مما يقلل تكاليف النقل والتأمين.

ب/ كذلك الرصيد التاريخي الاستعماري الذي يربط الجزائر بالبلدان الأوربية.

ج/ كذلك اتفاق الشركة الأورو جزائرية الذي يساهم في زيادة التبادل التجاري بينهم.

وبالنسبة لباقي المناطق الأخرى فهي لا تمثل مجتمعة سوى 8.54% من مجموع الصادرات لسنة 2009 بحيث سجلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان ارتفاعا محسوسا 7.76% إلى الاتحاد الأوروبي لسنة 2012.

ثانيا: بالنسبة للواردات: بناء على الجدول رقم3-5

الجدول3-5 : التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية الشريكة للجزائر في التجارة الخارجية 1992-2012 الوحدة $DA\ 10^6$

المناطق الاقتصادية	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإتحاد الأوربي	119271.9	119584.8	190040.7	304451.2	311479.6	284484.1	316989.9	34338.2
بلدان أوربية أخرى	14598.3	13641.7	32256.6	34149.2	34346.4	47051.5	54533.3	62798.9
الشمال الأمريكي	24700.4	36376.8	62079.5	88984.1	70422	81407	88987.4	77002.9
أمريكا اللاتينية	4041.5	3728.9	7833.7	17561.5	19532.6	10961.8	10894.9	23209.8
المغرب العربي	4857.3	4965.4	9345.7	9454.5	6808.6	1386.9	1412.5	2383.1
بلدان العربية	2198.4	1913.1	4534	6339.6	7201.6	19494.6	15555.1	8900
إفريقيا	481.6	9997.5	1722.5	2139.2	4175.5	6939.1	9951.6	9019.3
باقي دول العالم	2113.6	2998.3	3063.7	5223.6	3898.1	3537.1	4689.8	6399.1
أسيا	16284.1	20828.1	29265.9	44889.6	40461.12	46317.7	49344	77577.3
المجموع	188547.1	205034.6	340142.4	513192.5	498325.5	501579.9	552358.6	610673
المناطق الاقتصادية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإتحاد الأوربي	395593.4	453059.3	529040	601269.1	719078.8	785302.3	847287.2	995184.1
بلدان أوربية أخرى	76611.1	89340.1	108666.3	130914.9	147742.2	180628.6	30113.3 1	143053.9

الشمال الأمريكي	105026.2	99169.8	119411.2	78130.2	97765.2	115982	122975.6	181290.9
أمريكا اللاتينية	19394	30210.5	38733.5	56325.4	90369.7	98947.9	101777.9	126395.8
المغرب العربي	3726	5505.6	10126.5	9302.6	12345.7	15898.9	17105.2	19687
البلدان العربية	8823.3	13761.2	29106.7	32406.4	37066.3	30933.7	35762.2	43053.2
إفريقيا	8954.4	6625.4	6936.5	9684.8	10339	11082	10781	16127.3
أسيا	67510	60102.3	104887	123298.8	1889951.5	242240.6	273830.9	375667.2
باقي دول العالم	4787.3	7088.8	10133.1	6109.2	9741.4	12628.9	18907.5	16369.6
المجموع	690425.7	764862.4	9570393	1047441.1	13143993	1493644.8	15585403	1916829.1

المناطق الاقتصادية	2008	2009	2010	2011	2012
الإتحاد الأوربي	1 359 153,8	1 497 010,2	1 520 305,7	1 793 536,8	1818933.9
بلدان الأوربية الأخرى	162 113,8	234 558,7	207 890,1	189 512,5	82796.6
الشمال الأمريكي	206 637,4	176 130,1	179 974,5	176 626,6	449206
أمريكا اللاتينية	179 792,7	151 069,1	192 318,7	306 638,6	273472.8
المغرب العربي	25 750,6	34 761,7	40 464,0	50 315,8	57561.2
بلدان العربية	45 771,9	79 131,2	93 974,8	128 279,4	117104.6
إفريقيا	25 832,5	25 391,9	29 490,1	42 097,1	51614.48
أسيا	545 067,8	637 861,4	730 613,7	725 758,1	717418.4
باقي البلدان	21 912,8	18 891,1	16 776,0	29 736,5	-
المجموع	2 572 033,4	2 854 805,3	3 011 807,6	3 442 501,6	3568108.24

المصدر : المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي

-يتضح لنا الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى للدول الممونة للجزائر حيث مثلت حصته بنسبة 55.21%- 54.66%- 55.21% -53.15%- 52.8% لفترة 2005- 2009.

-وقد تراجعت الواردات إلى الاتحاد الأوروبي 3.8% أي من 24.61% مليار دولار إلى 23.85% تأتي بعد ذلك المناطق الأوربية الأخرى بنسبة 13% وأما باقي البلدان يبقى مميز بنسب منخفضة.

المطلب الرابع :الميزان التجاري في الجزائر :

الشكل رقم3-11 :تطور الميزان التجاري خلال فترة الدراسة

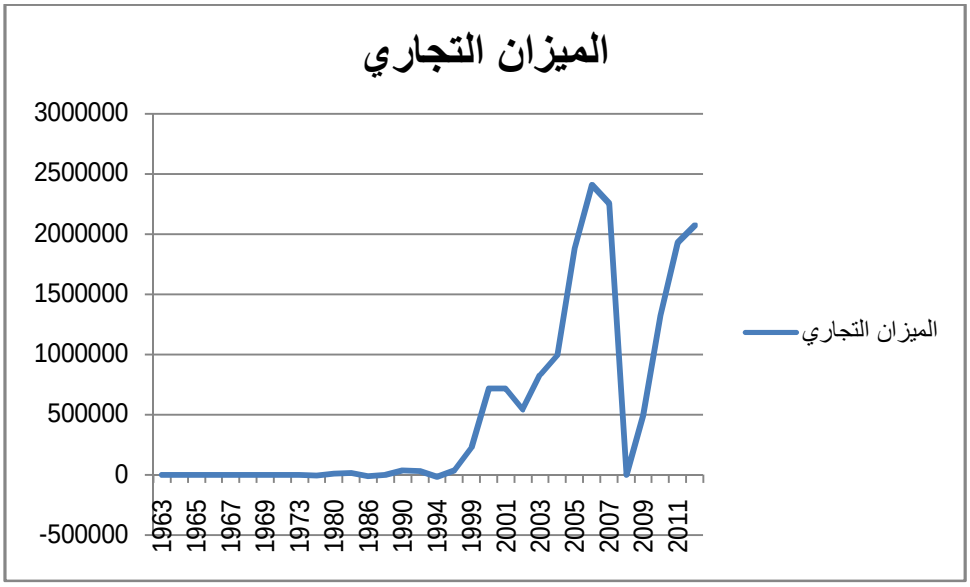

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات ons

من خلال الشكل نلاحظ أن الميزان التجاري يتأثر خاصة بمنحنى الصادرات وخاصة مدى التنافر بينه وبين منحنى الصادرات وفي نفس الوقت نجد ان منحنى الصادرات يطابق تقريبا منحنى صادرات المحروقات.

وما يمكن ملاحظته من الشكل هو أن سنة انطلاق هي 1990 حيث تجد النقطة التي تزيد قيمة الصادرات عن الواردات في حدود 70000 مليون دينار لتصل إلى أعلى مستوياتها لسنوات الألفية بحوالي 2000000 مليون دينار، ونلاحظ أيضا ان الميزان التجاري تراجع في سنة 2008 وهذا الاختلال أسعار البترول في هذه السنة وعاود الارتفاع من جديد.

خلال عام 2012 حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 27.18 مليار دولار، هذا الارتفاع طفيف في الفائض التجاري يرجع للاستقرار النسبي لتوفق الواردات والصادرات للوطن.

المبحث الثاني : اتجاهات تحرير التجاري في الجزائر :

أن الاقتصاد العالمي أصبح يتميز بخاصيتين أساسيتين هو إعادة توحيد النظام الاقتصادي العالمي على أساس ما تفرضه العولمة الاقتصادية و مؤسساتها،و الثانية هي اتجاه دول العالم إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها خدمة لمصالحها،و هو ما ينطبق على الجزائر و التي تحاول إلى انضمام إلى المنظمة التجارة العالمية منذ إنشائها من جهة،و كذا توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي و التي ستنضم بموجبه إلى منظمة التجارة الحرة في أفاق 2017 من جهة أخرى.

المطلب الأول :الاتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي : نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري و عجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات،و تطورت خدمة الدين من 93مليار دولار سنة1970الى 9,05مليار دولار سنة1993مما تطلب اللجوء الجزائر لكل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للحصول منهما على قروض و مساعدات مسيرة للسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية،حيث انضمت الجزائر إلى FMIبتاريخ 26 أوت 1963 و تتمثل الجزائر في الصندوق بمحافظ بنك الجزائر و ذلك في مجلس المحافظين الذي ينعقد بسوريا،كما أن لها عضو باللجنة 24 التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق حول موضوع النقل لموارده نحو الدول المتخلفة و الجزائر في هذه اللجنة ينوب عنها المغرب.

و في 1988 لجأت الجزائر إلى استخدام القسط الاحتياطي،و القرض يكون منقسما إلى أربعة أقساط كل قسط يمثل25% من مرحلة دول الأعضاء في الصندوق و يكون هذا القسط اقل حصة من الدولة في الصندوق و لا يكون إلا في إطار تثبيت حيث وقعت الجزائر أول اتفاقية ماي1989 و وافق FMI على دمج الجزائر كليا ما قيمته 135,7 مليونDTS و المستخدمة في 30 ماي 1990.

_اتفاق 1989 ثم 1990معFMI بالإضافة إلى اتفاق أخر مع البنك العالمي في 1989/09 حيث أكدت الجزائر على التطبيق ألامركزية تدريجيا و خلق بيئة تمكنها من اتخاذ القرار و انطلاق سياسة سعر الصرف و تشجيع القطاع الخاص.

_توقيع الاتفاق الاستعدادي في 1991/60/03 و كانت هذه الاتفاقية تامة السرية.

المرحلة الأولى : 1989/05/31الي1990/05/30 : هذا الاتفاق هو أول البرنامج الذي نال حظه من التطبيق في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانيات و إن إجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي :

1_تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات و ذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة و من خلال فانون المالية لسنة1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية و إدخال بعض التعديلات على قانون التجاري و خاصة فيما يخص السجل التجاري،استحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة،إصدار بعض الأحكام الجبائية،اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك و منح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص و هذا من شانه انه يمهد لتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

2_إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية.

3_السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

المرحلة الثانية :من 1991/06/31الي 1962/03/30 : إن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى من أجل حصولها على أموال الكافية و اتفقت على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي :

_إصلاح المنظومة المالية بما فيها الإصلاح النظام الضريبي و الجمركي و الاستقلالية المالية للبنك المركزي.

_تخفيض قيمة سعر الصرف و إعادة الاعتبار للدينار الجزائري.

_تحرير التجارة الخارجية و كذلك الداخلية و العمل على رفع صادرات النفط.

_تشجيع أنواع الادخار و تخفيض من الاستهلاك.

_تحرير أسعار السلع و الخدمات و الحد من تدخل الدولة و ضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

و كانت الانجازات المحققة في مجال التجارة هو تحرير التجارة أكثر من 75%من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي و امتد ذلك إلى غاية جويلية 1992و خاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة و الكمالية و كذلك إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية و الداخلية من

استيراد و تصدير الحسابات بالعملة الصعبة و تنظيم التجارة الجملة، إصلاح النظام الضريبي و تحرير القيود الجمركية و ذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم و تشجيع الاستثمار الخارجي و فتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات.

_مرحلة الثالثة : من ابريل1994_إلى مارس1995 : إن انخفاض سعر البترول أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية و منها لجأت إلى المديونية الخارجية أدت بالجزائر إلى الاستنجاد بالصندوق النقد الدولي و من خلال هذه المرحلة تنوي الجزائر إلى الدخول في اقتصاد السوق و تخفيف من مشاكل الاجتماعية : كالبطالة،السكن،و تلخص إجراءات هذا الاتفاق فيما يلي [1]:

_تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية و ذلك برفع النمو للناتج الداخلي الخام و منه تخفيض معدل التضخم و ذلك باستخدام إعادة توازن الأسعار و مراجعة تخفيضها و رفع الدعم عنها.

_ترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

_إعادة هيكلة المؤسسات الدولية و تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

_تحرير التجارة الخارجية.

_توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية للقطاع البناء و المحافظة على القدرة الشرائية الاجتماعية.

مرحلة الرابعة : من 31مارس1995 _01ابريل 1998 : كانت الجزائر تختنق بحمل من الديون بالعملة الصعبة التي غالبا ما ابرمها بالاستخفاف مع المؤسسات المالية الدولية و بالرجوع إلى المديونية فقد تراجعت بين1997_1998 بحوالي750مليون دولار إلى 30,47 مليار دولار.مما اجبر الدولة على اتخاذ الإجراءات مثل تجميد عدد من المشاريع و ترشيد النفقات من ميزانية بعض المؤسسات و الهيئات[2]،و قد خفضت الرسوم الجمركية بناء على نصيحة الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي إلى مستويات تقل كما هو سائد في المنطقة،باستثناء تلك المستويات تركيا و إسرائيل و يبلغ معدل الرسوم الجمركية الوسطى في الجزائر 11%.و الحد الأقصى 30% فحين أن معدل هذه الرسوم في تونس يبلغ حوالي 20% و بالمقابل فقد شهد القطاع الصناعي في الجزائر عملية تراجع حيث تناقصت حصته في الناتج المحلي القائم من 16%الى6% ،هذا و ليست

[1] مدني بن شهرة ،سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية ،2008، جامعة ابن خلدون، تيارت ، الجزائر ، ص118الى121.

[2] د :مدني بن شهرة،الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل،دار الحامد للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1 2009 ،ص144

الصناعة الجزائرية في الوقت الراهن مستعدة للتنافس على المستوى الدولي، و بهذا تعجز الجزائر عن تنمية منتجاتها التصديرية و يفتقر القطاع الخاص على التنافس على الصعيد الدولي.

المطلب الثاني :الشراكة الأوربية الجزائرية (الاورو_جزائرية) : [1] يعتبر الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول للجزائر خلال كل فترات، حيث أن 70% من الصادرات الجزائرية توجه إلى أوربا في حين أكثر من 60% من وارداته تأتي من أوربا، في حين أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري هذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوربا. أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوربية، فان أكثر من 60%من إجمالي الواردات.

1التعاون الاور_جزائري قبل مؤتمر برشلونة : لم توقع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية شراكة من المجموعة الاقتصادية الأوربية على غرار ما فعل كل من المغرب و تونس سنة1969 و استمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لقرار المجموعة الأوربية الصادر في 28 مارس1963،ذلك أن العلاقات بين الجزائر و المجموعة الأوربية طبعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينات جعلتها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني، و لكن مع نهاية الستينات قررت بعض الدول كايطاليا رفض مواصلة منح أفضليات للصادرات الجزائرية التي كانت تتلقاها في أسواق المجموعة، الأمر الذي أدى إلى انطلاق المفاوضات الثنائية بين الجزائر و المجموعة الاقتصادية الأوربية سنة1972 و في 26 افريل من نفس السنة وقعت الجزائر على غرار باقي الدول المتوسطية على اتفاق التعاون الذي دخلت حيز التنفيذ رسميا في 1978.و لتسهيل نظام الاستيراد المواد الفلاحية من دول جنوب المتوسط تم إصدار نظام 1764_25بتاريخ 29جوان1992 من طرف المجلس الأوربي و الذي ينص في مادته الأولى على تسريع عملية إلغاء الرسوم الجمركية اتجاه جنوب المتوسط من خلال تخفيض التعريفة الجمركية إلى اقل من 2%.

2_مؤتمر برشلونة و مسار العلاقات الاور_جزائرية : [2] انعقد المؤتمر الاورو المتوسطي في مدينة برشلونة يومي27_28 نوفمبر1995 ليكون نقطة البداية لمسار برشلونة للشراكة الاور_متوسطية و لم ترد أي مشكلة ذات صعوبة تذكر عند و ضعها حيز التطبيق و لقد حدد المؤتمر ثلاث جوانب أساسية هي : المشاركة السياسية و الأمنية، المشاركة الاقتصادية و المالية و المشاركة الثقافية و الإنسانية.و بتاريخ 30ديسمبر 2004

[1] **مجلة سياسات التحرير الاقتصادي و اتفاق التجارة الحرة في المنطقة العربية، القاهرة، يناير2009 ، ص15.**

[2] **/فيصل بهلولي، نفس المرجع، ص114.**

إقامة اللجنة مكلفة بمتابعة و إقامة منطقة التبادل الحرفي اتخذت إجراءات لحماية المنتجات الوطنية و ذلك بتطبيق :

_إجراءات ضد الإغراق الأسواق بالسلع.

_إجراءات تعويضية.

_إجراءات وقائية.

إجراءات استثنائية لصالح الصناعات حديثة المنشأ أو بعض القطاعات التي تعاد هيكلتها.

و في إطار متابعة تنفيذ الاتفاقية تعقد جلسات مستمرة بين الأطراف المتعاقدة مع الجزائر منها جلستان سنة 2010، تخص تجارة الخدمات،و الثانية تخص استئناف المفاوضات لغاية سنة2010 سعيا لتحرير متزايد لتجارة المواد الفلاحية و الغذائية ذات الصلة بالفلاحة[1]

المطلب الثالث :علاقة الجزائر بمنظمة العالمية للتجارة OMC

يعتبر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة هدفا أساسيا سطرته الحكومة فهو خيار استراتجي لا رجعة فيه ،فهذا الانضمام أداة قوية تأتي لتدعيم الإصلاحات الاقتصادية المبادر فيها،قصد ضمان اندماج أنجع في الاقتصاد العالمي الذي يعتبر عاملا أساسيا لتنمية الاقتصادية الدائمة.

1_تقديم طلب الانضمام : قررت الأطراف المتعاقدة في جولة الاورجواي في 1986،أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ،أن تشارك في مجريات جولة الاورجواي مع شرط أن تلغي بنية التعاقد في الاتفاقية قبل 30افريل 1987،و هذا عكس الجولات السابقة التي شاركت فيها بعض الدول منها الجزائر كعضو ملاحظ دون شرط و بالفعل قدمت الجزائر طلب التعاقد إلى سكرتارية الجات في 30افريل1987،و في جويلية من نفس السنة تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف طلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية،و بالتالي شاركت الجزائر في جولة الاورجواي كعضو ملاحظ،حيث قدمت الجزائر بصفة رسمية

1 د.نوري منير. المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية ملتقى الرابع ، جامعة الشلف، الجزائر 2011.

مذكرة الانضمام تشرح فيها سياستها الخارجية بتاريخ 05جوان1996 و كانت المذكرة تتضمن النقاط التالية : [1]

_شرح الخطوط العريضة للنظام الاقتصادي الذي انتقل من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.

_تقديم جميع المعلومات ذات طابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية و تنظيمها.

-شرح و توضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات و الواردات في المجال الصناعي.

_تقديم عرض عن تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية.

2-الاهداف التي تسعى إليها الجزائر من خلال انضمامها إلى المنظمة التجارة العالمية :

_**إنعاش الاقتصاد الوطني :** من خلال ارتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى و حد أقصى، و الامتناع عن استعمال القيود الكمية،مما ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء و بالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

_**تحفيز و تشجيع الاستثمارات :** إن انضمام الجزائر إلى منظمة قد يفتح لها المجال و يمنحها فرصة اكبر لجلب المستثمرين الأجانب و ذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية خاصة بالاستثمارات في مجال التجارة،و التي تعود باستثمارات هامة في الجزائر.

_**التأكيد من إرادة الجزائر في الانفتاح على التجارة العالمية :** و هو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الركائز الأساسية لسياسة التجارية الخارجية و المتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات،الرفع من مستوى تنافسية في القطاع الصناعي و التحكم في واردات الجزائر من المواد الغذائية و بالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية.

المطلب الرابع: مراحل المفاوضات للإنظمام إلىOMC

- اتصلت الجزائر بمنظمة التجارة سنة1987 في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية منذ سنة1964 لم تقدم الجزائر أي مبادرة للانضمام إلى الجات نظرا لطبيعة اقتصادها الاشتراكي.

[1] د.جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة ، عدد11_ 2011، ص227

- الاتصال الفعلي كان في ماي 1996 قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى المنظمة و كان عليها إجراء مفاوضات متعددة الأطراف وفقا للمراحل التالية :

المرحلة الأولى : جرت المفاوضات الأولى متعددة الأطراف سنة1998 و أجابت الجزائر على300 سؤال يتعلق بهيكلية الاقتصاد الوطني و تطوره و هو يسمح لأعضاء المنظمة التعرف على اقتصاد الدولة.

المرحلة الثانية : تواصلت المفاوضات سنة1999 مع انعقاد مؤتمر سيات ب.و.م.ا و كان على الجزائر تقديم مدونة تتضمن قواعد الانضمام.

المرحلة الثالثة : بعد توقيع اتفاق الشراكة 02/04/19بدات الجزائر في المفاوضات الثنائية التي دامت 18شهر تحاول الجزائر من خلالها التوفيق بين عاملين هما :

_الالتزام بتحرير الاقتصاد الوطني.

_توفير وسائل الحفاظ على المصلحة الوطنية.

المرحلة الرابعة : بدأت في 2003/11/28 تم بوفد جزائري مكون من 28 عضو يمثلون الإدارة و القطاعات،و قد تضمن جدول الأعمال :

_تأهيل القطاع التشريعي المنظم للتجارة الخارجية.

_معاهدات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة.

المرحلة الخامسة : بدأت في أكتوبر2004 بجنيف و تعتبر أخر مرحلة في المفاوضات و تتميز ب :

_تقديم الجزائر لعروض التعريفة الجمركية الثالثة للمنتجات الفلاحية و الرابعة للخدمات لخفض الرسوم من 0الى 20للقطاع الفلاحي.

-واصلت الجزائر مع كبرى الدول على مستويات عرض للتعريفات الجمركية بنسبة مرضية.

-أكد وزير التجارة أن الجزائر قطعت حوالي 95 من مسار انضمامها إلى منظمة التجارة في انتظار ما ستسفر عنه الجولة العاشرة من المفاوضات.

_تلقت الجزائر أثناء الجولات التسع من مفاوضات الانضمام 1500 سؤال من الدول الأعضاء و

المشكل حسب وزير التجارة : (الدول الأعضاء يعانون من عوائق موضوعية لفهم إجابات الجزائر).

_و من بين المسائل التي لا تزال عالقة ما تريد فرضه هذه الدول على الجزائر من شروط خاصة بتحرير الخدمات في مجال الطاقة.

_قامت الجزائر بالكثير لفتح تجارتها الخارجية من خلال إصلاح منظومتها الجمركية و القانونية وفقا لشروط المنظمة.

_منذ1998 تعمل الجزائر على الدفاع عن مصالحها و تجنب اكبر قدر للشروط الأمريكية و الأوربية.

_ترفض الأحزاب اليسارية الانضمام إلى المنظمة و على رأسها حزب العمال باعتبار أن الانضمام يهدد الاقتصاد الجزائري و يحول البلاد إلى سوق مفتوحة.

_حسب تصريح خبير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية إن الجزائر بحكم تبعيتها للواردات الغذائية تدفع فاتورة اكبر في حال تحرير واسع للتجارة الدولية.

2-انعكاسات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية :

_**الصادرات السلعية** : اكتساب الجزائر لسوق خارجية و بالتالي الموارد الطاقوية الأولية هي التي تشكل النسبة الكبرى من حصيلة الصادرات.

_**الواردات السلع** : يوجد اثرين سلبيين هما :

-ارتفاع بعض أسعار الواردات و هذا يعني أن فاتورة الواردات الغذائية سترتفع بشكل كبير مما يؤدي إلى خسائر سنوية.

_تدفق الواردات على الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى :

- خسائر ناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية.
- خسائر ناتجة عن إلغاء القيود مما يؤدي إلى خلق جو من المنافسة و عدم قدرة بعض المؤسسات على الصمود.

- أما الأثر الايجابي يتمثل في تنمية الميزة التنافسية للقطاع الزراعي لزيادة الحافز الاستثماري.

- **مجال تجارة الخدمات :** إن انضمام الجزائر إلى OMCيحتم عليها ذلك الالتزام بتحرير قطاع الخدمات،بالتالي فان مؤسسات الخدمات لا تستطيع الصمود في وضعية تنافسية لمحدودية إمكانيتها.

- تحميل الصناعة الجزائرية أعباء مالية تقلل من وضعها التنافسي.

- صعوبة نقل التكنولوجية و براءة الاختراع المبتكرة بشكل كبير في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى الاحتكار و التحكم الخارجي في سلوكيات استعمال التكنولوجيا.

- **أما الجانب الايجابي فيكمن :** قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي نتيجة وجود التشريعات التي تحمي الإبداعات و الابتكارات.

- **الصناعات الدوائية** : إن التركيز إلى منتجاته تغطي60من السوق المحلي،و كذا إمكانية التصدير المتاحة له و قد تقرر ذلك في المؤتمر الوزاري بالدوحة حيث سمح للبلدان النامية بالحصول براءة الاختراع في إنتاج الأدوية.

- و هذا ما يجعل الجزائر تبحث من خلال خطة تسويقية تضمن استهلاك الدواء الوطني و هذا ما يعني إيجاد نظام جودة المنتجات الغذائية الوطنية.

- **المشتريات الحكومية** : و هنا سيتم إحالة مجال للمنتجين و المصدرين للمشاركة في مناقصات الحصول على العقود أي تجربة المؤسسات الجزائرية من : امتياز التعاقد، الحماية من المنافسة.

- **تراخيص الاستيراد :** زيادة المنافسة الأجنبية للمؤسسات الوطنية و هذا طبقا لما تنص عليه اتفاقية من خلال ضمان عدم تراخيص الاستيراد أو كوسيلة للحد من الواردات.

الإغراق و الأسواق المحلية : تؤدي هذه الظاهرة إلى إضعاف المنتجات المحلية و من تم المؤسسات الوطنية و تم وضع اتفاقيات تسمح للدولة بحماية صناعتها الوطنية في حالة ثبوت وجود إغراق من السلع الأجنبية.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للجزائر

في الكثير من الأحيان تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر وذالك حتى ولو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيم توازنها في المدى القريب فانه توجد قوى تعيدها إلى هذه القيم، وتضمن تحقيق هذه العلاقة في المدى الطويل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي و النمو الاقتصادي .

المطلب الأول :تحليل النظري للنموذج:

إن محاولة فهم كيفية تأثير درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج الداخلي الحقيقي، كمية للعمال مخزون راس المال ودرجة الانفتاح الاقتصادي

النموذج الذي نريد بناءه يعتمد على الناتج الداخلي الخام وهو في الحقيقة دالة الإنتاج العامة (كوب دوكلاس) و التي تأخذ بصيغة العامة :

$$y = f(L, K, T)$$

بحيث تمثل Y: الناتج الداخلي الخام

تمثل L: قوة العمل

تمثلK: مخزون رأس المال

تمثل T: التقدم التكنولوجي

من خلال دراستنا لدالة الإنتاج (كوب دوكلاس) نلاحظ أن هناك عدة متغيرات تأثر في دالة الإنتاج وهي العمل ورأس المال وتطور التكنولوجي ولهذا نعبر عن الإنتاج بالناتج الداخلي الخام بالقيمة الحقيقية ، وقمنا باستبدال T التقدم التكنولوجي ب الانفتاح الاقتصادي بحيث تصبح

$$T = f(open) = \frac{x+m}{pib}$$

وذالك حسب دراسة سابقة التي قامت بها Nadia Lemzoudi في دول شرق إفريقيا وسنحاول تطبيقه على الجزائر وقمنا بحصر المتغيرات المفسرة له للفترة الممتدة من (1990الى 2012) وهي

1- الإنتاج: إن الحديث عن الإنتاج، يؤدي بنا إلى الحديث عن اللوغاريتم الناتج الداخلي الخام لقد قمنا باستخدامه بالقيمة الحقيقية لناتج الداخلي الخام كتعبير عن النمو الاقتصادي.ونرمز له بـــ(LNPIB).

2- العمل: ونرمز له في الدراسة بـــ (LNL). حيث تمثل اللوغاريتم العمل

3- رأس المال: إن الحديث عن رأس المال يؤدي بنا إلى الحديث عن اللوغاريتم مخزون رأس المال، ونرمز له بـــ(LNK).

4- درجة الانفتاح الاقتصادي : إن لوغاريتم درجة الانفتاح الاقتصادي ونرمز له ب (Lnopen)

بحيث تصبح المعادلة بعد إدخال اللوغاريتم على الدالة بصيغة التالية:

$$Lnpib_t = \alpha + \beta LnK_t + \delta LnL_t + \theta Lnopen_t + \varepsilon t$$

دالة الإنتاج الكلاسيكية

نقدر هنا قياسيا خلال الفترة تقدير (1990-2012) دالة الإنتاج الكلاسيكية، وللقيام بالدراسة التطبيقية يحتاج البحث إلى العمل على المعطيات التالية: اللوغاريتم الناتج الداخلي الخام(LnPIB)، اللوغاريتم مخزون رأس المال(LnK)،و اللوغاريتم العمل(LnL)، و إجمالي الانفتاح الاقتصادي lnopen1ولتي تمثل فيه إجمالي الصادرات والواردات على الناتج الداخلي الحقيقي، وتمثل lnopen2 مجموع الصادرات و الواردات خارج المحروقات على النمو الناتج الداخلي الحقيقي ، وتمثل ln x الصادرات خارج المحروقات على الناتج الداخلي الحقيقي

الجدول3-6 : يمثل متغيرات الدراسة

السنوات	PIB	k	L	Open1	Open2	X
1990	554.4	2473.5	0.802	33.92	16.081	0.663600288600289
1991	862.1	1820	0.764	41.601	16.403	0.788655608398098
1992	1047.4	1873.4	0.77	39.36	18.039	1.0911520473418
1993	1189.1	1895	0.768	37.119	18.124	1.09124547977462
1994	1487.4	1543	0.756	43.023	23.603	0.872394782842544
1995	2004.9	1499.1	0.72	49.95	26.529	1.21193076961444
1996	2570	1643.3	0.72	28.486	21.024	1.8763813229572
1997	2771.3	1658.7	0.745	44.531	19.584	1.74196225598095
1998	2803	1633.1	0.72	41.108	20.191	0.749375668926151
1999	3215.1	1630.1	0.707	44.95	19.584	0.909769525053653
2000	4123.5	1800	0.702	56.443	17.104	1.11749727173518
2001	4257	1772.9	0.727	52.757	18.91	1.12499412731971
2002	4541.87	1809.7	0.741	54.337	22.115	1.29854002866661
2003	5266.82	2118.9	0.763	56.048	20.708	0.732605253264778
2004	6127.45	2630.8	0.797	59.258	22.244	0.919501587120254
2005	7564.6	3121.6	0.847	64.335	20.419	0.879782143140417
2006	8512.2	3456.4	0.877	64.931	19.111	1.01063179906487
2007	9408.3	3934.4	0.962	64.725	21.116	0.981813930253075
2008	11042.8	4588.2	0.887	46.57	24.075	1.1319049516427
2009	10135.6	3640.5	0.898	60.395	27.737	0.759856347922175
2010	11250.5	4046.4	0.90	100.487	26.277	1.0015199324475
2011	14481	4357.7	0.91	59.783	23.372	1.02790553138595
2012	14409.04	4630.1	0.899	63.907	24.922	1.15715550793113

المصدر: بالاعتماد على المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي و البنك العالمي

بحيث : PIB يمثل الدخل الوطني الحقيقي الوحدة بالمليار دينار جزائري

حيثK: تمثل مخزون رأس المال الوحدة 10^6 دينار جزائري

حيث: Lنسبة العمالة في الجزائر

حيث:Open1 درجة الانفتاح الاقتصادي الكلية بالنسبة المؤوية

حيث:Open2 درجة الانفتاح الاقتصادي خارج المحروقات بالنسبة المؤوية

حيث: X تمثل الصادرات خارج المحروقات على الناتج الداخلي الحقيقي الوحدة بالنسبة المؤوية

المطلب الثاني : دراسة العلاقة :

1-1- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

يمكن تعريف السلسلة الزمنية المستقرة كما يلي: "السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة الزمنية التي لاتتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، ولا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة أو بالنقصان"[1]، كما يمكن تعريفها أيضا بأنها: "السلسلة الزمنية التي لا تحتوي لا على اتجاه عام ولا على المركبة الفصلية"[2]، أما التعريف الإحصائي للسلسلة الزمنية المستقرة "فهي السلسلة التي يكون متوسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن"، أي أن:[3]

$$1).\ E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu \quad \forall_t . \forall_m$$
$$2).\ Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta^2 \cdot \forall_t$$
$$3).\ Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu) - (Y_{t+m} - \mu)] = \gamma_m$$

وتعتبر دراسة الإستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة السلاسل الزمنية، لأن غياب الإستقرارية قد يسبب عدة مشاكل قياسية، وهي مشكلة الانحدار الخاطئ "Régression fallacieuse"، والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة، بالرغم من ارتفاع مختلف المعاملات الإحصائية (R^2) معامل التحديد، والارتباط (r)، واختبار معنوية المعلمات المقدرة...)، والتي تجعل النموذج مقبول إحصائيا، ومن أجل تفادي ذلك يجب إرجاع الإستقرارية للسلاسل الزمنية الغير المستقرة

يمكن التمييز بين نوعين من المسارات، وذلك حسب ترتيب (Nelson plasser) سنة 1982.

---

1 شرابي عبد العزيز ، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 30.

2 BOURBONNAIS . R « Econométrie » ed. DUNOD . Paris, 2002, pp 225-228.

3 تومي صالح، ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 173.

أ- المسار من النوع "TS": « Trend stationary »

تتكون السلسلة غير المستقرة (TS)، من مركبتين، الأولى عبارة عن دالة خطية بدلالة الزمن، في حين المركبة الثانية عبارة مركبة عشوائية (سلسلة التشويش الأبيض)، وهي مستقرة لتوقع رياضي منعدم.

لتكن لدينا سلسلة زمنية (yt) وليكن لدينا ε_t انحراف السلسلة yt،بالنسبة للاتجاه المحدد وعليه المسار (TS) الخطي يكتب على الشكل التالي:

$$P(L).\varepsilon_t = \theta(L)\cdot U_t \qquad U_t \to i.i.d\ \left(O_i\sigma_u^2\right)$$

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1.t + \xi_t \qquad \textbf{[1]}$$

حيث: α0، α1: ثوابت.

θ(L), P(L): معاملات التأخير.

في حالة ما إذا كانت: $\xi_t = U_t$ فإنه يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1.t + U_t \qquad U_t \sim i.i.d\left(o;\theta_\mu^2\right)$$

$$\begin{cases} \mathrm{E}(y_t) = \alpha_0 + \alpha_1.t + U_t & \forall t \\ Var(y_t) = \theta_\mu^2 & \forall t \\ Cov(y_t; y_S) = 0 & \forall t; \forall S : t \neq S \end{cases}$$

ب- المسار من النوع "DS" Differency stationary

وتسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار العشوائي. "processus de marche aléatoire"، إذ تكون فيها علاقة الاتجاه غير واضحة وهي عبارة عن المسارات التي يمكن إرجاعها مستقرة باستعمال معامل الفروقات ويكتب المسار "DS" من الدرجة الأولي كما يلي:

$$y_t = \beta + y_{t-1} + \xi_t \Leftrightarrow \Delta y_t = \beta + \xi_t$$

$$\varphi(L).\xi_t = K(L).\mu_t \qquad U_t \sim i.i.d\left(o;\theta_\mu^2\right)$$

يمثل معامل الفروق: $\Delta=(1-L)$.

متعدد الحدود: $K(L)\ ;\phi(L)$

وكمثال بسيط للمسار (ΔS) الانتقال العشوائي مع $\varphi(L)\equiv K(L)\equiv 1$ و $\xi_t = U_t$.

$$\Delta y_t = \beta + U_t$$

$$y_t = \beta + y_{t-1} + U_t \qquad U_t \sim i.i.d\left(o;\theta_\mu^2\right)$$

1-1-2- اختبار الجذر الأحادي: (Unit Root) :

قبل المرور إلى اختبارات الجذر الأحادي، نقوم بكتابة المتغيرات على شكل اتجاه عام وعشوائي، فتكون كل سلسلة زمنية من الشكل التالي:

$$A_j(L)Z_{jt} = B_j(L)\ \ell_{jt} \qquad Y_{jt} = td_{jt} + Z_{jt} \qquad [2]$$

حيث: td_{jt}: تمثل الاتجاه العام déterministe للمتغيرة Y_{jt}

Z_{jt}: تمثل المركبة العشوائية Stochastique من الشكل ARMA.

e_{jt}: عبارة عن متغيرة تتبع التوزيع الطبيعي.

كما يمكن التعبير عن مركبة الاتجاه العام بالعلاقة التالية:

$$tdt = K + \sigma t$$

σ ، K : شعاعان للثوابت من الحجم (1 , n).

-اختبار فيليبس و بيرسون ((Phillip-Perron(PP)):

في نموذجنا هذا نقوم بتطبيق اختبار (Phillip-Perron(PP): لأن لديه قدرة اختبارية أفضل و أدق من اختبار (ADF test) ، و خاصة في حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختباري DF، والصيغة الرياضية لاختبار (PP) كالآتي:

$$\Delta Z_t = \phi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma(t - \frac{T}{2}) + \psi\Delta Z_{t-i} + e_{3t}$$

1- Δ : تمثل الفرق الأول.

القيم الحاسمة t لاختبار الفرضية العدمية

-اختبار الفرضيتين التاليتين :

الفرضية العدمية: $\boldsymbol{H_0: \rho - 1 = 0}$ أي يوجد جذر وحدة وبالتالي السلسة الزمنية غير مستقرة ولا يصلح استخدامها للتقدير

الفرضية البديلة: $\boldsymbol{H_1: |\rho - 1| < 0}$ السلسلة الزمنية مستقرة

باستعمال البرنامج الاقتصادي EVIEWS 7 يتم اختبار PP عند القيمة الجدولية الحرجة α=5%، وبالتالي شرط الاستقرارية لابدأن يكون متوفر لدينا من نفس الرتبة بالنسبة إلى كل المتغيرات و ذالك على النحو التالي :

- إذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية tøj المقدرة التي تخضع إلى توزيع ستودينت تتجاوز القيمة المطلقة الحرجة الجدولية عند مجال الخطأ α=5%،فإننا نرفض الفرضية العدمية $\boldsymbol{H_0}$ ونقبل بافرضية البديلة $\boldsymbol{H_1}$ وبالتالي السلسلة الزمنية ساكنة ، وإذا كانت إقل من القيمة الحرجة الجدولية فانه لا يمكن رفض الفرضية العدمية$\boldsymbol{H_0}$ ، اي هناك جذور و بالتالي نقوم باختبار سكو الفرق الأول First difference واذاكانت السلسلة غير ساكنة للفرق الأول نكرر الاختبار إلى الفرق الثاني second difference .و الجدول يلخص ذالك .

- **نتائج إختبار السلاسل الزمنية للمتغيرات النموذج**

الجدول3-7 : اختبار إستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المفسرة و المتغير التابع عند(0)I

المتغيرات	اختبارpp	
	pp tøj	القيمة الجدولية الحرجة5%
Lnpib	2.12	3.64
Lnl	0.317	3.64
Lnk	2.518	3.64
Lnopen1	3.12	3.64
Lnopen2	2.46	3.64
Lnx/pib	3.33	3.64

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة باستخدام البرنامجEVIEWS.7

الجدول 3-8: اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المفسرة و المتغير التابع عند (1)I

المتغيرات	اختبارpp	
	pp tøj	القيمة الجدولية الحرجة5%
Lnpib	10.58	3.64
Lnl	4.71	3.64
Lnk	5.36	3.64
Lnopen1	13.35	3.64
Lnopen2	4.27	3.64
Lnx/pib	8.43	3.64

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة باستخدام البرنامج EVIEWS.7

من خلال الجدول :

-بالنسبة لاختبار PP للمستوى (0)I

نلاحظ ان القيمة المطلقة tøj لكل من المتغيرات أقل من القيم المطلقة الحرجة عند مجال الخطأ α=5% وبالتالي هناك جذور وحدة لكل من المتغيرات السابقة ، اذانقبل بالفرضية العدمية H_0

ونرفض H_1 مما نستنتج أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة المستوى I(0) ،وبالتالي ننتقل ألى الاختبار الموالي .

- بالنسبة لاختبار PP لتفاضلات الأولى :

هذا الاختبار أعطى قيم tøj بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الحرجة الجدولية و بالتالي نرفض H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 و بالتالي تحقق شرط الاستقرارية عند مجال المجازفة α=5% وبالتالي يمكن استنتاج أن المتغيرات هي سلاسل زمنية ساكنة المستوى الفرق الأول تحظى باتكامل المتزامن على المدى البعيد

(PIB,L,K,OPEN) ⟶ IN(1)

ـ اختبار معنوية الثابت والاتجاه للمتغيرات :

الهدف من هذا الإختبار هو ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات لها ثانت أو إتجاه عشوائي أو إتجاه خطي .

- الجدول3-9 : نتائج اختبار معنوية الثابت و الاتجاه العام لسلاسل الزمنية للمتغيرات :

سلسلة التفاضلات الأولى	اختبار الأستقرارية	الثابت Intercept	الزمن Trend	نتائج الاختبار
Lnpib	**مستقرة**	**معنوي**	**غير معنوي**	**وسطها ثابت واتجاه عشوائي**
Lnl	**مستقرة**	**غير معنوي**	**غير معنوي**	**وسطها صفري واتجاه عشوائي**
Lnk	**مستقرة**	**غير معنوي**	**غير معنوي**	**وسطها صفري واتجاه عشوائي**
Lnopen1	**مستقرة**	**غير معنوي**	**غير معنوي**	**وسطها صفري واتجاه عشوائي**
Lnopen2	**مستقرة**	**غير معنوي**	**غير معنوي**	**وسطها صفري واتجاه عشوائي**
Lnx/pib	**مستقرة**	**غير معنوي**	**غير معنوي**	**وسطها صفري واتجاه عشوائي**

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة باستخدام EVIEWS.7

2-اختبار التكامل المشترك : Cointegration test

بعد التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات السابقة و التي وجدت مستقرة من الفرق الأول .

اختبار التكامل المتزامن باستخدام طريقة johanson

يعتبر هذا الاختبار الاوسع من المنهجية المطبقة من إختبار Granger & Engele ، فهو يسمح بتحديد عدد العلاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة ، وتعتمد منهجية johanson على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي وتتمثل صياغة النموذج في :

$$Lpib_t = \alpha + \beta LK_t + \delta LL_t + \theta Lopen_t + \varepsilon t$$

ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$).

ويعرف اختبار الأثر بـــ : $\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} \log(\hat{\lambda}_i)$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك r يقل أو يساوي عدد المتغيرات mمقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن r =m

اختبار القيم المميزة العظمى Maxhmal eigenvalue بـــ : $\lambda_{\max} = -T \log(1-\hat{\lambda}_i)$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن هناك r متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بانها تساوي r + 1

يمكن تميز ثلاث حلات لمصفوف المزيج الخطي وهي :

- إذا كانت رتبة المصفوفة r=0 ، في هذه الحالة نرفض وجود تكامل المتاساوي .
- إذا كانت رتبة المصفوفة r=m، في هذه الحالة رتبة المصفوفة تامة وتعني ان المتغيرات الاصلية ساكنة .
- إذاكانت رتبة المصفوفة اكبر من الصفر وأقل من m أي : 0<r <m ،نستنتج أن هناك معادلة تكامل واحدة على الاقل مما تدل على توازنية في المدى الطويل .

النتائج المحصل عليها من اختبار التكامل المشترك johansen

1.اختبار الأثر

الجدول 3-10يمثل نتائج اختبار الأثر

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.995407	202.6824	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.828604	89.63367	69.81889	0.0006
At most 2 *	0.706771	52.59434	47.85613	0.0168
At most 3	0.463413	26.83153	29.79707	0.1058
At most 4	0.282225	13.75849	15.49471	0.0898
At most 5 *	0.276437	6.794924	3.841466	0.0091

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعطايات السابقة و برنامج EVIEWS.7

تعليق على الجدول:

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك أربعة علاقات تكامل المشترك وهذا عند مستوى المعنوية 5% لان قيم الأثر أكبر من القيم الحرجة وهذا يعني أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و الانفتاح الاقتصادي .

2.اختبار القيمة العظمى:

الجدول 3-10يمثل نتائج اختبار القيمة العظمى

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.995407	113.0487	40.07757	0.0000
At most 1 *	0.828604	37.03932	33.87687	0.0202
At most 2	0.706771	25.76281	27.58434	0.0840
At most 3	0.463413	13.07304	21.13162	0.4455
At most 4	0.282225	6.963569	14.26460	0.4935
At most 5 *	0.276437	6.794924	3.841466	0.0091

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعطايات السابقة و برنامج EVIEWS.7

تعليق على الجدول:

وحسب طريقة القيمة العظمى تأكد اختبار الأثر أي توضح وجود ثلاث علاقات للتكامل المشترك مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

المطلب الثالث : تمثيل نموذج دالة الإنتاج :

باستخدام طريقة johansen و بستعمال برنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية:

شرح النماذج :

النموذج الأول: قمنا باختبار المتغيرات المفسرة التالية : العمل ، مخزون رأس المال من الاستثمار الأجنبي ، ودرجة الانفتاح الاقتصادي الكلية أي الصادرات والواردات الكلية من أجل معرفة تاثير كل متغير على النمو الاقتصادي .

النموذج الثاني: قمنا بتغيير في النموذج الأول متغير درجة الانفتاح الكلية بدرجة الانفتاح خارج المحروقات من أجل معرفة تاثيره على الانفتاح الاقتصادي

النموذج الثالث: قمنا بتغيير في النموذج الثاني متغير الانفتاح خارج المحروقات بمتغير الصادرات خارج المحروقات لمعرفة تأثيره على الانفتاح الاقتصادي

1 تقدير درجة الانفتاح الكلية :

الجدول 3-12 تقدير درجة الانفتاح الكلية

1 Cointegrating Equation(s):	Log likelihood	88.57793

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNPIB	LNL	LNK	LNOPEN1
1.000000	40.96727	-12.00588	1.955060
	(7.84221)	(2.02968)	(0.54425)

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة و برنامج EVIEWS.7

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن كتابة معادلة الإنتاج كاالتلي :

$$Lnpib_t = -12.0LnK_t + 40.96\,LnL_t + 1.95Lnopen_1$$

تعليق على النموذج الأول :

من الناحية الاقتصادية نلاحظ أن العمل و مخزون رأس المال من الاستثمار الأجنبي موافقة للنظرية الاقتصادية فالعلاقة طرديه بين الناتج الدخل الحقيقي والعمالة، وهذا معناه أنه كلما زاد العمل يؤثرا إيجابيا على الدخل

الحقيقي ، وعلاقة عكسية بين مخزون رأس المال من الاستثمار الأجنبي أي أنه كلما زاد خزين رأس المال من الاستثمار الأجنبي يؤثر سلبا عل الناتج الداخل الحقيقي و هذا راجع لعدم وجود مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية داخل الوطن ، كما نلاحظ إن درجة الانفتاح الاقتصادي الإجمالية علاقة طرديه وموجبة ، أي تِؤثر إيجابيا على الناتج الداخلي حقيقي .

2. تقدير درجة الانفتاح خارج المحروقات :

قمنا باستبدال درجة الانفتاح الاقتصادي الكلية ب درجة الانفتاح خارج المحروقات :

الجدول 3-13 تقدير درجة الانفتاح خارج المحروقات

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 121.4924

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNPIB	LNL	LNK	LNOPEN2
1.000000	6.778192	-1.904159	-4.621772
	(5.34245)	(1.35660)	(0.95603)

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة و برنامج EVIEWS.7

من خلال النتائج المحصل عليها يمكن كتابة المعادلة التالية

$$Lnpib_t = -1.9LnK_t + 6.77\ LnL_t - 4.62Lnopen_2$$

- **تعليق على النموذج 2:**

بالنسبة للعمل و مخزون رأس المال الأجنبي فنلاحظ نفس النتيجة السابقة أما بالنسبة لدرجة الانفتاح خارج المحروقات فنلاحظ النتيجة سلبية أي أنها علاقة عكسية مابينهما و هذا راجع للارتكاز الدولة الجزائرية على تصدير منتج واحد في صادراتها ألا وهو المحروقات

3 تقدير النموذج الثالث:قمنا باستبدال درجة الانفتاح الأقتصادي خارج المحروقات ب الصادرات خارج المحروقات فقط

الجدول 3-14 :تقدير النموذج الثالث

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 108.9236

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNPIB	LNL	LNK	LNX
1.000000	18.22272	-6.672019	-2.217402
	(2.15021)	(0.56047)	(0.27724)

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة و برنامج EVIEWS.7

من خلال النتائج المحصل عليها يمكن كتابة المعادلة التالية :

$$Lnpib_t = -6.67LnK_t + 18.22\ LnL_t - 2.21Lnx$$

تعليق على النموذج الثالث:

بالنسبة للعمل ومخزون رأس المال أجنبي فنلاحظ نفس النتيجة السابقة أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فالعلاقة عكسية بين الصادرات خارج المحروقات و الناتج الحقيقي و هذا لعدم وجود صناعة محلية تنافسية .

الخاتمة :

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة قياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين (1990-2012)، حيث بدأنا بعرض مسار تحرير التجاري في الجزائر ثم انتقلنا إلى التطرق بالاتفاقيات التي أجرتها الجزائر لدخولها إلى اقتصاد السوق ثم قمنا بمحاولة نمذجة درجة الانفتاح الاقتصادي وذلك عن طريق محاولة بناء وتشكيل مختلف النماذج الاقتصادية القياسية الممكنة لها، حيث قمنا أولا بعرض قيم مختلف المتغيرات التي قد تلعب دور مهم في تحديدها الخام ثم الاستعانة ببرنامج Eviews للحصول على هذه النماذج الممكنة، لنتوصل في الأخير إلى دراسة كل نموذج على حده لمعرفة علاقة كل متغير على النمو الاقتصادي .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

أن موضوع اثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي من المواضيع المهمة التي تخص بالنهوض بالاقتصاد الوطني و التي تؤثر على التوازنات الاقتصادية الكلية ، بحيث يرتكز الانفتاح الاقتصادي، على طبيعة التبادل التجاري مابين الدول ، لكن أثر هذا التبادل ، لا يعني بالضرورة حتمية المكاسب بل إن حصيلة التبادل كل دولة مع العالم الخارجي تعتمد على استعداد هذه الدولة للاستفادة من الفرص المتاحة من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

و باعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد صغير مفتوح على العالم يؤثر ويتأثر بالانفتاح الاقتصادي ، بحيث قامت الدولة بجملة من الإصلاحات لتحرير تجارتها الخارجية، أتفاق مع الاتحاد الأوربي و المفوضات من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية .

ولدراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي، تعتبر النماذج القياسية من بين النماذج الملائمة لدراسة علاقة من هذا النوع و اعتمدنا في هذه الدراسة على دالة الإنتاج و المعبر عنها بالعمالة و مخزون رأس المال و التقدم التكنولوجي و الذي عبرنا عنه بدرجة الانفتاح الاقتصادي ، ذالك باستعمال طريقة جهانسن التي تعتبر مناسبة لدراسة نوع هذه العلاقة.

نتائج البحث :

وانطلاقا من التحليل الاقتصادي واستنادا إلى البعد النظري فإننا نخلص إلى النتائج التالية:

- توجد أثر إيجابي مابين الانفتاح الاقتصادي و النمو ا الاقتصاد الجزائري والذي من الاقتصاديات التي تتميز بدرجة معتبرة من الانفتاح الاقتصادي ، بحيث حققت الجزائر في الآونة الأخيرة درجات نمو معتبرة لكنه لا يعكس مكانته على المستوى العالمي نظرا لارتكازه على قطاع واحد في تعاملاته التجارية والذي أكسبه ميزة نسبة الطبيعية لأكثر باعتبار أنه يعتمد على ما وهبته الطبيعة وليس على ما أنتجه العقل البشري
- أضف إلى ذالك غياب مساهمة بقية القطاعات التي تعد طاقة كامنة توفر ميزة تنافسية كامنة لم يتم استغلالها بعد بالشكل المطلوب .
- ضعف وقلة الصادرات خارج المحروقات وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية عرقل عجلة النمو الاقتصادي، رغم جهود الدولة خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- اعتماد على الخارج من حيث تحقيق احتياجات المستهلك حيث تشكل نسبة كبير من الواردات

التوصيات : بناءا على النتائج المتحصل يمكن اقتراح جملة من التوصيات:

- لابد في المباشرة لإعداد لمرحلة ما بعد البترول بتنويع في هيكل صادراتها وبإتباع سياسة تجارية تهدف وتترجم مسار النمو .
- تشجيع الصناعات المحلية و الاستثمارات من أجل القدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة .
- البحث عن السبل الكفيلة بتنويع الموارد (سلع، رؤوس أموال) التي تعمل على التموين و التمويل ، والحقن الراشد لتكوين قاعدة أساسية في الاقتصاد ، وبالتالي دفع عجلة النمو .
- إقامة علاقات اقتصادية مع الدول العربية ، ودول إفريقيا التي تتماشى واقتصاد الوطني ، بهدف تحقيق مصالحها.
- عدم تكافئ الموارد بين الجزائر و الدول المتقدمة لذالك يجب عليها استغلال نقاط القوة في تفاوضها ، حيث تتوفر على سوق استهلاكية بالإضافة إلى المواد الأولية .
- استغلال الطاقة البشرية و الكامنة في صالح الوطن.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الكتب

كتب باللغة عربية :

.إبراهيم لغيسوي، الجات و أخواتها،" النظام الجديد لتجارة الدولية العالمية و مستقبل التنمية العربية"،مركز الدراسات الوحدة العربية ، مصر ، 2005 .

- سمير محمد عبد العزيز ،التجارة العالمية بين جات 94 و منظمة التجارة العالمية، مكتبة الإشعاع ، مصر، 2001
- أحمد الشقر ، الاقتصاد الكلي، دار العلمية لنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1، 2002.
- أحمد فاروق غنيم،حول تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة،مصر،2004
- أسامة محمد باحنشل ، مقدمة في تحليلي في الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، سنة 1999
- تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
-

جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي ، مصر ط1، 2011،

- حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ، ط 3، 2005.
- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
- رشاد العصارة و آخرون ، التجارة الخارجية، دار المسيرة لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعية الجديدة ، مصر، 2003.
- زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة على بعض القضايا، دار الجامعية، مصر، بدون سنة.
- سامي عفيفي حاتم ، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المعرية اللبنانية، لبنان، ط5 ، سنة 2000
- سيطة بدوي ، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر، 2009-2010
- شرابي عبد العزيز ، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002
- عبد الرحمن يسرى أحمد، د. إيمان محب زكي، اقتصاديات دولية ، دار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2007

- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، بدون سنة.
- عبدالمجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، طبعة الثانية،2005 .
- علي حافظ المنصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1990.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن، ط 2، 2010.
- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن ، ط1، 2006.
- مجدي محمود الشهاب، د. سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
- مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية، مصر،2007 .
- محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسات الرؤية، الإسكندرية، مصر، 2009
- محمد بالقاسم حسن بهلول، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، قسم الاقتصاد، التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000
- محمد عبد العزيز عجمية، د . إيمان ناصف عطية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (نظريات استراتيجيات – التمويل – المشكلات) دار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، ط.2 ، 2010.
- محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية .قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
- محمود يونس ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر.
- محمودي فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2004.
- مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ن ط1، 2007

- مدني بن شهرة سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية جامعة ابن خلدون، تيارت ، الجزائر، 2008.

- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2009

- مصطفى رشدي شيحة ، المعاملات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998 .

- موسى مطر وآخرون ، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006

- هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار القضاء ، لنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ط1، 2005.

كتب بالغة فرنسية :

H.Benissad.la reforme économique en Algérie « (Alger.opu.1991) .

BOURBONNAIS . R « Econométrie » ed. DUNOD . Paris, 2002

المذكرات:

- رملي محمد ، دراسة العلاقة بين الصادرات و الواردات و أثرها على سعر العرف (دراسة حالة الجزائر"مقدمة لنيل شهادة ماجستير، معسكر، الجزائر، 2009_2010 .

- صواليلي صدر الدين ، النمو و التجارة الدولية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،2005-2006 .

- عطاله بن طريش،اثر تغير الصرف على التجارة الخارجية،مذكرة ماجستير، مركز الجامعي، غرداية، الجزائر، 2010-2011 .

- مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين1970_2001 ، مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2004- 2005

ملتقى:

د.نوري منير، ملتقى الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية جامعة الشلف، الجزائر، 2012 .

مجلات :

- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة، عدد11_ 2011
- صالح تومي، عيسى شقبقب ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(1970_2001)، مجلة، الجزائر، 2011
- فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين إخفاق الشراكة الاورومتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، البليدة الجزائر، عدد11 2012
- مجلة سياسات التحرير الاقتصادي و اتفاق التجارة الحرة في المنطقة العربية يناير2009 القاهرة

قوانين:

- لأمر رقم74_12_المؤرخ في 1974الجزائر.
- الأمر رقم 74_11المؤرخ في 1974/01/30لبجزائر.
- الامر02_78 المؤرخ سنة1978الجزائر .

الملاحق

الملحق رقم 1: اختبار جذر الوحدة lnl

Null Hypothesis: D(LNL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.718610	0.0060
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000963
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000984

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNL,2)
Method: Least Squares
Date: 06/05/13 Time: 20:04
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNL(-1))	-1.107893	0.234720	-4.720066	0.0002
C	-0.006397	0.016656	-0.384047	0.7054
@TREND(1990)	0.001115	0.001276	0.873961	0.3937

R-squared	0.558247	Mean dependent var	0.001286
Adjusted R-squared	0.509163	S.D. dependent var	0.047834
S.E. of regression	0.033513	Akaike info criterion	-3.822231
Sum squared resid	0.020216	Schwarz criterion	-3.673013
Log likelihood	43.13342	Hannan-Quinn criter.	-3.789847
F-statistic	11.37338	Durbin-Watson stat	1.914013
Prob(F-statistic)	0.000641		

الملحق رقم 2 :اختبار جذر الوحدة lnopen1

Null Hypothesis: D(LNOPEN1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-13.35818	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	187.4254
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	25.15837

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNOPEN1,2)
Method: Least Squares
Date: 06/05/13 Time: 20:05
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOPEN1(-1))	-1.424133	0.212982	-6.686625	0.0000
C	2.544633	7.191190	0.353854	0.7276
@TREND(1990)	-0.080008	0.533818	-0.149878	0.8825

R-squared	0.713240	Mean dependent var	-0.169381
Adjusted R-squared	0.681377	S.D. dependent var	26.19687
S.E. of regression	14.78726	Akaike info criterion	8.356972
Sum squared resid	3935.934	Schwarz criterion	8.506190
Log likelihood	-84.74821	Hannan-Quinn criter.	8.389356
F-statistic	22.38509	Durbin-Watson stat	2.367438

الملحق رقم 3 إختبار جذر الوحدة lnx/pib

Null Hypothesis: D(LN_X_PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.434110	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.112744
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011348

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LN_X_PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/05/13 Time: 20:10
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_X_PIB(-1))	-1.112975	0.235200	-4.732048	0.0002
C	0.059514	0.176825	0.336570	0.7403
@TREND(1990)	-0.003334	0.013138	-0.253755	0.8026

R-squared	0.554948	Mean dependent var	0.000200
Adjusted R-squared	0.505497	S.D. dependent var	0.515746
S.E. of regression	0.362677	Akaike info criterion	0.940957
Sum squared resid	2.367626	Schwarz criterion	1.090174
Log likelihood	-6.880045	Hannan-Quinn criter.	0.973341
F-statistic	11.22234	Durbin-Watson stat	2.071669
Prob(F-statistic)	0.000685		

الملحق رقم4: إختبار جذر الوحدة lnk

Null Hypothesis: D(LNSTOCK_CAPITAL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.362144	0.0016
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	99667.77
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	97947.86

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNSTOCK_CAPITAL,2)
Method: Least Squares
Date: 06/05/13 Time: 20:12
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNSTOCK_CAPITAL(-1))	-1.168070	0.218238	-5.352286	0.0000
C	-119.4881	172.3035	-0.693475	0.4969
@TREND(1990)	22.36519	13.55433	1.650040	0.1163

R-squared	0.617811	Mean dependent var	44.09048
Adjusted R-squared	0.575346	S.D. dependent var	523.2787
S.E. of regression	340.9972	Akaike info criterion	14.63319
Sum squared resid	2093023.	Schwarz criterion	14.78241
Log likelihood	-150.6485	Hannan-Quinn criter.	14.66557
F-statistic	14.54857	Durbin-Watson stat	2.033117
Prob(F-statistic)	0.000174		

الملحق رقم 5: اختبار جذر الوحدة LNPIB

Null Hypothesis: D(LN_PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.58460	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.007861
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000665

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LN_PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/15/13 Time: 18:59
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_PIB(-1))	-1.030857	0.208787	-4.937366	0.0001
C	0.209526	0.069398	3.019207	0.0074
@TREND(1990)	-0.005885	0.003803	-1.547486	0.1391

R-squared	0.578603	Mean dependent var	-0.021260
Adjusted R-squared	0.531781	S.D. dependent var	0.139955
S.E. of regression	0.095767	Akaike info criterion	-1.722243
Sum squared resid	0.165082	Schwarz criterion	-1.573025
Log likelihood	21.08355	Hannan-Quinn criter.	-1.689859
F-statistic	12.35754	Durbin-Watson stat	2.029593
Prob(F-statistic)	0.000419		

الملحق رقم 6: اختبار جذر الوحدة LN OPEN 2

Null Hypothesis: D(LN_OPEN2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.274080	0.0148
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.013560
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004060

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LN_OPEN2,2)
Method: Least Squares
Date: 06/15/13 Time: 18:58
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_OPEN2(-1))	-0.935402	0.236744	-3.951104	0.0009
C	0.033519	0.061719	0.543094	0.5937
@TREND(1990)	-0.001229	0.004557	-0.269764	0.7904

R-squared	0.464773	Mean dependent var	0.002113
Adjusted R-squared	0.405303	S.D. dependent var	0.163101
S.E. of regression	0.125778	Akaike info criterion	-1.177035
Sum squared resid	0.284761	Schwarz criterion	-1.027818
Log likelihood	15.35887	Hannan-Quinn criter.	-1.144651
F-statistic	7.815300	Durbin-Watson stat	1.914081
Prob(F-statistic)	0.003604		